جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر

–دراسة حالة لبنك الإسلامي للتنمية للفترة (2013–2022)–

إعداد الطلبة:

ريان محجوب

خولة زيتوني

إشراف الأستاذة:

آسيا سعدان

السنة الجامعية 2023 – 2024

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر

–دراسة حالة لبنك الإسلامي للتنمية للفترة (2013–2022)–

إعداد الطلبة:

ريان محجوب

خولة زيتوني

إشراف الأستاذة:

آسيا سعدان

السنة الجامعية 2023 – 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الحمدُ والشكرُ لله الذي وفقنا للوصول إلى هذه المرحلة العلمية، والذي بارك لنا في إتمام هذا البحث. نسأله أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا للمزيد من النجاحات والإنجازات.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة "آسيا سعدان"، على إشرافها الفعال خلال فترة إعداد البحث. فلقد كانت توجيهاتها ونصائحها ذات قيمة كبيرة لنا، حيث أسهمت بشكل كبير في توجيهنا وتحسين أدائنا، تقديرنا العميق لجهودها لا يوصف، ونأمل أن نكون قد استطعنا تقديرها بما يليق بهذا المستوى من الاهتمام والمساعدة.

نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى أستاذتينا الفاضلتين "صليحة عماري" و"زهرة عباس" على جهودهما القيمة وتوجيهاتهما السديدة التي ساهمت بشكل كبير في تقدمنا ونجاحنا. نسأل الله أن يبارك في علمهما ويجزيهما خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، حيث نود أن نعبر عن امتناننا العميق واحترامنا الكبير لجهودهم الرائعة والمتواصلة في توجيهنا وتعليمنا خلال الخمس السنوات السابقة، خاصة أساتذة التخصص الذين كان لهم دورا فعالا في تكويننا.

نتمنى لجميع أساتذتنا الكرام التوفيق والنجاح في مسيرتهم المستقبلية.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الذين شرفونا بمناقشة هذه المذكرة.

وفي الأخير نشكر جميع الذين ساندونا ووقفوا بجنبنا، وساهموا بقدر ما استطاعوا لإنجاز هذا العمل، سواء بالقليل أو بالكثير

الإهداء:

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل:19] صدق الله العظيم

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح ويحصل عليه والأجمل أن يذكر من كان السبب في ذلك.

أهدي هذا النجاح وبكل فخر إلى نفسي الطموحة أولا فهنيئا لي فرحة تخرجي

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما الله تعالى:

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [سورة الإسراء:23]

والدي ووالدتي اللذان أجلهما الله وجعل طاعتهما باب من أبواب الجنة حفظهما الله ورزقهما من كل خيره

أبي العين الساهرة والملحمة الكبيرة التي بسطت ذراعيها كالأرض "عزيز" أعز الله مقامه وحفضه

وأمي من تنحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفيها تخجل وترتجف الكلمات "منيرة" أنار الله طريقها إلى الجنة

إلى أخوتي سندي و عكازي في الحياة

خليدة.....ضلعي الثابت الذي لا يميل قطعة من الأم حفظها الله

أيمن..... نعمت لا تصفها الحروف فهو الصديق والثواب والرباط

محمد فخر الإسلام ..... من القدر الجميل في حياتي أنّ الله جعلك أخي

وأختص بذكر جدتاي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه وخالتي حفظها الله

إلى من شاركتني في هذا العمل وتقاسمت معي اللحظات بحلوها ومرها .... زميلتي ريان

إلى صديقات الطفولة والمواقف ...هادية...أميمة....لينا

إلى الذين جمعتنا بهم صفوف الدراسة وأصبحوا أعز الصديقات ... لبنى... هاجر ...إيمان وفقكم الله

خولة

إهـــداء

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل:19] صدق الله العظيم

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات تم بحمد لله تخرجي

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا، أبتدتْ بطموح وانتهت بنجاح

إلى والديّ العزيزين، أطال الله في عمرهما ..... "محمد فوزي" و"صليحة".

إلى سندي والكتف الذي أستند عليه دائما وتقف خلفي كظلي ....."أختي سارة".

إلى أخويّ العزيزين الذين دعموني بكل حب وصدق..... "عبد المالك" ،"إياد تقي الدين".

إلى مصدر البسمة والفرحة..... "زهرة أسيل" و"محمد أمير".

إلى من شاركتني في هذا العمل وتقاسمت معي اللحظات بحلوها ومرها .... زميلتي "خولة".

يا من شاركتني الأفراح واللحظات السعيدة، شكرا لكن على كل ذكرى جميلة ... "أميمة"، "بثينة"، "عفاف".

إلى من ساندتني بكل حب..... "إبتسام".

إلى صديقات الطفولة والمواقف ..... "ابتسام"، "خلود".

إلى صديقاتي وزميلاتي..... "منال"، "لبنى"، "هاجر"، "إيمان"، "كوثر"، ملاك".

ريان

فهرس المحتويات

فـــــــهرس المـــــــــحتويات

الشكر		
الإهداء		
فهرس المحتويات		**I**
فهرس الجداول		**V**
فهرس الأشكال		**VI**
قائمة الاختصارات		**VII**
قائمة الملاحق		**VIII**
المقدمة		**[أ–و]**
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية**	**[08–43]**
تمهيد		**08**
المبحث الأول	**مدخل للبنوك الإسلامية**	**09**
المطلب الأول	**نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها**	**09**
أولا	نشأة البنوك الإسلامية	**09**
ثانيا	مفهوم البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الثاني	**أهداف وأهمية البنوك الإسلامية**	**13**
أولا	أهداف البنوك الإسلامية	**13**
ثانيا	أهمية البنوك الإسلامية	**15**
المطلب الثالث	**الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**	**16**
المبحث الثاني	**أساسيات البنوك الإسلامية**	**17**
المطلب الأول	**مصادر أموال البنوك الإسلامية**	**17**
أولا	المصادر الداخلية	**17**
ثانيا	المصادر الخارجية	**18**
المطلب الثاني	**صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**	**20**
أولا	صيغ المشاركات	**20**
ثانيا	صيغ المداينات	**25**
ثالثا	صيغ التمويل التكافلي	**33**
المطلب الثالث	**الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية**	**35**
أولا	مجموعة الخدمات البنكية	**35**
ثانيا	مجموعة التسهيلات البنكية	**37**
ثالثا	مجموعة الخدمات الاجتماعية	**38**
المبحث الثالث	**البنوك الإسلامية: الدور، التحديات والحلول المقترحة**	**39**

المطلب الأول	**الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية**	**39**
المطلب الثاني	**التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية**	**41**
المطلب الثالث	**الحلول المقترحة للبنوك الإسلامية**	**42**
خلاصة		**43**
الفصل الثاني	**أساسيات حول الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتمويل الإسلامي**	**[84-45]**
تمهيد		**45**
المبحث الأول	**مدخل الاقتصاد الأخضر**	**46**
المطلب الأول	**ماهية الاقتصاد الأخضر**	**46**
أولا	ظهور ونشأة الاقتصاد الأخضر	**46**
ثانيا	تعريف الاقتصاد الأخضر	**48**
ثالثا	أهداف الاقتصاد الأخضر	**49**
المطلب الثاني	**أهمية الاقتصاد الأخضر وأبعاده**	**53**
أولا	أهمية الاقتصاد الأخضر	**53**
ثانيا	أبعاد الاقتصاد الأخضر	**54**
المطلب الثالث	**قطاعات الاقتصاد الأخضر**	**57**
المبحث الثاني	**التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الأسباب، المتطلبات، المؤشرات والتحديات**	**66**
المطلب الأول	**أسباب ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر**	**66**
أولا	أسباب ودوافع التحول إلى الاقتصاد الأخضر	**66**
ثانيا	متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر	**67**
المطلب الثاني	**مؤشرات التحول إلى الاقتصاد الأخضر**	**69**
المطلب الثالث	**تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر**	**71**
المبحث الثالث	**واقع التمويل الإسلامي الأخضر**	**72**
المطلب الأول	**مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل الاقتصاد الأخضر**	**72**
أولا	مساهمة صيغ المشاركات في تمويل الاقتصاد الأخضر	**73**
ثانيا	مساهمة صيغ المداينات في تمويل الاقتصاد الأخضر	**74**
ثالثا	مساهمة صيغ التمويل التكافلي في تمويل الاقتصاد الأخضر	**76**
المطلب الثاني	**الصكوك الخضراء كآلية للتمويل الإسلامي الأخضر**	**77**
أولا	مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها	**77**
ثانيا	انسجام الصكوك الإسلامية مع المبادئ الخضراء	**78**
ثالثا	تحديات التعامل في سوق الصكوك الإسلامية الخضراء	**79**
المطلب الثالث	**التجارب الرائدة في الصيرفة الإسلامية الخضراء**	**80**
أولا	شراكة استراتيجية بين بنك أبو ظبي وشاندير إلكتريك لتمويل مشروعات خضراء	**80**

	ومستدامة	
ثانيا	مبادرات بنك البلاد في مجال الاقتصاد الأخضر	**81**
ثالثا	إصدارات الصكوك المستدامة من طرف بنك قطر	**82**
رابعا	إصدارات الصكوك المستدامة لبنك دبي الإسلامي	**83**
خلاصة		**84**
الفصل الثالث	**دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر للفترة 2013–2022**	**[127–86]**
تمهيد		**87**
المبحث الأول	**التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية**	**87**
المطلب الأول	**نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية**	**87**
المطلب الثاني	**وظائف البنك الإسلامي للتنمية والركائز التي يقوم عليها**	**89**
أولا	وظائف البنك الإسلامي للتنمية	**89**
ثانيا	الركائز التي يقوم عليها البنك الإسلامي للتنمية	**90**
المطلب الثالث	**الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية**	**90**
أولا	مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية	**91**
ثانيا	مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامية للتنمية	**92**
ثالثا	رئيس البنك الإسلامي للتنمية	**92**
المبحث الثاني	**استراتيجيات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الاقتصاد الاخضر**	**94**
المطلب الأول	**السياسات القطاعية المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية لتمويل الاقتصاد الأخضر**	**94**
أولا	سياسة قطاع الزراعة والتنمية الريفية	**95**
ثانيا	سياسة قطاع الطاقة	**99**
ثالثا	سياسة قطاع النقل	**102**
رابعا	سياسة قطاع المياه والصرف الصحي	**106**
المطلب الثاني	**المشاريع الخضراء الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية**	**109**
المطلب الثالث	**المشاريع الخضراء الممولة عبر الصكوك الخضراء في البنك الإسلامي للتنمية**	**109**
المبحث الثالث	**التمويل الاقتصادي الأخضر للبنك الإسلامي للتنمية: التقييم، التحديات والآفاق**	**122**
المطلب الأول	**تقييم أداء البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر**	**122**
أولا	نقاط القوة	**122**
ثانيا	نقاط الضعف	**123**
المطلب الثاني	**التحديات التي تواجه البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر**	**124**

أولا	التحديات السياسية والتشريعية	**124**
ثانيا	تحديات الابتكار والتقنيات	**124**
ثالثا	التحديات البيئية، التنظيمية والمؤسسة	**125**
رابعا	التحديات التمويلية	**125**
المطلب الثالث	**مستقبل وآفاق البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر**	**125**
خلاصة		**127**
الخاتمة.		**129**
قائمة المراجع.		**134**

فـــــــهرس الـــــــجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	16
1.2	نجاح القطاعات المختلفة داخل اقتصاد ذو محتوى كربوني منخفض	58
2.2	المؤشرات البيئية لقياس التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر	70
3.2	نماذج لسياسات الاقتصاد الأخضر ومؤشراتها	70
1.3	تطور رأسمال البنك الإسلامي للتنمية	89
2.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية للفترة 2013–2022	97
3.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2013–2022	101
4.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع النقل للفترة 2013–2022	105
5.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للفترة 2013–2022	108
6.3	المشاريع الخضراء الممولة عن طريق البنك باستخدام صيغ التمويل الإسلامي	111
7.3	مشاريع الطاقة المتجددة الممولة عن طريق الصكوك	116
8.3	مشاريع الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي الممولة عن طريق الصكوك	117
9.3	مشاريع النقل النظيف الممول عن طريق الصكوك	117
10.3	مشاريع لمنع التلوث ومكافحته الممولة عن طريق الصكوك	119
11.3	مشاريع الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الحية الطبيعية واستخدام الأراضي والإدارة الاستدامة للمياه والصرف الصحي	120

فـــــــهرس الأشـــــكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أهداف البنوك الإسلامية	15
2.1	خطوات سير عملية المضاربة في البنوك الإسلامية	23
3.1	خطوات سير عملية المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية	25
4.1	خطوات سير عملية بيع المرابحة الآمرة بالشراء في البنوك الإسلامية	27
5.1	خطوات سير عملية بيع السلم الموازي في البنوك الإسلامية	29
6.1	خطوات سير عملية بيع الاستصناع الموازي في البنوك الإسلامية	31
7.1	خطوات سير عملية الإجارة التمويلية في البنوك الإسلامية	32
8.1	الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية	39
1.2	أهداف الاقتصاد الأخضر	52
2.2	أبعاد الاقتصاد الأخضر	57
3.2	أنواع الطاقة الخضراء	61
4.2	إطار مدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعية	64
5.2	الصكوك الإسلامية الخضراء تجمع بين نوعين من المستثمرين	78
1.3	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية	91
2.3	إطار سياسة قطاع الزراعة والتنمية الريفية	95
3.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية للفترة 2013–2022	98
4.3	إطار سياسة قطاع الطاقة	99
5.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2013–2022	101
6.3	إطار سياسة قطاع النقل	103
7.3	قيمة اعتمادات البنك الإسلامي لتنمية لتمويل قطاع النقل للفترة 2013–2022	105
8.3	إطار سياسة قطاع المياه والصرف الصحي	106
9.3	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للفترة 2013–2022	108
10.3	رسم تخطيطي لسياسة البنك الإسلامي للتنمية بشأن تغير المناخ	114

قـــــــــائـمة المـــــــــــختصرات

الرمز	دلالته باللغة الانجليزية	دلالته باللغة العربية
UNDP	**United Nations Development Programme**	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
CO2	**Carbon dixide**	ثاني أكسيد الكربون
ICMA	**Intenational Capital Market Association**	الجمعية الدولية
CM	**Capital markets**	أسواق رأس المال
IsDB	**Islamic Development Bank**	البنك الإسلامي للتنمية
IsDBI	**Islamic Development Bank Institute**	معهد البنك الإسلامي للتنمية
ICIEC	**Islamic Corporation For The Insurance Of Investment And Export credit**	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
ICD	**Islamic Corporation For The Development Of The Private Sector**	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ITFC	**International Islamic trade Finance Corporation**	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
OCR	**Ordinary Capital Resources**	قروض الموارد الرأسمالية العادية
ISFD	**Islamic Solidarity Fund For Development**	قروض صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

قـــــائـمة المـــــــــلاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية	144
02	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2014	145
03	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2015	146
04	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2016	147
05	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2017	148
06	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2018	149
07	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2019	150
08	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2020	151
09	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2021	152
10	اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2022	153

مقدمة

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الإسلامي نظاما اقتصاديا قائما على مجموعة من المبادئ والأسس التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية وفق نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. يتميز هذا النظام بثبات وتغير قيمه عبر الزمن، حيث يكون تطبيقه متلائم مع ظروف كل زمان ومكان. ومن بين الركائز الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام هي البنوك الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد إلى جانب مصادر تمويلية أخرى كالأسواق المالية.

تسعى البنوك الإسلامية على غرار نظيرتها التقليدية إلى تحقيق مجموع من الأهداف التي تصبو في مجملها إلى تحقيق الأرباح وخدمة الجانب الاقتصادي للدولة وتطويره، إلا أنّ البنوك الإسلامية تعمل أكثر على تفعيل أنشطتها ودورها في خدمة الاقتصاد والمساهمة في بنائه وتطويره ملتزمة في عملها بحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث.

وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تشهد تصاعد الأزمات البيئية والتغيرات المناخية، أصبح من الضروري التحول نحو اقتصاد يعزز المحافظة على البيئة ويتبنى مبادئ الاستدامة الاقتصادية، وهو ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، إلا أنّ التحول إلى هذا النوع من الاقتصاد أو تبنيه نتج عنه عدّة مشاكل في مقدمتها المشكلة التمويلية، حيث عادة ما تتم المفاضلة بين تمويل المشاريع بناء على عنصري التكلفة والعائد دون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية لهذه المشاريع على البيئة والتي من شأنها مستقبلا التأثير سلبيا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا تتجسد فكرة أنّ البنوك الإسلامية هي المؤسسات المالية الأكثر ملاءمة لتمويل المشاريع الخضراء كونها تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للمشروع إضافة إلى الجانب البيئي أي أنها تراعي بصفة أساسية في تمويلاتها الانعكاسات البيئية لها.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الخضراء لتعزيز الاقتصاد الأخضر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتجيب عن الإشكالية الرئيسة:

- ما الذي يميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية؟
- كيف يمكن التغلب على مشكلة تمويل الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي الأساليب التمويلية التي يعتمد عليها البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الخضراء؟

2 . فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- ❖ تتميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بالتزامها بالضوابط الشرعية.
- ❖ يتطلب التغلب على مشكلة تمويل الاقتصاد الأخضر تبني استراتيجيات متعددة تشمل الجوانب التنظيمية والمالية والتثقيفية.
- ❖ يعتمد البنك الإسلامي للتنمية على أساليب تمويلية خاصة في تمويل المشاريع الخضراء.

3 . أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تغطيتها لعدّة نقاط أهمها:

❖ كونها تعالج متغيرين هما البنوك الإسلامية والاقتصاد الأخضر، حيث تبرز أهمية البنوك الإسلامية في الدور الكبير الذي تقوم به من خلال تلبية رغبات المجتمع الإسلامي الذي يفضل التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. والاقتصاد الأخضر الذي يعتبر من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي، الإقليمي والمحلي.

❖ اشتراك كل من البنوك الإسلامية والاقتصاد الأخضر في تحقيق هدف أساسي وهو تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للدول دون الإضرار بالجانب البيئي، خاصة في ظل ما يشهده العالم من ارتفاع كبير في مستويات التدهور البيئي والتلوث بأنواعه المختلفة.

❖ أهمية التمويل البنكي الإسلامي بما يوفره من صيغ متعددة ومتنوعة تتلاءم واختلاف الطبيعة التمويلية لمشاريع الاقتصاد الأخضر.

4 . أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- ❖ محاولة الإلمام بجميع الجوانب المفاهيمية للدراسة للبنوك الإسلامية والاقتصاد الأخضر؛
- ❖ تسليط الضوء على صيغ التمويل البنكي الإسلامي والتي يمكن استخدامها في تمويل الاقتصاد الأخضر؛
- ❖ توضيح مساهمة البنك الإسلامي للتنمية من خلال أدواته التمويلية في دعم المشاريع الخضراء للدول الأعضاء، مع بيان القطاعات التي أعطاها البنك الأولوية بهدف دعم الاقتصاد الأخضر في البلدان الإسلامية.

5 . مبررات اختيار الموضوع:

تمّ اختيار هذا الموضوع بناءً على عدّة مبررات وهي:

❖ مبررات شخصية: مرتبطة بالاهتمام الشخصي والرغبة في دراسة البنوك الإسلامية وخاصة في جانبها التمويلي.

❖ مبررات موضوعية: وتتمثل أساسا في:

- تماشي موضوع الدراسة مع التخصص؛
- محاولة معرفة كيفية مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر من الناحية العملية.

6 . مجال الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية والزمنية للدراسة كما يلي:

❖ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية، وقد تم اختيار هذا البنك نظرا لمكانته الرائدة ودوره البارز في مجال التمويل الإسلامي. حيث يتمتع هذا البنك بسمعة قوية على الصعيدين المحلي والدولي، مما يجعله نموذجا مثاليا لدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر وتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي، إلى جانب توفره على جزء معتبر من المعلومات التي تخدم الدراسة.

❖ **الحدود الزمنية:** تم تحديد الحدود الزمنية للدراسة بالفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2022، تماشيا مع المعطيات المتوفرة للحفاظ على تناسق الدراسة.

7 . منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقدمة تم المزج بين المناهج التالية:

أ- المنهج الوصفي التحليلي: باعتباره المنهج الأنسب لعملية وصف وتحليل متغيرات الدراسة وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع التي تطرقت إلى موضوع البنوك الإسلامية والاقتصاد الأخضر، ثم وصفها وتحليلها لاستخلاص صورة واضحة حول دور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الأخضر؛

ب- منهج دراسة حالة: تم الاعتماد عليه في الفصل الأخير بعرض تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر.

أما فيما يخص **أدوات جمع البيانات والمعلومات**، فقد تمّ الاعتماد على المسح المكتبي فيما يخص **الجانب النظري**، وذلك بالاعتماد على الكتب ذات العلاقة بالموضوع بصورة شاملة أو جزئية المقدمة باللغة العربية، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات أو المقدمة في شكل أوراق البحثية في الملتقيات العلمية، إلى جانب البحوث المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المواقع المتواجدة على شبكة الأنترنت. أما **الجانب التطبيقي** فتم الاعتماد فيه بصورة أساسية على التقارير السنوية والمنشورات والمعلومات المتحصل عليها من موقع البنك محل الدراسة.

8 . الدراسات السابقة:

يعتبر تحليل وتقديم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع من أهم معايير تحديد البناء البحثي السليم التي تساهم في دعم الفهم الإيجابي حول موضوع الدراسة، إذ تعد نقطة انطلاق في إعداد وإنجاز وكتابة البحوث والدراسات. وتتمثل الدراسات السابقة فيما يلي:

❖ دراسة: مولاي مصطفي بوشنتوف، **"دور الصيرفة الخضراء في تحسين الأداء البنكي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية–"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست، الجزائر، 2023.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نشر الوعي البيئي وقضايا التنمية المستدامة في القطاع البنكي الجزائري، ودراسة مفهوم الصيرفة الخضراء وتحليل الآليات البنكية المستدامة وتطبيقاتها في البنوك الجزائرية، حيث خلص صاحب هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أن الصيرفة الخضراء هي جهد جماعي بين العديد من الأطراف، حيث يتعين على البنوك العمل مع البنك المركزي وأصحاب المصلحة والعملاء والحكومة للوصول إلى الأهداف وهذا الأمر يستدعي من المؤسسات البنكية الجزائرية أن تلعب دورا مهما في الحفاظ على التنمية المستدامة، وتبين من الدراسة أن علاقة ممارسة الصيرفة الخضراء المتعلقة بالاستراتيجية والأداء البنكي، لا يكفي لوضع استراتيجية صديقة للبيئة، ما لم يكن هناك تشجيع من الإدارة للموظفين وتدريبهم.

❖ دراسة: أمحمد برابح، **"الاقتصاد الأخضر في الجزائر: تشخيص"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تبني الجزائر لسياسة خضراء في عدة قطاعات، سعيا منها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة والذي لن يتحقق إلا بإشراك الجميع في خطة شاملة يتقاسم فيها القطاع العام والقطاع الخاص المجهودات لتنفيذ البرامج التنموية. مع التركيز على بعض القطاعات المهمة التي يمكن أن يكون لا الأثر البليغ في تخضير الاقتصاد. حيث بينت النتائج المتوصل إليها أن الاقتصاد الأخضر هو أداة من أدوات التنمية المستدامة الذي يشمل الكثير من القطاعات، ويعطي للجانب البيئي أهمية بالغة بجعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة وصونا للموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي. تم التوصل أيضا أن الجزائر تمتلك كل أنواع الطاقات المتجددة ولعل أهمها الطاقة الشمسية التي يمكن أن تحدث اكتفاءً ذاتيا في إنتاج الكهرباء ودخول سوق تصدير الطاقة إلى دول أخرى.

❖ دراسة: ليلى جودي، **"دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر،2018.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى توضيح المقاربة الإسلامية للبيئة والمشاكل البيئية، ومحاولة الاستفادة من مصادر التمويل الإسلامي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتوضيح دور السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي، توصلت من خلالهما الباحثة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تساهم من خلال الأخذ بالبعد البيئي في ترشيد الموارد المالية وتوجيهها لحماية البيئة من الأضرار التي تلحق بها، إلا أن غياب الإلزامية في توصيات وخطط الاتفاقيات والمؤتمرات والمنظمات الإسلامية الخاصة بمجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يترك الوضع البيئي على ما هو عليه.

❖ دراسة: معتز عزت الغني الشيمي، **"الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة –بالتطبيق على مصر–"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، مع التركيز على قطاع الطاقة المتجددة كقطاع رائد للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى استعراض بعض التجارب الدولية في مجال استخدام الطاقة الشمسية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. حيث بينت النتائج المتوصل إليها أنّ تخضير قطاع الطاقة في مصر يتطلب استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة الأحفورية باستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة الطاقة بصورة تدريجية بما يسمح بخفض الانبعاثات الكربونية، ومن ثم المساهمة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. ويتمثل العائق الأكبر أمام التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في مصر بالأساس في ارتفاع تكاليفها الاستثمارية، وإن كانت الأخيرة في انخفاض مستمر بسبب الإنفاق العالمي على البحث والتطوير.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها: تناولت دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر في جانبه النظري من خلال محاولة توضيح صيغ التمويل البنكية الإسلامية المتاحة ومدى ملائمة كل صيغة لتمويل نوع معين من المشاريع الخضراء، إضافة إلى توضيح كيفية مساهمة بنك التنمية الإسلامي في تمويل المشاريع الخضراء خلال الفترة 2013-2022 وطريقة مفاضلته بين المشاريع الخضراء للدول الأعضاء.

9 . هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المشار إليها سابقا تم تقسيم هذه الدراسة إلى **ثلاثة فصول**، وتقدمت هذه الفصول **مقدمة** تعد بمثابة مدخلا للموضوع، وإنهائه **بخاتمة** تجيب عن الإشكاليات المطروحة وتتضمن النتائج والتوصيات المتوصل إليها. ويمكن عرض فصول الدراسة كالآتي:

- ✓ **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى **الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية،** وتقسيمه إلى ثلاثة مباحث جاء **المبحث الأول** بعنوان مدخل البنوك الإسلامية، **والمبحث الثاني** بعنوان أساسيات حول البنوك الإسلامية، أما **المبحث الثالث** فكان بعنوان الدور والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والحلول المقترحة.
- ✓ **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل **أساسيات حول الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتمويل الإسلامي،** تم تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** بعنوان مدخل الاقتصاد الأخضر، وجاء في **المبحث الثاني** بعنوان التحول حو الاقتصاد الأخضر: الأسباب، المتطلبات، المؤشرات والتحديات، أما **المبحث الثالث** فتناول واقع التمويل الإسلامي الأخضر.
- ✓ **الفصل الثالث:** تم تخصيص هذا الفصل لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي وكان بعنوان **"دور البنوك الإسلامي في تمويل الاقتصاد الأخضر –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية (2013-2022)–"**، تم التطرق إلى ثلاثة مباحث حيث تم عرض تقديم عام للبنك محل الدراسة في **المبحث الأول،** أما **المبحث الثاني** كان بعنوان استراتيجيات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الاقتصاد الأخضر وتم في **المبحث الثالث** التطرق إلى التمويل الاقتصادي الأخضر للبنك الإسلامي للتنمية: التقييم، التحيات والآفاق.

10 . صعوبات الدراسة:

تمّ مواجهة العديد من الصعوبات خلال إجراء هذه الدراسة منها:

- قلة المراجع والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاقتصاد الأخضر كونه مصطلح حديث النشأة نسبيا؛
- وجود تضارب في بعض البيانات الإحصائية والمعلومات المذكورة في التقارير السنوية لبنك التنمية الإسلامي؛
- صعوبة الترجمة لأنّ معظم تقارير بنك التنمية الإسلامي باللغة الإنجليزية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمهيد:

يجد المتتبع لمكونات الأنظمة البنكية في اقتصاديات الدول الإسلامية أنها تتميز باحتوائها لنوع خاص من البنوك، ألا وهو البنوك الإسلامية، حيث اكتسبت هذه الأخيرة، حيزا هاما من المنظومة المصرفية لاقتصاديات هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، نظرا لارتكاز أعمالها التمويلية والاستثمارية على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما جذب عدد كبير من المستثمرين والعملاء الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، للاستثمار في هذا النوع من البنوك، بل وانتشر نمط عملها بكامل دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي أكدت قدرة البنوك الإسلامية على التصدي للأزمات المالية، وأنه بفضل طبيعة تعاملاتها فإنّ البنوك الإسلامية تفادت الانهيارات المالية الحادة.

وبهذا سيتم في هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية من خلال التطرق إلى خصائصها وأهدافها وآليات عملها ودورها والتحديات التي تواجهها، ولذلك فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تعرض على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية: الدور، التحديات والحلول المقترحة

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

جسدت البنوك الإسلامية مفهوم الوساطة المالية القادرة على إزالة عقبات التمويل المباشر بمختلف الآليات والطرق التي تعتمدها في نشاطها البنكي، إذ ساعدت على الفصل بين قرارات الادخار والاستثمار في الإنتاج الحقيقي، بالإضافة إلى قدرتها على التوظيف الكفؤ للموارد المالية من خلال نقلها من المدخرين إلى المستثمرين بطرق رقابية مشددة، مما ساعد على محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الحقيقية التي عادة ما تزيد في معدلات الدخل الحقيقي.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

جاءت البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات وتطلعات المجتمعات الإسلامية في إيجاد نموذج جديد للتعامل البنكي متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبديل حقيقي عن التعامل البنكي التقليدي الذي ترتكز كل تعاملاته على سعر الفائدة والربا، لذلك فالبنوك الإسلامية وإن تشابهت بعض خصائصها مع البنوك التقليدية، فإنه توجد بها خصائص أخرى مختلفة عنها أساسها شرعية المعاملات وعدم التعامل بالربا.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

لقد ظهرت البنوك في البلاد العربية قبل أكثر من قرن ونصف، وذلك بدخول البنوك التقليدية البلاد العربية عام 1898، وتقوم هذه الأخيرة على الربا والمعاملات المحرمة شرعا، وكان نشاطها محدودا، إذ كانت هذه البنوك مجرد تقليد، بل وفروع للبنوك التقليدية الغربية. وتطور الأمر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية والعربية أولا، ثم التفكير في البديل وحل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية بعد ذلك، وبدأت تظهر ردة الفعل ضد الربا، وآثارها السلبية، ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية ومنافاتها للدين والعقيدة والإيمان والعدل[1].

ومن العوامل التي ساعدت على إنشاء البنوك الإسلامية ما يلي[2]:

_ تبلور فكرة إنشاء هذه البنوك ونضوجها وتفهمها على كافة المستويات؛

_ طرح هذه الفكرة ودراستها في المؤتمرات الدينية والعلمية والسياسية للعالم الإسلامي؛

_ المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإجاد بدائل للمؤسسات البنكية التقليدية؛

_ الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي وما صاحب ذلك من توجه جاد وصادق من المسلمين نحو تكييف ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وبهذا نشأت البنوك الإسلامية كاستجابة لحاجة المسلمين إلى خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولقد اختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد البوادر الأولى لظهور البنوك الإسلامية وأغلب الكتابات تشير إلى أن

---

[1] محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، "**الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2001، ص11.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، دار وائل، ط1، الأردن، 2010، ص88.

أول محاولة كانت في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، حيث أنشئت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقديمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة للمزارعين كانت بدون عائد أيضا، وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، وفي بداية الستينات أغلقت أبوابها[1].

وفي عام 1960 تقدم الدكتور النجار بتقريرين إلى وزارة الاقتصاد المصرية، أظهر فيهما أهمية بنوك الادخار، وقد كان الفرع الأول لمصارف الادخار لا يحمل اسما إسلاميا حينما ظهر في مدينة "ميت غمر"، التي تقع في محافظة "الدقهلية"، في مصر، عام 1963، وقد افتتح هذا المصرف على أساس أنه "أول بنك ادخار محلي للعمل بأسس متفقة تماما مع الأسس الإسلامية، وكانت الفكرة في إنشاء بنوك الادخار في مصر هي إقامة وحدات مصرفية محلية في كل قرية، أو حي، لتجميع مدخرات الأهالي، وتوظيفها مباشرة في تغطية احتياجاتهم في منطقتهم"[2]. ثم تّم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذا وعطاء[3].

في عام 1974، انعقد المؤتمر الثاني لوزارة مالية الدول الإسلامية بجدة، الذي وافق على اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وبعدها أخذت البنوك الإسلامية في الانتشار في العالم العربي والإسلامي، ففي عام 1975 تأسس بنك دبي الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي عام 1977 تأسست ثلاث بنوك إسلامية: بنك فيصل الإسلامي في السودان، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، وفي عام 1978 تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم. ولم يقتصر الأمر عند إنشاء بنوك إسلامية متخصصة وإنما أقدم العديد من البنوك التقليدية على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من فروع متخصصة[4].

شهدت البنوك الإسلامية نموا كبيرا وانتشارا واسعا، وتطوير في قياس وتصنيف الأداء، كما تمّ إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات المساندة والضرورية لتطور وسلامة العمل البنكي الإسلامي وتوسيع دائرة عمله، ونذكر منها: هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، سوق المالية الإسلامية الدولية، هيئة التصنيف للبنوك الإسلامية ومراكز إدارة السيولة[5].

وهناك عدة عوامل ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية عالميا أهمها[6]:

_ أداءها الربحي المتزايد مقارنة بالأعمال البنكية التقليدية؛

---

[1] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2014، ص21.

[2] عايد فضل الشعراوي، "**المصارف الإسلامية**"، الدار الجامعية، ط2، لبنان، 2007، ص ص75، 76.

[3] حسين محمد سمحان، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2013، ص44.

[4] محمد بن وليد بن عبد اللطيف السويدان، "**التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2011، ص ص40، 41.

[5] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، "**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2015، ص17.

[6] رقية عبد الحميد شرون، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**"، دار وائل، ط1، 2018، ص84.

ـ الإقبال الكبير على التعامل معها مما وفر سيولة كبيرة لديها؛

ـ قدرة البنوك الإسلامية على الاستثمار المباشر بأموال للمودعين؛

ـ انخفاض نسبة المخاطر بممارساتها التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يوفر جزء كبير من الديون المعدومة وتكاليف التأمين المالي.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

تعددت التعاريف بشأن البنوك الإسلامية في الاقتصاد الحديث، ولعل من أبرز التعريفات ما يلي:

تعريف الدكتور أحمد النجار: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[1].

تعرف الموسوعة العلمية والعملية البنك الإسلامي بأنه: " أداة تحقيق وتعميق للأدوات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركز للإشباع ومدرسة للتربية وسبيل عملي إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية"[2].

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية بأنها: " تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أخذا وعطاء"[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها تلك المؤسسات المالية والمصرفية التي تلعب دور الوسيط المالي بهدف تحقيق الربح، كما أنها تعتمد على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب عملها، بدءا من العقود وانتهاء بالخدمات المالية التي تقدمها، مع التركيز على تحقيق العدالة والشفافية في جميع جوانب عملها، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتصف البنوك الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن باقي البنوك الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **استبعاد التعامل بالفائدة (الربا)**

لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة وتشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للبنك، وبدونها يصبح مثل البنوك التقليدية، لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا ويهدف العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة[4]. ولقد وجدت آيات كثيرة في القرآن الكريم تنص على تحريم الربا منها قوله تعالى:

﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ [البقرة:275].

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2008، ص27.

[2] محمد عبد الله شاهين، "**اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**"، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، مصر، 2014، ص117.

[3] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] المرجع نفسه، ص28.

➢ **اتباع قاعدة الحلال والحرام**

بما أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية بالدرجة الأولى وتقوم على إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة، لذا فإنها في جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام[1]. مما يترتب عليه ما يأتي[2]:

- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الإنسان المسلم؛
- تحري أن يقع المنتج سلعة أم خدمة في دائرة الحلال؛
- تحري أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، تصنيع، بيع، شراء) ضمن دائرة الحلال؛
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

➢ **الرقابة الشرعية**

تعتبر الرقابة الشرعية خاصية مميزة للبنوك الإسلامية حيث تساهم في تصحيح مسار البنوك وتقديم الأنشطة والخدمات البنكية والاجتماعية والتنمية بما يتوافق ومقتضيات الشريعة الإسلامية[3].

➢ **إحياء نظام الزكاة**

أقامت البنوك الإسلامية صندوقا خاصا لجميع الزكاة تتولى هي إدارته، وتسييره وصرفه[4].

➢ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**

تعمل البنوك الإسلامية بطبيعتها على الجمع بين الجانب المادي والروحي للإنسان ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية، فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة، والبنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل إنه يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تأتى التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين، ويعمل لصالح الجميع[5].

➢ **تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار**

تعد الكثير من أموال المسلمين معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، ويعود السبب في ذلك أنّ الكثير من المسلمين يتحرجون من استثمار أموالهم وتنميتها في البنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تمكنت من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة[6].

---

[1] علي عبودي نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل**"، دار صفاء، ط1، الأردن، 2016، ص25.

[2] محمود حسنى الزيني، "**عقد المرابحة في الفقه الإسلامي**"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012، ص240.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**"، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2014، ص56.

[4] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص106.

[5] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص32.

[6] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، دار أسامة، ط1، الأردن، 1998، ص194.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية

تتنوع الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها بين أهداف مالية وابتكارية، وأخرى خاصة بالبنك والمتعاملين، وهذا التنوع في الأهداف أكسبها أهمية ومكانة بالغة في الأنظمة المصرفية لاقتصاديات الدول الإسلامية، نظرا لمساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي ودعمها للتنمية الاجتماعية من خلال ما توفره من خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف لكي تحافظ على استمراريتها ووجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكي وتتثمل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف المالية

تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء مهامها، والتي تتمثل أساسا في[1]:

- **جذب الودائع وتنميتها**

يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، وذلك لأنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها المطلقة، والمقيدة، أم ودائع تحت الطلب، أم ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

- **استثمار الأموال**

وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو للمساهمين. ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الإسلامية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار الأموال المتاحة، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثمارها تحقيق التنمية الاجتماعية.

- **تحقيق الأرباح**

يعتبر تحقيق الربح من الأهداف الأساسية للبنك الإسلامي كأي مؤسسة مالية أخرى، وذلك كي يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق البنكي. وباعتبار الأرباح هي المحصلة الناتجة عن نشاط البنك، التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين، بالإضافة إلى ذلك فإنّ زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

[1] محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، "**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، 2011، ص، ص17، 18.

ثانيا: أهداف خاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب على البنك تحقيقها أهمها:

- **توفير الأمان للمودعين**

من أهم عوامل الثقة في البنوك الإسلامية توفير سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من الودائع الجارية دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في البنوك الإسلامية في الوفاء باحتياجات سحب العملاء من الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك والمصروفات التشغيلية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين[1].

- **تقديم الخدمات البنكية:**

يعتبر تقديم الخدمات البنكية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام البنوك الإسلامية، ذلك أن البنوك التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب أسبقيتها وتجربها الطويلة في هذا المجال، إضافة إلى عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام للشريعة الإسلامية. لهذا فمن المناسب للبنوك الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك المنافسة، وبهذا تستقطب حجما أكبر من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة[2].

- **توفير التمويل للمستثمرين**

يعمل البنك الإسلامي على استثمار الأموال المودعة لديه من خلال تقديمها لطالبي التمويل، أو من خلال قيام البنك نفسه بعملية الاستثمار من خلال شركات ذات طابع خاص تقوم بعملية الاستثمار مباشرة[3].

ثالثا: أهداف خاصة بالبنك:

يسعى البنك الإسلامي من خلال عمله إلى تحقيق بعض الأهداف الخاصة به، ومن بين هذه الأهداف[4]:

- يعمل البنك على تدريب وتنمية المهارات البشرية الموجودة لديه حتى تكون قادرة على تحقيق الأهداف الأخرى، فمن دون العنصر البشري الكفء وذو خبرة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيق أهدافه بمستويات منافسة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية.
- تحقيق معدلات نمو جيّدة، فالبنك الإسلامي كأي مؤسسة مالية أخرى إذا لم يحقق معدلات نمو جيّدة لا يمكنه الاستمرار ومنافسة البنوك التقليدية في السوق، وبالتالي لا يمكنه الانتشار في المجتمع، فتحقيق معدلات نمو عالية يساعد على استقطاب عملاء جدد، ومصادر أموال أكبر.

[1] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] المرجع نفسه.

[3] نعيم حسين، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، دار الكندي ، ط1، عمان، 2015، ص54.

[4] نعيم نمر داوود، "**نحو اقتصاد إسلامي**"، دار البداية، ط1، الأردن، 2012، ص52.

رابعا: أهداف ابتكارية

تعمل البنوك الإسلامية على تنويع المنتجات والخدمات البنكية والتمويلية لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، وكذا تطوير مختلف الأساليب الاستثمارية التي تمكنها من استثمار الأموال في مختلف المجالات، إضافة إلى تمكين الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية من تحقيق أهدافهم، مراعية في ذلك ضوابط المعاملات المالية التي أقرتها الشريعة الإسلامية[1].

الشكل رقم (1.1): أهداف البنوك الإسلامية

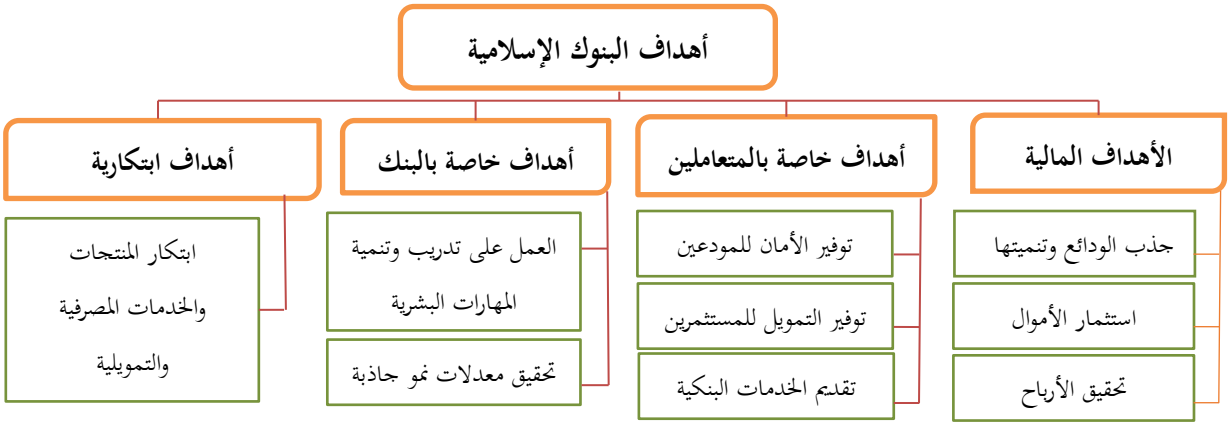

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كل من:

- يعرب محمود ابراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2014، ص32.
- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، دار أسامة، ط1، الأردن، 1998، ص194.
- محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، "**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، 2011، ص،ص17، 18.
- علي عبودي نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص، ص106، 107.
- نعيم حسين، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، دار الكندي ، ط1، عمان، 2015، ص54.
- نعيم نمر داوود، "**نحو اقتصاد إسلامي**"، دار البداية، ط1، الأردن، 2012، ص52.

الفرع الثاني: أهمية البنوك الإسلامية

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة وذلك للدور الهام الذي يؤديه فهو بمثابة حلقة وصل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنذ أن ظهرت البنوك الإسلامية فإن أهميتها تزداد يوما بعد يوم فهي تساهم في إحياء التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتعتبر الداعم الأساسي لجميع الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال تمويل المشروعات التنموية المختلفة بالصيغ الإسلامية المتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، واستطاعت البنوك الإسلامية أن تنافس البنوك التقليدية مما أدى بهذه الأخيرة إلى التسابق نحو فتح فروع ونوافذ إسلامية تقدم خدمات بنكية إسلامية، كما أن للبنوك الإسلامية أهمية خاصة حيث أنها جاءت ملبية لتطلعات

[1] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص109.

ورغبات الكثير من المجتمعات الإسلامية وذلك في إيجاد تعامل بنكي بعيدا عن أسعار الفائدة المحرمة شرعا وتأسيس عمل بنكي واستثماري مختلف عن أسس التعامل التقليدي المعمول به في البنوك التقليدية[1].

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تتشابه البنوك الإسلامية والتقليدية في بعض الجوانب، إذ تشتركان في الاسم فكلاهما يسمى بنكا، كما تشتركان في تقديم بعض الخدمات البنكية كتحويل الأموال، تأجير الخزائن الحديدية، وكذا عمليات الاكتتاب في الأسهم، إلى جانب ذلك يتفق البنكان فيما يتعلق بالودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، بحيث يتعهد كلا من البنكين على إعادتها دون زيادة أو نقصان، ويلعب كلا من البنكين دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك كلاهما تخضع لرقابة البنك المركزي[2].

أما من حيث الاختلافات فهي لا تقتصر على جانب واحد، بل تتعدى إلى مجالات متنوعة، والجدول التالي يوضح أهم الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

الجدول رقم: (1.1): أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

عنصر المقارنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
الأهداف	تحقيق أهداف شرعية، وأهداف مالية واستثمارية، واجتماعية.	تحقيق أكبر قدر من الأرباح للبنك حتى يتمكن من منح أصحاب الأموال فائدة على أموالهم.
النقود	يعتبر النقود وسيلة للتعامل ومقياسا للقيمة، لذلك فإنّ الإتجار يتم بواسطتها لا فيها.	ينظر إليها على أنها سلعة يتم التعامل فيها على أساس المال يولد المال.
صفة المتعامل معه	علاقة مشاركة ومضاربة بالنسبة لصيغ المشاركات، وقد تكون مديونية لكن بدون فائدة كالقرض الحسن.	علاقة مديونية تقوم على أساس الفائدة.
مجالات توظيف الأموال	يتم توظيف الأموال على أساس صيغ التمويل الإسلامي من المشاركات والبيوع وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.
الربح	يتحقق الربح من خلال الاستثمارات الإسلامية المتنوعة (مشاركة، مضاربة مرابحة وغيرها.)	يحقق ربحه من خلال الفرق بين الفائدة المدفوعة والمقبوضة.
الخسارة	يتحملها العميل إذا كان هو السبب في	يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت

[1] سالم علي سالم صبران البريكي، " **أثر صيغ التمويل الإسلامي**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2018، ص71.

[2] محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية –أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها لمصرفية–**"، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2008، ص120.

	هذه الخسارة، أما إذا كانت لأسباب خارجية يتحملها البنك، ويخسر العميل جهده فقط وتكون هذه في حالة المضاربة. ويشتركان في الخسارة في صيغة المشاركة.	الأسباب لا دخل له فيها.
البنك المركزي	لا يستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير مما يحتم عليها الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة، هذا ما يؤدي إلى ضياع فرص الاستثمار.	يمكن اللجوء إلى البنك المركزي عند حاجتها إلى السيولة.
إعسار المدين	تسمح بإعطاء مهلة السداد، ولا يلتزم المدين بأي زيادة على الدين.	لا تسمح له بمهلة السداد ويلتزم بفوائد تأخير وإذا كان مماطلا بالإضافة إلى ما تقدم قد تؤدي إلى المقاضاة.
مقاصد الشريعة وأولوياتها	من أهم المبادئ للعمل وممارسة النشاط.	ليست من مبادئها.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**"، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2014، ص-ص100-103.

وعليه يتضح أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم أنشطتها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يجعلها تختلف عن البنوك التقليدية في قواعد العمل وأهدافه وآلياته، فهي إلى جانب سعيها إلى تعظيم الأرباح، تلتزم أيضا بمراعاة المصلحة العامة ومحاولة تجنب الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمجتمع جراء تنفيذها لأعمالها، في حين تسعى البنوك التقليدية لتحقيق الأرباح فقط دون النظر إلى الآثار الاجتماعية المحتملة.

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك الإسلامية

لكي تؤدي البنوك الإسلامية دورها بكفاءة وفعالية، يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعدها على ذلك، والتي تتنوع بين الموارد الداخلية والخارجية، ولتوجيه هذه الأموال للاستخدام الأمثل اعتمدت البنوك الإسلامية على مجموعة من الصيغ والأدوات التمويلية، وتقديم خدمات بنكية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى مصدرين رئيسيين وهما المصادر الداخلية والخارجية.

أولا: المصادر الداخلية

تتكون المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية من:

1. رأس المال

يمثل الأموال التي تجمع من مؤسسي البنك عند بدء تكوينه، وأي إضافات أو تخفيضات في المستقبل[1]. وهو مصدر الثقة والأمان بالنسبة للمودعين، ويشكل عادة نسبة ضئيلة من مصادر أموال البنك لأن الحجم الأكبر من مصادر الأموال تأتي عن طريق الإيداع بأشكاله المختلفة[2].

2. الاحتياطات

وهي المبالغ المقتطعة من صافي أرباح البنك الخاصة بالمساهمين سواء على شكل احتياطي قانوني أو اختياري. وتعتبر هذه الاحتياطات عنصرا ضروريا في ميزانية البنك الإسلامي، ذلك لأنها تدعم مركزه المالي، وتزيد من درجة الأمان لدى المودعين باعتبارها ضمانا لأموالهم، وتكسبه مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية بكل حرية[3].

3. الأرباح الغير الموزعة

هي الأرباح التي يتم احتجازها لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للبنك[4]، واحتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل بأموال المودعين فيمكنه تجنيد جزءا معينا من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على البنك من ظروف غير عادية[5].

4. المخصصات

يعرف بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص يعتبر عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أو لم تتحقق[6].

ثانيا: المصادر الخارجية

تمثل المصادر الخارجية أهم المصادر في البنوك الإسلامية، يمكن توضيحها في الآتي:

1. الودائع

تعتبر الودائع من أهم المصادر لتوظيف الأموال في البنوك الإسلامية، لذلك فهي تعمل على جذب الودائع والمدخرات، وتتخذ الودائع العديد من الأشكال هي:

---

[1] حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية –أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**"، دار اليازوني، ط1، الأردن، 2011، ص37.

[2] موسى عمر مبارك أبو محيميد، "**مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2008. ص49.

[3] على عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص127.

[4] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مرجع سبق ذكره، ص49.

[5] محمد محمود المكاوي، "**البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012، ص ص130، 131.

[6] يعرب محمود ابراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص70.

1.1 الودائع الجارية

وهي تلك الودائع التي يتم الإيداع والسحب منها دون قيد ولا شرط[1]، لا يهدف أصحابها إلى الحصول على أرباح من الاستثمار كما لا تتحمل أي خسائر، ولكن قد يدفعهم للإيداع في هذه الحسابات حاجتهم إلى الانتفاع بخدمة التعامل بالشيكات أو الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك، أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان آمن خشية السرقة والضياع[2].

ومثل هذه الحسابات تكون في حركة مستمرة وعلى درجة عالية من السيولة، فتقوم البنوك الإسلامية باستثمار أرصدة هذه الحسابات، فضلا عن ضمانها وتكون عوائد هذه الحسابات خالصة للبنك الإسلامي ولا يجوز دفع أي مبلغ يزيد عن أرصدة هذه الحسابات لأصحابها، لأن أي قرض جرّ منفعة لصاحبه فهو ربا. وإذا حدثت خسارة فإنّ البنك يتحملها بالكامل لأنه ضامن للمال الذي هو دين في ذمته للمودعين[3].

2.1 ودائع الاستثمار

وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بهدف الحصول على عائد، نتيجة قيام البنوك باستثمار تلك الأموال وفقا للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، وتأخذ هذه الوداع صورة عقد المضاربة المشتركة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، وتقوم هذه الأخيرة باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد النسبة مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين[4]، أما في حالة حدوث خسارة فسيتحملها أصحاب الحسابات بشرط عدم تقصير البنك الإسلامي وهذا الأخير يخسر جهده فقط[5].

وتنقسم هذه الودائع بدورها إلى قسمين هما[6]:

الإيداع بدون التفويض: يقوم هذا النوع من الإيداع على أساس المضاربة المقيدة، والإيداع مع تفويض: يقوم على أساس المضاربة المطلقة، وهذا النوع ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع:

- **ودائع لتوفير**: وهي ودائع يضعها أصحابها في البنك بغرض الادخار والتوفير لمتطلبات المستقبل أو الحالات الضرورية غير المتوقعة[7]، تجمع بين الودائع الجارية بإمكانية السحب في أي وقت والودائع الاستثمارية في إمكانية الدخول في مجال المضاربة[8].

---

[1] بن ابراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2012، ص39.

[2] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص132.

[3] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص73.

[5] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص131.

[6] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص424.

[7] بن حدو فؤاد، "**البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**"، ألفا للوثائق، ط1، الجزائر، 2018، ص120.

[8] صادق راشد الشمري، "**أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**"، دار اليازوني، ط1، الأردن، 2011، ص200.

- **ودائع لأجل:** وهي ودائع ترتبط بأجل محدد لا يجوز السحب منها إلا بعد انتهاء المدة المحددة، لكن عادة ما تسمح البنوك الإسلامية بالسحب من هذه الحسابات إذا كانت سيولتها وظروفها تسمح بذلك[1].
- **ودائع بإشعار:** هي حسابات تحاول الجمع بين رغبة المودع بالاستثمار وحاجته لسحب نقوده إذا استطاع التخطيط لحاجته النقدية، حيث يستطيع البنك استثمارها بشكل جيد لأنه يتم إشعاره قبل السحب[2].

2. صكوك الاستثمار

وهي تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول، وصكوك الاستثمار تعد أحد مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وتنقسم هذه الصكوك إلى صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد، صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين، صكوك الاستثمار العام[3].

3. ودائع المؤسسات المالية الإسلامية

تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائدا، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائد[4].

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية باستثمار الأموال المودعة لديها من خلال صيغ التمويل الإسلامي وهذه الأخيرة تنقسم إلى أربعة مجموعات رئيسية والمتمثلة في صيغ المشاركات، وكذلك صيغ المداينات، وأخيرا صيغ التمويل التكافلي.

أولا: صيغ المشاركات

تعد صيغ المشاركات من أهم الأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية، حيث تستند إلى مبادئ الشراكة والمشاركة في الأرباح والخسائر، وتتضمن صيغة المضاربة وصيغة المشاركة.

1. المضاربة

تعتبر صيغة المضاربة من الصيغ التمويلية التي تجمع بين المال والجهد بقصد توظيف الأموال التي لا يمكن لأصحابها استثمارها بأنفسهم. وتساهم هذه الصيغة في توزيع الأرباح بشكل عادل تضمن لكل طرف حقه، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال.

1.1 تعريف المضاربة: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: المضاربة مفاعلة من الضرب: وهو السير في الأرض[5].

---

[1] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص242، 243.

[4] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص136.

[5] نزيه حماد، "**معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**"، دار البشير، ط1، السعودية، 2008، ص422.

التعريف الاصطلاحي: تعددت تعاريف المضاربة اصطلاحا، لكن جميعها تصب في نفس المعنى، ومن أهمها:

أنها عبارة عن: "عقد يعطي فيه أحدا للآخر، مالا معلوما يتجر فيه، وأن يكون الربح بينهما، على ما اشترطاه والخسارة إن كانت فمن رأسمال فقط"[1].

أو أنّها: "عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله (أي رب المال)، والآخر بجهده وخبرته وبراعته (أي مضارب)، وفيها الغنم والغرم للاثنين معا. فالمكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، ولكن المضارب يشارك في الربح فقط، وعند الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله بشرط ألا يكون قد قصّر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردّها"[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المضاربة على أنها عقد يجمع بين من يمتلك المال ومن يمتلك الخبرة من أجل تنمية المال واستثماره على أن يشتركا في الربح على حسب الاتفاق، أمّا الخسارة فيخسر رب المال ماله، والمضارب جهده في حالة عدم تسببه في الخسارة.

2.1 شروط المضاربة: هناك عدة شروط لمشروعية المضاربة، فيجب[3]:

_ الأصل في رأس مال المضاربة أن يكون نقدا. ويجوز أت تكون العروض رأس مال للمضاربة. وتعتمد في هذه الحالة قيمة العرض عند التعاقد باعتبارها رأس مال المضاربة ويتم تقويم العروض حسب رأي ذوي الخبرة أو باتفاق الطرفين؛

_ يشترط في رأس مال المضاربة أن يكون معلوما علما نافيا للجهالة من حيث الصفة والقدر؛

_ لا يجوز أن يكون رأس المال دينا لرب المال على المضارب أو غيره؛

_ يشترط لإنفاذ عقد المضاربة وتمكين المضارب من التصرف تسليم رأس مال المضاربة له كله أو بعضه، أو تمكينه من التصرف فيه؛

_ يشترط في الربح أن تكون كيفية توزيعه معلومة علما نافيا للجهالة ومانعا للمنازعة. وأن يكون ذلك على أساس نسبة شائعة مشاعة من الربح لا على أساس مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال؛

_ لا يجوز لرب المال أن يدفع ماليين للمضارب على أن يكون للمضارب ربح أحد المالين ولرب المال ربح آخر، أو أن يكون لرب المال ربح هذه الفترة المالية من المالين، وللمضارب ربح الفترة الأخرى، أو لأحدهما ربح الصفقة الأولى وللآخر ربح الصفقة الأخرى؛

---

[1] عجة الجيلالي، "**عقد المضاربة في المصارف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية**"، دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، 2006، ص63.

[2] محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، دار وائل، ط3، الأردن، 2013، ص135.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، "**المعايير الشرعية 2010**"، مجموعة المعايير الشرعية الصادر عن المجلس الشرعي في اجتماعه رقم8 المنعقد بالمدينة المنورة، 2002/05/11، البحرين، 2010، ص ص،185، 186، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/HSrkMe8h، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/02/29، على الساعة 10:00.

ـ لا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال، ومتى حصلت خسارة في عمليات المضاربة جبرت من أرباح العمليات الأخرى، فالخسارة السابقة عند تصفية العمليات أكثر من الربح يحسم رصيد الخسارة من رأس المال، ولا يتحمل المضارب منه شيئا باعتباره أمينا ما لم يثبت التعدي أو التقصير، وإذا كانت المصروفات على قدر الإيرادات يتسلم رب المال رأس ماله وليس للمضارب؛

ـ إذا خلط المضارب مال المضاربة بماله، فإنه يصير شريكا بماله ومضاربا بمال الآخر ويقسم الربح الحال على المالين فيأخذ المضارب ربح ماله، ويقسم ربح مال المضاربة بينه وبين رب المال على الوجه الذي شرطاه.

بالإضافة إلى هذه الشروط هنا شروط أخرى متعلقة بالعمل أهمها[1]:

ـ يشترط فيه اختصاص المضارب به، وعدم التضييق عليه بما لا يملكه من تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح؛

ـ يتقيد المضارب بالقواعد الشرعية في عمله في مال المضاربة بالإضافة إلى مراعاته للعرف.

3.1 أنواع المضاربة : للمضاربة عدة أنواع تنقسم من حيث الشروط، ومن حيث الشركاء ويتم إيجازها في:

➢ **من حيث الشروط**: تنقسم المضاربة حسب الشروط إلى قسمين[2]:

- **المضاربة المطلقة (العامة)**: هي مضاربة مفتوحة لا يرد في عقدها أي شرط يحدّ من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانه أو مع من يتعامل.
- **المضاربة المقيدة**: وهي مضاربة مغلقة تتضمن شروطا وقيودا تحدّ من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط أو السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل.

➢ **من حيث عدد الشركاء**: حيث تنقسم إلى[3]:

- **المضاربة الثنائية**: هي التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال والطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة ثنائية بين العامل ورب المال فقط.
- **المضاربة المشتركة (المتعددة)**: هي التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.

4.1 خطوات تطبيق صيغة المضاربة: يمكن إيجاز خطوات المضاربة في البنوك الإسلامية كالتالي[4]:

ـ يتقدم العميل إلى البنك بطلب التمويل بالمضاربة مقدما له المعلومات اللازمة؛

ـ يقوم البنك بدراسة الطلب، وبعد التحقق من المعلومات المقدمة، يتم إصدار الموافقة على التمويل، ومن ثم توقيع عقد المضاربة بين العميل والبنك؛

---

[1] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، 179.

[2] محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 117، 118.

[3] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4] بالاعتماد على كل من:

- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص160، 161.

- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص246.

_ تتزامن إجراءات تنفيذ عقد المضاربة ومتابعة البنك للعملية للتأكد من سيرها وفقا للخطة المحددة؛

_ في نهاية مدة المضاربة (وقد يكون ذلك دوريا) يتم احتساب النتائج، حيث يقوم البنك باسترداد رأس ماله دون زيادة أو نقصان، وفي حالة حدوث أرباح يتم توزيعها بنسبة شائعة، أما الخسارة يتحملها البنك كونه رب المال والمضارب يخسر جهده طالما أن الخسارة تحدث بسبب أمور خارجة عن سيطرته.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي:

شكل رقم (2.1): خطوات سير عملية المضاربة في البنوك الإسلامية

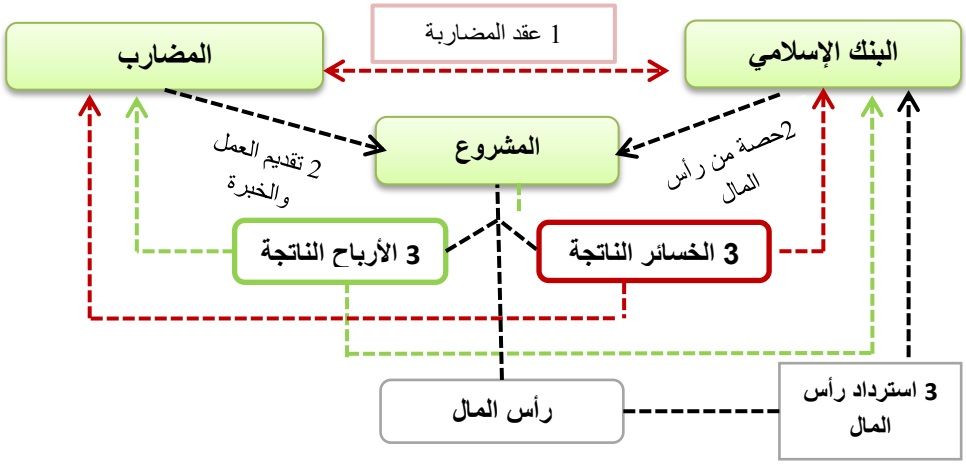

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كل من:

– محمد محمود المكاوي، " **البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012، ص117.

– سفيان أسمع، "**التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –الواقع والآفاق**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022، ص29.

2. المشاركة

تهدف صيغة المشاركة إلى ضمان توفير آليات مالية تعزز التعاون والمشاركة بين بنك وعميله من أجل إقامة مشاريع استثمارية حقيقية تساهم في التنمية الاقتصادية، هذا ما يعكس أهمية العمل بهذه الصيغة التمويلية.

1.2 تعريف المشاركة: يمكن التمييز بين:

التعريف الغوي: أصل الشركة في اللغة: توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع[1].

التعريف الاصطلاحي: رغم تعدد تعاريف لمصطلح المشاركة، إلا أن جميعها تتوافق في المعنى، حيث هناك من يعرف المشاركة على أنها: "عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح"[2].

كما تعرف أيضا على أنها: "تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة (مراكزهم الشخصية)، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق"[3].

[1] نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص260.

[2] خوني رابح، حساني رقية، " **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دار الراية، ط1، الأردن، 2015، ص123.

[3] عبد المجيد قدي، "**تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**"، جمعية التراث، ط1، الجزائر، 2002 ، ص100.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المشاركة على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للمشاركة في رأس المال للقيام بنشاط محدد من أجل تحقيق ربح، ويتم تحديد حصص الأرباح والخسائر بناء على الاتفاق بين الأطراف.

2.2 شروطها المشاركة: لصحة عقد المشاركة يجب[1]:

_ أن يكون رأس المال من النقود، أما إذا كانت من العروض يجب تقييمها لتحديد رأس مال وحصص الشركاء؛

_ ألا يكون جزء من رأس المال دينا لأحد الشركاء في ذمة الشريك الآخر؛

_ لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء في رأس المال؛

_ أن يكون نصيب كل شريك من الربح نسبة شائعة ومعلومة؛

_ في حالة الخسارة يتم توزيعها حسب نسبة مساهمة الشركاء في رأس المال.

3.2 أنواع المشاركة: ويمكن أن تنقسم المشاركة في البنوك الإسلامية إلى نوعين رئيسيين هما[2]:

- **المشاركة الدائمة (المستمرة):** وفيها يكون للبنك حصة ثابتة في الشركة حتى انتهاء المدة المحددة.
- **المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة):** وفيها يكون من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية الشركة وذلك عن طريق تجنيد جزء من الدخل المتحصل لسداد حصة البنك حتى تنتقل ملكية الشركة كاملة إلى الشريك.

4.2 خطوات تطبيق صيغة المشاركة: تعتمد البنوك الإسلامية على المشاركة المتناقصة، وذلك لأنها تتناسب وطبيعة عملها[3]:

_ يتقدم العميل للبنك بطلب تمويل على أساس المشاركة في مشروع استثماري مشاركة متناقصة، ويرفق معه دراسة جدوى اقتصادية للمشروع، والوثائق اللازمة؛

_ دراسة الطلب من قبل البنك وبعد الموافقة منه على المشاركة يتم تحديد الأمور التالية: قيمة التمويل الذي يقدمه البنك وكيفية الدفع وشروطه، كتابة العقد والتوقيع عليه، فتح حساب خاص بالشركة؛

_ توزيع الأرباح وتكون بحسب الاتفاق والخسارة بقدر نسبة المساهمة في رأس المال؛

_ يقوم البنك بالتنازل عن حصته في المشروع للشريك جزئيا أو كليا، من خلال عدة صور: إما أن يتفق الطرفين على أن يحل الشريك محل البنك بعد نهاية عقد الشركة، أو تقسيم الربح ثلاثة أقسام بنسبة يتفق عليها، وإما تقسيم رأس المال إلى حصص ولكل منها قيمة محددة، ويحصل كل منهم على نصيبه في كل سنة، بحيث تتناقص أسهم البنك وبالمقابل تزيد حصص الشريك حتى تصل إلى امتلاكه لجميع أسهم البنك ملكية تامة.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي:

---

[1] بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص61، 62.

[2] أشرف محمد داوبة، "**صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية**"، دار السلامة، ط2، مصر، 2006، ص18.

[3] هيا جميل بشارات، "**التمويل المصرفي الإسلامي**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2008، ص ص69، 70.

شكل رقم (3.1): خطوات سير عملية المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية

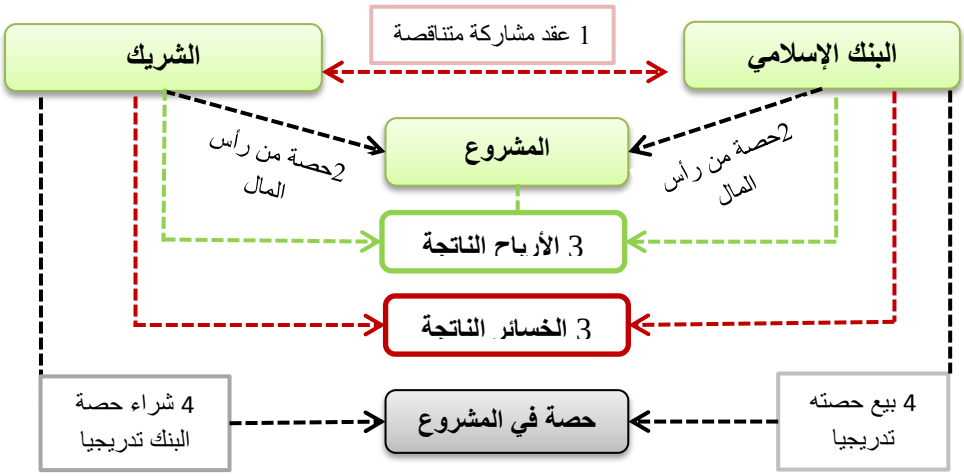

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كل من:

- محمد محمود المكاوي، " **البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012، ص159.
- سفيان أسمع، "**التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –الواقع والآفاق**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022، ص32.

ثانيا: صيغ المداينات

تتضمن صيغ المداينات عدة أدوات تمويلية تشترك في كونها تعبر عن وجود التزامات مالية بين البنوك الإسلامية وعملائها، والتي تحتم على الطرف الثاني سدادها للطرف الأول وتشمل هذا الصيغ عادة العقود التي تتعلق بالتمويل والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية.

1. المرابحة

صيغة المرابحة هي واحدة من الصيغ المالية الشائعة والأكثر استخداما في البنوك الإسلامية. يعود ذلك إلى سهولة استخدامها، وانخفاض مستوى مخاطرها، إضافة إلى ربحها معلوم.

1.1 تعريف المرابحة: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: من الربح، وهو النماء والزيادة، يقال: رابحته على سلعته مرابحة، أي أعطيته ربحا. وأعطاه مالا مرابحة، أي على أن الربح بينهما[1].

التعريف الاصطلاحي: أما المرابحة في الاصطلاح فلها عدة تعريفات لكن مجملها تتوافق في نفس المعنى، وفيما يلي يتم ذكر بعض التعاريف:

المرابحة هي: "نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح"[2].

[1] نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص408.

[2] المرجع نفسه.

المرابحة هي: "أن البائع يصرح للمشتري بتكلفة سلعته، بأمانة تامة، ثم يساومه على الربح الذي يريده لنفسه فوق التكلفة"[1].

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تعريف المرابحة على أنها بيع يتم فيه زيادة سعر البيع عن سعر الشراء بهدف تحقيق هامش ربح، على أن يكون سعر الشراء معلوما.

2.1 شروط المرابحة: شروط خاصة ببيع المرابحة منها[2]:

_ أن يكون البائع مالك للمبيع وفي حوزته، فإن باع ملك غيره بغير إذنه لم يصح؛

_ أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني، لأن العلم بالثمن شرط في صحة البيوع؛

_ أن يكون الربح معلوما، لأنه جزء من ثمن البيع، محددا بالمقدار أو بالنسبة إلى ثمن الشراء؛

_ أن يكون المبيع عرضا مقابل نقود ولا يكون مقابلا بجنسه من أموال الربا؛

_ أن يكون العقد الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة.

3.1 أنواع المرابحة: تنقسم المرابحة في البنوك الإسلامية إلى:

- **المرابحة البسيطة:** يشتري البنك سلعة دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها للبيع مرابحة بالثمن الأول وربح يتفق عليه[3].
- **مرابحة آمرة بالشراء:** اتفاق يبيع بموجبه البنك للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه أصلا من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل البنك بناء على وعد بالشراء من العميل[4].

4.1 خطوات تطبيق صيغة المرابحة: تعتمد البنوك الإسلامية على المرابحة آمرة بالشراء، وذلك لما يتناسب طبيعة عملها[5]:

_ يتقدم العميل للبنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات الدقيقة التي يحددها، ثم يحرر العميل نموذج طلب شراء مرابحة، والذي يحتوي على البيانات التفصيلية للسلعة المطلوب شراءها، وبعض المستندات المتعلقة بالعميل؛

_ يقوم البنك بدراسة عملية الشراء من جميع النواحي، وفي حالة موافقة البنك على تنفيذ عملية المرابحة بعد ثبوت جدواها، يتم توقيع العقد؛

_ يقوم البنك بشراء السلعة المتفق عليها، وبمجرد استلام السلعة يقوم بإبرام عقد بيع المرابحة مع العميل؛

_ بعد إتمام إجراءات عقد بيع المرابحة يقوم العميل بتوقيع شيكات أو كمبيالات ليتم السداد على دفعات في مواعيد مقررة.

---

[1] قتيبة عبد الرحمن العاني، " **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2013، ص ص77، 78.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، " **تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2016، ص ص64، 65.

[3] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص109.

[4] شهاب أحمد سعيد العزعزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2012، ص29.

[5] ياسر نصر الله محمد، "**الواقع الممول في الاقتصاد الإسلامي**"، مؤسسة شباب، بدون طبعة، مصر، 2018، ص195.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي:

شكل رقم (4.1): خطوات سير عملية بيع المرابحة الآمرة بالشراء في البنوك الإسلامية

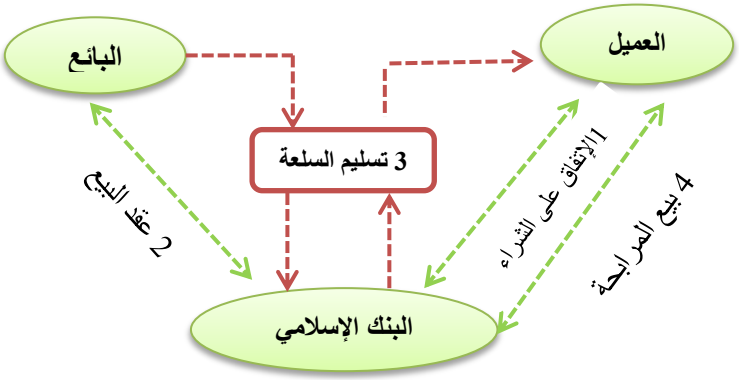

المصدر: محمد محمود المكاوي، " **البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012، ص198.

2. السلم

تستطيع البنوك الإسلامية أداء دورها التنموي والتمويلي للأفراد والمؤسسات من خلال استخدام عقد السلم

حيث تقوم بتوجيه هذه الصيغة عادة في تمويل المشاريع الزراعية، وهذا راجع للخصائص التي تتمتع بها كونها تخدم مصالح المزارعين والأطراف ذوي العلاقة بالمحاصيل الزراعية وغير ذلك من التعاملات التي ترتبط بهذا النشاط. بالإضافة إلى ذلك يسهم في تطوير المجال الصناعي وذلك بتقديم المساعدة والتمويل للصانعين للعمل على الإنتاج المستمر.

1.2 تعريف السَلَم: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: السلم بفتحتين وهو التقديم والتسليم، والسلم هو السلف، وقيل السلم أن تعطى ذهبا أو فضة، في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه"[1].

التعريف الاصطلاحي: تعددت التعاريف لمصطلح السلم، لكنها جميعها تعبر عن الفكرة نفسها، من بينها:

"بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل المبيع"[2].

"هو بيع موصوف بالذمة، بثمن مقبوض مؤجل التسليم، يسدد الثمن في مجلس العقد، ويسلم المباع بعد أجل"[3].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف السلم على أنه عقد يقوم فيه البائع ببيع سلعة بمواصفات محددة ليست موجودة عند إبرام العقد، على أن يقوم المشتري بدفع الثمن حالا، ويكون التسليم في تاريخ لاحق.

[1] أحمد الشرباصي، "**المعجم الاقتصادي الإسلامي**"، دار الجيل، ط1، لبنان، 1981، ص226.

[2] رفيق يونس المصري، "**التمويل الإسلامي**"، دار القلم، ط1، سوريا، 2012، ص81.

[3] علي سيد إسماعيل، "**معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات لمالية المعاصرة**"، دار حميثرا، ط1، مصر، 2019، ص185.

2.2 شروط السلم: لإبرام عقد السلم وتنفيذه يجب[1]:

_ أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع والكمية من حيث الوزن أو المقدار؛

_ أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم؛

_ أن يكون المسلم فيه مختلف النوع عن المسلم، فلا يجوز أن يكون من نفس النوع؛

_ أن يكون التسليم كامل الثمن عند التعاقد، وإن كان البعض قد أجاز تأخيره على أن لا تتجاوز ثلاث أيام، بشرط على ألا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه؛

_ أن يكون الثمن معلوم النوع.

3.2 أنواع السلم: ينقسم بيع السلم في البنوك الإسلامية إلى نوعين هما:

- **السلم العادي**: يقوم البنك في هذا النوع بشراء سلعة سلما، وعند استلامه للبضاعة يقوم بتخزينها ثم بيعها بسعر السوق بهدف تحقيق الربح[2].
- **السلم الموازي**: وهو أن يبيع البنك سلعة موصوفة في الذمة من نفس ما أسلم فيه، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين[3].

4.2 خطوات تطبيق صيغة السلم: يمكن إيجاز خطوات بيع السلم في البنوك الإسلامية كالتالي[4]:

_ يقدم العميل (أ) إلى البنك طلب تمويل السلم، وبعد دراسة طلب العميل، يتم تسليم رأس المال للمسلم إليه في مجلس العقد؛

_ يسلم العميل المسلم فيه إلى البنك؛

_ بيع البنك السلعة إلى طرف ثالث (ج) عن طريق أحد البدائل التالية: سلم موازي مع (ج) مقابل تسلم الثمن كاملا، أو الحصول على اتفاق بالشراء من (ج) مقابل أي ثمن متفق عليه، أو تعيين (أ) وكيلا لبيع السلعة إلى أي طرف ثالث، أو الانتظار حتى تسلم السلع ثم بيعها في السوق.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي :

---

[1] نعيم نمر داوود، "**البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**"، دار البداية، ط1، الجزائر، 2012، ص169.

[2] طارق مخلوفي، "**متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020، ص145.

[3] سالم علي صبران البريكي، مرجع سبق ذكره، ص113.

[4] بالاعتماد على كل من:

- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص164.
- محمد أيوب، "**النظام المالي في الإسلام**"، أكاديمية إنترناشيونال، بدون طبعة، لبنان، 2009، ص420.

شكل رقم (5.1): خطوات سير عملية بيع السلم الموازي في البنوك الإسلامية

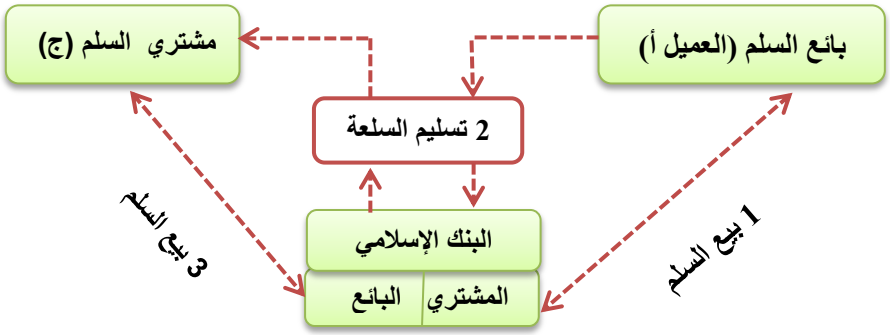

المصدر: محمد أيوب، "**النظام المالي في الإسلام**"، أكاديميا إنترناشيونال، بدون طبعة، لبنان، 2009، ص420.

3. الاستصناع

تستخدم البنوك الإسلامية الاستصناع كوسيلة لتلبية احتياجات المستصنعين، حيث تقوم بتصنيع منتجاتهم المطلوبة، مما تسمح لهم بالحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع عملياتهم الصناعية، دون الحاجة إلى التعامل مع أساليب التمويل التقليدية التي تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

1.3 تعريف الاستصناع: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: سؤال الصنع أو طلبه[1].

التعريف الاصطلاحي: هناك تعاريف متعددة لمصطلح الاستصناع، منها:

"عقد يشتري به في الحال شيئا مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصومة، وبثمن محدد"[2].

"هو بيع موصوف في الذمة، لا بيع العمل، وقد يشترط فيها العمل من المصانع"[3].

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج عقد الاستصناع على أنّه: هو عقد يلزم فيه المشتري البائع بصنع شيء بمواصفات وثمن محدد، على أن تكون مواد الصنع من عند الصانع، ويعجل فيه الثمن على أن تؤجل السلعة.

2.3 شروط الاستصناع : لصحة عقد الاستصناع يجب[4]:

_ بيان جنس الشيء المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛

_ أنّ يكون الاستصناع في السلع والأشياء التي تصنع، ولا يجري فيما لا تدخله الصنعة كالسلع الطبيعية والحبوب؛

_ يشترط أن يكون ثمن الاستصناع معلوما عند إبرام العقد، ويجوز أن يكون نقودا، أو عينا، أو منفعة لمدة معينة، سواء كانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه؛

---

[1] نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] أحمد سليمان خصاونة، "**المصارف الإسلامية**"، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2018، ص91.

[3] محمد الزحيلي، "**موسوعة قضايا الإسلامية معاصرة**"، دار المكتبي ، ط1، ج6، سوريا، 2009، ص335.

[4] عبد الواحد غردة، "**دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، 137.

ـ لا يشترط لصحة الاستصناع تعجيل رأس المال بل يجوز تأجيله أو تقسيطه، أو تعجيله؛

ـ يجوز أن يشترط في عقد الاستصناع أن يتم الصنع من المؤسسة نفسها، وفي هذه الحالة يجب عليها التقيد بذلك، ولا يحق لها أن تعهد بالإنجاز إلى غيرها؛

ـ يجب على الصناع إنجاز العمل وفقا للمواصفات المشروطة في العقد، وفي المدة المتفق عليها، أو في المدة المناسبة التي تقتضيها طبيعة العمل وفقا للأصول المتعارف عليها لدى أهل الخبرة؛

ـ لا يجوز بيع المصنوع قبل تسلمه من الصانع حقيقة أو حكما، ولكن يجوز عقد استصناع آخر على شيء موصوف في الذمة مماثل لما تم شراؤه من الصانع ويسمى هذا الاستصناع الموازي.

3.3 أنواع الاستصناع: تنقسم أنواع الاستصناع فيما يلي:

- **البنك كونه مستصنعا**: أي يطلب البنك من مؤسسات صناعية منتجات ذات مواصفات خاصة، وتصبح هذه المصنوعات ملكا للبنك ويتصرف فيها بالبيع[1].
- **البنك كونه صانعا**: يقوم البنك بتصنيع المنتجات بناء على طلب من العملاء، وذلك من خلال ما يمتلكه من شركات ومصانع، بإنتاج تلك المصنوعات أو يقوم التعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات[2].
- **الاستصناع الموازي**: هنا يقوم البنك بإبرام عقد الاستصناع مع العميل (طالب الصنعة) بعقد آخر مع طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة المطلوبة، وذلك بموجب عقد استصناع موازي وبنفس المواصفات[3].

4.3 خطوات تطبيق صيغة الاستصناع: يعد الاستصناع الموازي هو النوع السائد في البنوك الإسلامية كونها مؤسسات مالية لا صناعية، وتتمثل خطواته في[4]:

ـ يتقدم المشتري للبنك بطلب استصناعه لسلعة بمواصفات معينة، وبعد الموافقة على الطلب يتم إبرام عقد بيع الاستصناع، ويلتزم فيه البنك بتصنيع السلعة وتسليمها له في أجل محدد متفق عليه؛

ـ يقوم البنك بالاتفاق مع الصانع على السلعة بالمواصفات والثمن والأجل المناسب، حيث يلتزم البائع بتصنيعها وتسليمها للبنك في الأجل المتفق عليه؛

ـ بعد تسليم البائع السلعة للبنك يقوم هذا الأخير بتسليمها للمشتري الذي يكون من حقه التأكد من مطابقة المبيع للمواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع، وتحصيل الثمن.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي:

---

[1] وائل عربيات، "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (النظرية والتطبيق)**"، دار الثقافة، ط1، الأردن، 2006، ص186.

[2] المرجع نفسه.

[3] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص177.

[4] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص، ص257، 258.

شكل رقم (6.1): خطوات سير عملية بيع الاستصناع الموازي في البنوك الإسلامية

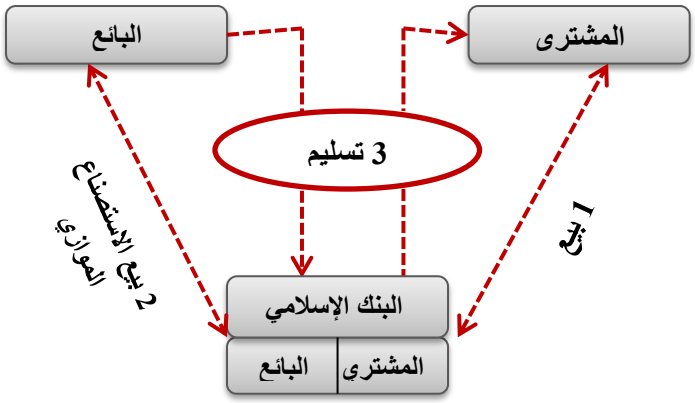

المصدر: محمد فتحي محمد العتربي، "**فقه المصارف الإسلامية بين المقاصد والوسائل**"، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2012، ص249.

4. الإجارة

توفر صيغة الإجارة حلاّ ماليا ممتازا يتيح للعملاء الحصول على الأعيان والمنافع التي يحتاجونها دون الحاجة إلى دفع مبالغ كبيرة مقدما وبدون فرض فوائد.

1.4 تعريف الإجارة: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: اسم للأجرة، وهي كراء الأجير[1].

التعريف اصطلاحي: رغم اختلاف تعاريف الإجارة لفظا، إلا أنها اتفقت في المعنى، حيث تعرف الإجارة على أنها: "تمليك شيء مباح مدة معلومة بعوض"[2].

كم تعرف أيضا على أنها: "عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم"[3].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الإجارة على أنها عقد على أن ينتفع المستأجر بعين أو عمل جائز، خلال مدة معلومة وثمن محدد.

2.4 شروط الإجارة : لصحة عقد الإجارة يجب[4]:

_ أن تكون المنفعة معلومة، إما بالعرف وإما بالوصف؛

_ أن تكون الأجرة معلومة للطرفين؛

_ أن تكون المنفعة مباحة؛

_ أن تكون المدة معلومة.

---

[1] نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع بسق ذكره، ص114.

[4] المرجع نفسه، ص115.

3.4 أنواع الإجارة: تنقسم الإجارة في البنوك الإسلامية إلى نوعين رئيسيين هما:

- **تأجير تشغيلي:** يقوم البنك بموجب هذا الأسلوب باقتناء أصول مختلفة تلبي حاجيات الجمهور، ويعمل على تأجيرها إلى من يرغب بالانتفاع منها تشغيليا واستيفاء منافعها خلال مدة محددة، وفي نهاية هذه المدة يسترد البنك حيازة تلك الأصول والذي بدوره يعمل على أن يعيد تأجيرها إلى مستخدم آخر يرغب في استئجارها[1].
- **تأجير تمويلي:** أن يصف المتعاقدان عقدا بأنه إيجار ويتفقان على أن يقوم المستأجر في هذه الحالة بدفع أجرة لمدة معينة ينقلب العقد بعدها بيعا وتعتبر الأجرة التي دفعت على أقساط ثمنا للبيع[2].

4.4خطوات الإجارة التمويلية: تعد صيغة التأجير المنتهية بالتمليك هي الصيغة السائدة في البنوك الإسلامية، وتتم من خلال[3]:

_ يبدي العميل رغبة في إجارة منتهية بالتمليك لأصل غير موجودة لدى البنك؛

_ يقوم البنك بشراء الأصل من البائع، ومن ثم تأجيره للعميل بأجرة محددة ولمدة معينة؛

_ وعند انتهاء مدة الإجارة والوفاء بالأقساط المحددة يتنازل البنك للعميل عن الأصل بعقد جديد، عن طريق الهبة أو عن طريق البيع بسعر رمزي حسب ما هو متفق عليه، وتنتقل ملكية الأصل إلى مالكه الجديد.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل التالي:

شكل رقم (7.1): خطوات سير عملية الإجارة التمويلية في البنوك الإسلامية

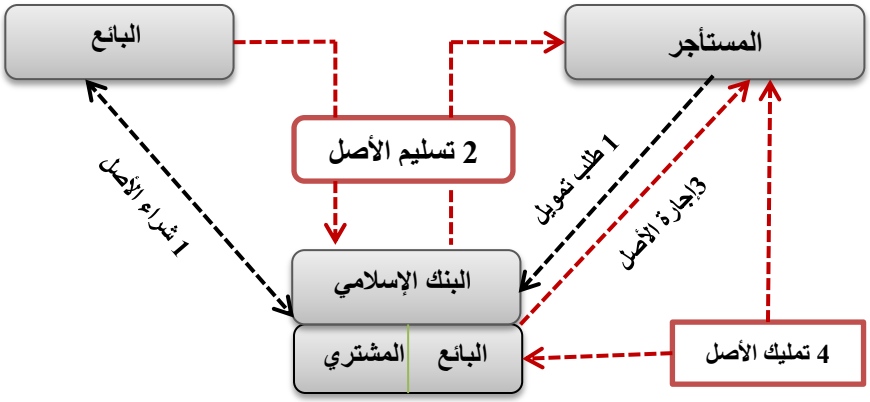

المصدر: محمود محمد المكاوي،" **البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012، ص218.

[1] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] حمدي عبد الحميد كشك، "**الإلزام بالوعد في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة فقهية تطبيقية)**"، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، مصر، 2017، ص227.

[3] هيا جميل بشارات، مرجع سبق ذكره، ص،ص86، 87.

ثالثا: صيغ التمويل التكافلي

لا تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية بنكية فقط تهدف إلى تحقيق الأرباح، وإنما يمتد دورها إلى النواحي الاجتماعية من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال توفره على مجموعة من الصيغ.

1. القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن من الصيغ الذي يتيح للبنك الإسلامي تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لما يتسم به من خصائص تميزه عن باقي الصيغ الإسلامية الأخرى.

1.1 تعريف القرض الحسن: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي للقرض: قطع جزء من المال بالإعطاء، على أن يرد بعينه، أو برد مثله بدلا منه[1].

التعريف الاصطلاحي:

يعرف القرض الحسن: "أن تعطي إنسانا شيئا بعينه من مالك تدفعه إليه ليرد عليك بمثله، إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى"[2].

كما يعرف أيضا على أنه: "عبارة عن قرض خالي من الفائدة يعطى إلى المستحقين من أفراد المجتمع"[3].

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج تعريف القرض الحسن على أنه تقديم مبلغ محدد من المال إلى أشخاص في أمس الحاجة إليه ويكون ذلك دون مقابل.

2.1 شروطه: للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط من أهمها[4]:

_ التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض؛

_ التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة اجتماعية؛

_ على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها؛

_ أن يكون المال مملوكا للمقرض؛

_ يجب أن يكون هذا القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل؛

_ أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.

3.1 تطبيق القرض الحسن في البنوك الإسلامية:

القرض الحسن مهمة اجتماعية اقتصادية تباشرها البنوك الإسلامية، والتي تنفرد بتقديمه عن غيرها من البنوك التقليدية[5]، ويتم تقديم هذا القرض من خلال منح البنك الإسلامي مبلغا من المال لأحد عملائه والذي هو في

---

[1] أحمد الشرباطي، مرجع سبق ذكره، ص356.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3] محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص226.

[4] طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص150.

[5] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص221.

أمس الحاجة إليه لاستغلاله في مجالات معينة، دون تحميل العميل أية فوائد أو مبالغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح. وفي الغالب تكون هذه القروض موجهة لأغراض اجتماعية كالتعليم، الزواج، الوفاة والسكن وأحيانا لتمويل بعض المشاريع أو الاستثمارات الخيرية والمشاريع الإنتاجية لدعم الشباب العاطل عن العمل، أما مصادر أموال القروض الحسن فهي أموال التبرعات والصدقات والهبات والجزء الذي يخصمه البنك الإسلامي من فائض أرباحه لمواجهة الخدمات الاجتماعية[1].

2. الزكاة

تعتبر الزكاة في مضمونها نظام اقتصادي يحد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، فهي تعمل على إعادة التوازن في توزيع الدخل وتحفيز الاستهلاك والاستثمار، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الاضطرابات الاجتماعية.

1.2 تعريف الزكاة: يمكن التمييز بين:

التعريف اللغوي: نماء وزيادة "زكاة الممتلكات، الأموال"، وطهارة "زكاة النفس"[2].

التعريف الاصطلاحي:

تعرف الزكاة على أنها: "هي حق الفقراء في أموال الأغنياء"[3].

كما تعرف أيضا بأنها: "فريضة مالية ودينية أوجبها الله سبحانه وتعالى على كل مال قابل للنماء عند بلوغ حد معين يسمى بالنصاب"[4].

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج تعريف الزكاة على أنها واجب مالي وديني تتمثل في منح نسبة معينة من المال إلى الفئات المستحقة من المجتمع.

2.2 تطبيق الزكاة في البنوك الإسلامية:

يتولى البنك الإسلامي إخراج زكاة أموال البنك وأرباح مساهميه، وزكاة من وكلّه من المودعين لديه والمتعاملين معه، وأموال مشاريعه والشركات التابعة له، وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى، وأمواله المرصودة للاستثمار غير المستعملة بعد، بالإضافة إلى الاحتياجات والنقد السائل وكل مال حال عليه الحول. كما يقوم البنك الإسلامي بجمع الزكاة المفروضة على أمواله وأموال مودعيه ومن أفراد المجتمع في صندوق الزكاة لديه، كما تقوم عليها لجنة متخصصة تناط بها سمة الإشراف على توزيع الزكاة في مقاصدها الشرعية. ولعل وجود صندوق الزكاة في البنك الإسلامي يؤدي إلى غرضين: الأول، كونه خدمة دينية اجتماعية. والثاني، كون الأموال التي فيه

---

[1] عبد اللطيف تيقان، "**تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017، ص142.

[2] أنطوان نعمة، عصام مدور، لويس عجيل، وآخرون، " **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**"، دار المشرق، ط3، لبنان، 2008، ص616.

[3] رفيق يونس المصري، مرجع سبق ذكره، ص302.

[4] محمد فتحي محمد العتربي، " **فقه المصارف الإسلامي بين المقاصد والوسائل**"، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2012، ص94.

هي جزء من الودائع الجارية التي يمكن الإفادة من رصيدها الثابت، وبالتالي استثمارها وتعظيمها خدمة للمقاصد الشرعية للزكاة لذاتها. ومن الواجب ألا يتقاضى البنك الإسلامي أية أجور أو عملات عن إدارة صندوق الزكاة لما يمثله هذا الصندوق من أهداف دينية واجتماعية سامية[1].

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية جميع الخدمات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظرا لتعدد وتنوع الأنشطة، والأعمال التي تمارسها هذه البنوك تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

أولا: مجموعة الخدمات البنكية

تمثل الخدمات البنكية الإسلامية نموذجا متفردا من الخدمات المالية، بسبب كونها تجمع بين التقليد والابتكار وفي الوقت نفسه تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب التوسع والتنوع الذي يميز هذه الخدمات، مما تجذب عدد متزايد من المستثمرين الذين يبحثون عن مختلف البدائل مالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتتمتع بالشفافية والمرونة، ومن بين هذه الخدمات ما يلي:

1. فتح الحسابات البنكية

الوديعة البنكية عموما تتمثل في تلك الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات للبنوك الإسلامية، على أن يتعهد هذا الأخير على ردها لدى الطلب، أو بالشروط المتفق عليها، وتترتب على عملية الإيداع المصرفي مجموعة من الخدمات والمنافع، حيث لكل نوع حساب خصائصه التي تأهل صاحبه للحصول على مجموعة من الامتيازات والتفضيلات، وذلك لتسهيل وصول العميل إلى حسابه، ومن بين هذه الخدمات إعفاء الفئات المميزة من العملاء من عمولات بعض الخدمات المصرفية بشكل كامل أو جزئي، كعمولات إصدار بطاقات الصراف ودفاتر الشيكات، وخدمات التحويل، وخدمات صناديق الأمانات، وإصدار بطاقات الائتمان. تقديم نسبة ربح تناسبية على حسابات التوفير والاستثمار العملاء، وتقديم حلول تمويل مميزة مثل نسبة مرابحة أقل أو فترات تمويل أطول[2].

2. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:

يقصد بعملية تحصيل الأوراق التجارية جعل البنك نائبا عن العميل في جمع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين، وقيدها في حساب العميل، أو تسليمها له نقدا. أما بالنسبة لما يعود إلى البنوك من هذه العملية المصرفية، فيمكن حصره في أمرين:

- **الأمر الأول، معنوي:** وهو ثقة العميل في البنك وتوليته نيابة عنه في التحصيل مع الآخرين لأنه بهذه السمعة يكسب العملاء وبالتالي يكسب الأموال التي يستثمرها في الحلال.

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص300، 301.

[2] إسراء موسى المومني، عبد الرحمان إبراهيم الكيلاني، "**التمييز بين العملاء في المصارف الإسلامية**"، "مجلة علوم الشريعة والقانون"، العدد04، المجلد45، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن، 2018، ص164.

- **الأمر الثاني، مادي:** ويتمثل في العمولة التي يتقاضاها البنك من العميل مقابل قيامه بتحصيل هذه الأوراق. أما أهم أنواع الأوراق التجارية القابلة للتداول هي الكمبيالة، السند الأذني، الصك[1].

أما التكييف الشرعي لهذه العملية فهو أن تعامل البنوك الإسلامية في تحصيل الأوراق التجارية جائز من الناحية الشرعية، ويأخذ حكم الوكالة بأجر، باستثناء حالة إذا لم يكن للمحيل (مانح الورقة التجارية) رصيد لدى البنك، وتبرع البنك بالسداد عنه، فإنه في هذه الحالة، إما أن يكون كفيلا أو محالا عليه، أو متبرعا بسداد الدين، وفي كل هذه الأحوال لا يجوز له أخذ عمولة، لأنها تكون قرضا جر منفعة.

أما خصم الأوراق التجارية، فهي عملية بنكية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى البنك قبل موعد الاستحقاق، مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغ معين، ولا يجوز للبنوك الإسلامية خصم الأوراق التجارية، كما تفعل البنوك التقليدية لأن هذا من قبيل الربا المحرم شرعا[2].

3. التعامل في الأوراق المالية:

يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات، والسهم يحصل صاحبه على عائد سنوي، أما السند فيحصل صاحبه على فائدة ثابتة، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات[3].

وتتضمن الخدمات المصرفية المتعلقة بالأسهم ما يلي[4]:

_حفظ الأسهم: ويجوز للبنك القيام بحفظ الأسهم للمتعامل ويتقاضى أجرا فهي كالوديعة.

_بيع الأسهم: يجوز للبنك القيام ببيع وشراء الأسهم لصالح عملائه كوكيل عنهم ويستحق مقابل ذلك أجرا.

_الاكتتاب: يجوز للبنك أن يقوم بأداء عملية الاكتتاب للشركات الجديدة، وتكييفها الشرعي وكالة ويستحق للبنك عنها أجرا.

_صرف أرباح الأسهم: يجوز للبنك صرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات وتكييفها الشرعي وكالة، ويجوز للبنك أخذ أجر عنها. ولا يجوز للمصرف بصفة عامة التعامل في أسهم الشركات التي تبيع منتجات تخالف الشريعة (السجائر، الخمور، ...).

4. بيع وشراء العملات الأجنبية:

وهي من الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي، والتي يمتاز تطبيقها بقواعد وضوابط عقد الصرف في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وأهمها شرط التقابض في مجلس العقد، بمعنى أن عقود بيع وشراء العملات في البنوك الإسلامية لا بد أن تكون بصيغة المتاجرة والتي تعني أن يتم التقابض للبديلين بصورة فورية، ولا يجوز له تبادل

---

[1] ياسر نصر الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص180-182.

[2] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص265.

[4] مرجع نفسه، ص266.

العملات بصيغة العقود المستقبلية التي تقوم على تأخير أحد البديلين أو كلاهما، والتي يتم التعامل بها به في البنوك التقليدية[1].

5. تأجير الصناديق الحديدية:

تعد هذه الخدمة من الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك للعملاء، من أجل حفظ ممتلكاتهم من مجوهرات أو المستندات الهامة أو العقود، ويحتفظ المتعامل بمفتاح خاص لهذه الخزانة لا يفتح إلا بمعرفته وكذلك مندوب المصرف. ويتقاضى المصرف أجرا مقابل ذلك وتكييفها الشرعي أنها عقد إجارة[2].

ثانيا: مجموعة التسهيلات البنكية

تتمثل التسهيلات المصرفية في الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، بالإضافة إلى بطاقات الائتمان.

1. الاعتمادات المستندية

يعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، حيث تعد من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، وأساس الحركة التجارية (الاستيراد، التصدير) في كافة أنحاء العالم، والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للبنوك حول العالم[3].

البنوك الإسلامية تؤدي هذه الخدمة بأسلوبين[4]:

- **الأسلوب الأول:** يتم تنفيذ الاعتماد كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل العميل ويقتصر دور البنك على الإجراءات اللازمة لفتح الاعتماد وحتى سداد قيمته.
- **الأسلوب الثاني:** فيتم تنفيذ الاعتماد عن طريق إحدى قنوات الاستثمار الإسلامي وذلك سواء بالمضاربة أو بالمشاركة أو المرابحة الآمرة بالشراء.

2. خطابات الضمان

يعرف بأنه تعهد كتابي صادر عن البنك بناء على طلب عميله يلتزم فيه لصالح هذا العميل في مواجهة شخص ثالث هو المستفيد بأن يدفع مبلغا معينا إذا طلبه المستفيد خلال أجل محدد في الخطاب[5]. لا يختلف خطاب الضمان الذي تصدره البنوك الإسلامية عن الذي تصدره البنوك التقليدية، إلا في العمولة المدفوعة أو الفائدة، فبالنسبة للبنوك الإسلامية فإن الخدمة تكيف على أساس عقد وكالة بأجل أو كفالة وتعتبر هذه النقطة محل خلاف العديد من الفقهاء[6].

---

[1] محمد عبد الحميد فرحان، "**مقدمة في المصارف الإسلامية**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2020، ص121.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص268.

[3] علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص153.

[4] عبد السلام طبيبل، "**البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –دالي براهيم–، الجزائر، 2010، ص35.

[5] محمد عثمان بشير، "**المعاملات المالية المعاصرة**"، دار النفاس، ط6، الأردن، 2007، ص291.

[6] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص ص45،46.

3. بطاقات الائتمان

انتشر في الآونة الأخيرة استخدام البطاقات الائتمانية كبديل عصري لحمل النقود، لما توفره من تسهيلات وحماية وأمانة لأموال العملاء، بالإضافة إلى قبولها دوليا من كافة المؤسسات التجارية والخدمية، أما من جانب البنوك الإسلامية فإن استخدامها يوفر عوائد مجزية، وذلك من خلال[1]:

ـ رسوم إصدار البطاقة ومنحها وتجديدها وتبديلها عند الضياع أو السرقة أو التلف؛

ـ تحصيل نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها البنك من التاجر البائع؛

ـ الحصول على فرق سعر العملات إذا كان التسديد بها في المعاملات الخارجية؛

ـ تحصيل نسبة من الثمن في مقابل خدمات تقدم للعميل كاستخدام جهاز آلي أو السحب النقدي.

ثالثا: مجموعة الخدمات الاجتماعية

يمتد عمل البنوك الإسلامية إلى تقديم خدمات اجتماعية تقتضي مراعاة مصلحة أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، ومن ثم يسهم البنك في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويعمل على دفع الأفراد للمشاركة الإيجابية من خلال ما يقدمه من خدمات في هذا الصدد. وتعدد الخدمات التي يمكن للبنك الإسلامي تقديمها لإثراء الجانب الاجتماعي والإيجابي في حياة الأفراد والمجتمع[2]، ومن أهم تلك الخدمات ما يلي[3]:

ـ منح القروض الحسنة؛

ـ تحصيل وانفاق الزكاة؛

ـ دعم انتشار المنظمات الاجتماعية؛

ـ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتدعيم الوعي الديني.

والشكل التالي يوضح مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية:

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص ص47،48.

[2] طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] المرجع نفسه.

الشكل رقم(8.1): الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

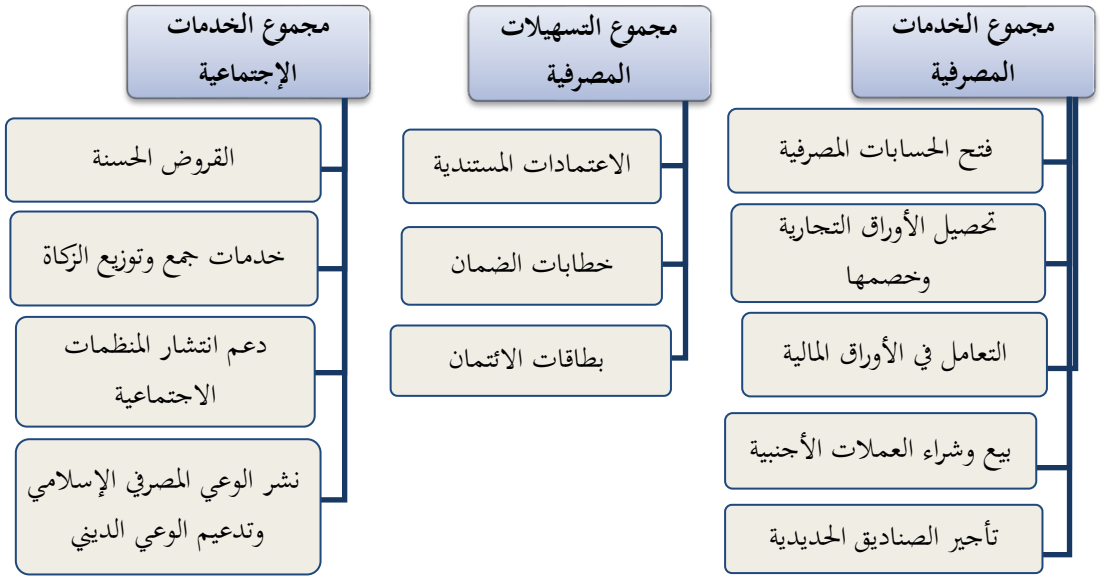

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كل من:

- إسراء موسى المومني، عبد الرحمان إبراهيم الكيلاني، "**التمييز بين العملاء في المصارف الإسلامية**"، "مجلة علوم الشريعة والقانون"، العدد04، المجلد 45، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن، 2018، ص164.
- محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامية –**أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها لمصرفية–**"، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2008، ص، ص300، 301.
- ياسر نصر الله محمد، " **الواقع الممول في الاقتصاد الإسلامي**"، مؤسسة شباب، بدون طبيعة، مصر، 2018، ص–ص 180–182.
- أحمد سليمان خصاونة، " **المصارف الإسلامية**"، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2008، ص75.
- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2015، ص–ص265–268.
- محمد عبد الحميد فرحان، "**مقدمة في المصارف الإسلامية**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2020، ص121.
- علي عبودي نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص153.
- عبد السلام طبيبل، " **البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –دالي براهيم–، الجزائر، 2010، ص35.
- محمد عثمان بشير، "**المعاملات المالية المعاصرة**"، دار النفاس، ط6، الأردن، 2007، ص291.
- شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، "**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2015، ص45–48.
- طارق مخلوفي، "**متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020، ص129.

وعليه يتضح أن الودائع بمختلف أنواعها من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، إذ تمكن البنوك من تقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية والاستثمارية لتلبية احتياجات ورغبات العملاء، وذلك من خلال استخداماتها المتعددة للصيغ منها ما هو قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والمتمثلة في صيغ المشاركات،

ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل والمتمثلة في صيغ المداينات، بالإضافة إلى صيغ التمويل التكافلي.

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية: الدور، التحديات والحلول المقترحة

تلعب البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ البنوك الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافها بشكل مثالي، ولهذا حاول مجموعة من العلماء الاقتصادين إيجاد جملة من الحلول والاقتراحات لتدعيم مسار هذه البنوك.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية

إنّ حصر التمويل في الإقراض بالفائدة يعني توجيه رأس المال نحو التلاقي مع رأس المال، لأن الإقراض يعتمد على الملاءة المالية في المقام الأول فمن كان يملك الكثير يأخذ الكثير، كما أن من يملك المال بإمكانه أن يجني عائد هذا المال دون الحاجة منه إلى تحمل المخاطر الناتجة عن العمل والاستثمار الحقيقي على أساس الغنم بالغرم، ففي ظل نظام الفائدة فإنّ النقود تعمل على توليد النقود وما ينتج عن ذلك من زيادة معدل التضخم مما يضر أكثر بالطبقات الفقيرة، في حين أنّ تحريم الربا يؤدي إلى استغلال رأس المال المدخر في نشاط اقتصادي منتج يعود بالفائدة على المجتمع. والمعروف على الاقتصاد الإسلامي أنه يقيم التوازن بين الماديات والروحيات، والتوازن بين الحقوق والواجبات، ويهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان بطرق مشروعة، مع احترام الملكية، ونشر قيم التكافل الاجتماعي[1]. كما أنّ انبثاق وظيفة البنوك الإسلامية من وظيفة المال في الإسلام بما تمثله هذه الوظيفة من التزام، ومن وضع المال في خدمة المجتمع وإسعاد الفرد وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال، وتحقيق صالح كل الأطراف من المودعين والمستثمرين[2]، ولهذا فإنّ البنوك الإسلامية تعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي بحلول مستمدة من الشريعة من خلال توظيف أدوات التمويل الإسلامية. والدور الحقيقي للبنوك الإسلامية هو العمل على قيام اقتصاد إسلامي يقوم على مبادئ الإسلام وقيمه الإيمانية، التي تحرم عبادة المال والتعامل بالربا، عن طريق المشاركة وتفاعل رأس المال مع العمل[3].

تتعدد أدوات التمويل البنكي الإسلامي إلى حد كبير، فهناك المشاركات بصورها وصيغها العديدة، وهناك المداينات، بالإضافة إلى الصيغ ذات الطابع التكافلي. وكل أداة من هذه الأدوات لها أهميتها ومكانتها ودورها وخصوصيتها في الاقتصاد الإسلامي، سواء من حيث ما تقدمه لكل طرف من حقوق وما تحمله من أعباء والتزامات، أو من حيث ما هو متاح لها من مجالات العمل والاستخدام. فأدوات التمويل البنكي الإسلامي تتميز

---

[1] حمدي عبد الحميد كشك، مرجع سبق ذكره، ص131.

[2] افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد، "**المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**"، "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، العدد31، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012، ص32.

[3] حمدي عبد الحميد كشك، مرجع سبق ذكره، ص131.

بالتنوع والمرونة، والحرص على ربط النشاط التمويلي بالنشاط الإنتاجي الحقيقي، فهي تمول مشروعات قائمة وحقيقية ولا تمول مجرد أنشطة قد تكون صورية أو وهمية[1].

بالإضافة إلى ما سبق يمكن توضيح الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك الإسلامية في النقاط التالية[2]:

_ تعمل البنوك الإسلامية على تسريع حركة عناصر الإنتاج في الاقتصاد من خلال توفير رؤوس الأموال وإتاحة التسهيلات التمويلية.

_ تقوم البنوك الإسلامية بدور مضاعف القدرة الادخارية للمجتمع حيث تعمل على حث الأفراد على الاستثمار في المشروعات الحقيقية وزيادة القدرة الإنتاجية، وتعميق النظرة الاقتصادية في استخدام عوامل الإنتاج المختلفة.

_ تلعب البنوك الإسلامية دور الموازن والمصحح لبنيان الاقتصاد عن طريق سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر فتصحح الاختلالات الهيكلية القائمة سواء كان التصحيح يتصل بتوزيع المشروعات جغرافيا، أو توزيعها على الأنشطة الاقتصادية بمختلف قطاعاتها.

_ تعمل البنوك الإسلامية على حماية الاستثمارات من اتجاهات التوظيف الخاطئة أو الضغط المولد للأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية، خاصة تلك الناجمة عن التضخم والركود وللتخفيف من أضرارها والقضاء عليها.

إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك الإسلامية، فهي تهتم بتنمية الجانب الاجتماعي من خلال دمج قواعد وتوصيات الشريعة الإسلامية بالعمل البنكي، ويظهر ذلك في الآتي[3]:

_ تقديم خدمات للمجتمع من خلال جمع أموال الزكاة في صناديق وحسابات خاص وتوزيعها على المستحقين لها. وهذا تماشيا مع قوله تعالى:﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [البقرة:110]؛

_ جمع الأموال الناتجة عن الفرائض الاختيارية كالصدقات والتبرعات وغيرها من الأموال؛

_تسهم في خدمة المجتمع من خلال تقديم القروض الحسنة؛

_ المساهمة في القيام بدورها بخدمة المجتمع وأفراده من خلال المشاركة في تدعيم مؤسسات خيرية؛

_المساهمة في زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني من خلال المؤسسات التي تتولى القيام بنشاطات تحقق ذلك، كالدورات والمحاضرات...الخ.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة من التحديات والصعوبات والتي من أهمها[4]:

_ عدم توفر أدوات أو قنوات استثمارية كافية، يمكن من خلالها استثمار السيولة النقدية المتاحة فيها؛

---

[1] حمدي عبد الحميد كشك، مرجع سبق ذكره، ص131.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص-ص70-72.

[3] بن حدو فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص115.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، "**أساسيات الاقتصاد الكلي**"، دار صفاء، ط2، الأردن، 2014، ص ص117، 118.

ـ رغبة المودعين بتحقيق أرباح سريعة، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية دائمة البحث عن استثمارات قصيرة الأجل، تحقق العوائد بأسرع وقت وبأقل تكلفة؛

ـ كثرة القيود الاحترازية التي يضعها المستشارون الشرعيون، لحماية مسيرة البنوك الإسلامية؛

ـ عدم وجود مقرض أخير لدى البنوك الإسلامية قد يتم اللجوء إليه عند الحاجة، الأمر الذي يضطرها إلى الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة، وبالتالي منح تمويل قصير ومتوسط الأجل؛

ـخضوع البنوك الإسلامية للقوانين المطبقة على البنوك التقليدية، من حيث نسبة السيولة والاحتياطات؛

ـ عدم توفر الكوادر والخبرات الفنية اللازمة لإدارة منتجات الصيرفة الإسلامية؛

ـ نظرة الناس إلى البنوك الإسلامية، على أنها جمعية خيرية يجب أن تمد يد العون والمساعدة إلى كل من يطلبها، علما بأنها مؤسسات مالية خاصة تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

ـ عدم فهم تطبيقات العمل البنكي الإسلامي من قبل المتعاملين معه والعاملين فيه.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للبنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها لذلك تسعى دائما إلى إيجاد حلول تمكنها من متابعة مسيرتها وتدعيمها ومن بين تلك الحلول نجد[1]:

ـ القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية تلتزم جميع البنوك الإسلامية بتوجيهاتها وتوحيد من خلالها المصطلحات البنكية المتداولة في الواقع العملي؛

ـ تكوين وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الإسلامية مستقبلا وذلك بإجراء بحوث ودراسات تساهم في إيجاد صيغ شرعية تتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة في المعاملات البنكية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- البحث عن علماء مختصين في فقه المعاملات البنكي؛
- تدعيم هيئة الفتوى الشرعية بمختصين في المجال البنكي؛
- وضع خطط وبرامج لتدريب العلماء وخريجي كليات الشريعة الإسلامية على كيفية القيام بالمعاملات البنكية الحديثة، وذلك من خلال إيجاد مراكز علمية ومعاهد تتكفل بذلك.

ـ ضرورة مراعاة خصوصية العمل البنكي الإسلامي سواء من ناحية التشريعات والقوانين الخاصة بالنظام البنكي، أو من ناحية ممارسة البنك المركزي للرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بحصولها على الموارد واستخداماتها، وعلاقاتها مع البنوك التجارية.

وعليه يتضح أنه لكي تنجح البنوك الإسلامية في دورها الإنمائي لابد من توفر منظومة كاملة تعمل على تدعيمها سواء توفر مناخ تشريعي وقانوني وشرعي ملائم يسمح لها بتحقيق أهدافها بشكل فعال، ويمنحها صفة المرونة لتأقلم مع متغيرات محيطها الداخلي والخارجي.

[1] بن حدو فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص173.

خلاصة:

بناءً على ما تم تقديمه يتبين أن البنوك الإسلامية هي ضرورة اقتصادية واجتماعية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، ولكون أعمالها التمويلية والاستثمارية في مختلف المجالات تقوم على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، هذا ما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم بها، وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها. فيتضح أن هدفها ليس فقط السعي وراء الربح، وإنما المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وبذلك تعد منافسا قويا لها.

فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية بنكية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، تسعى إلى حشد المدخرات غير المستغلة ودمجها مع القنوات المالية القائمة على أسس شرعية مما تتيح للمتعاملين حرية اختيار الأدوات المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم في مجال الأعمال ومع قيمهم الاجتماعية ومعتقداتهم الدينية، وتعمل على استخدام واستثمار هذه الأموال في مشاريع حقيقية تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمدة في ذلك على صيغ التمويل الإسلامي.

ونظرا للتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وما يترتب عليها من قلة الوعي وضعف الثقة وتعدد آراء وهيئات الرقابة الشرعية التي تحكم عملها وغيرها من التحديات التي واجهتها استوجب عليها الاستثمار في الكوادر البشرية المؤهلة لتطوير المنتجات والخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى إلزامية توحيد الرؤى والمفاهيم سواء من الناحية الشرعية أو القانونية لنجاح هذه المنظومة المصرفية.

الفصل الثاني:

أساسيات حول الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتمويل الإسلامي

تمهيد:

يشكل تغير المناخ وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية تهديدا على استدامة البيئة واستمرار الحياة، الأمر الذي يدفع الدول إلى التفكير في التحول إلى الاقتصاد الأخضر للتخفيف من تأثيرات التغير المناخي، وحفظ التوازن البيئي من خلال خفض الانبعاثات الكربونية، وزيادة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الطاقة النظيفة المتجددة، هذا من جهة. إلا أن ما يصعب هذا التحول هو عملية تمويله حيث يتطلب أموالا طائلة أرباحها المستقبلية في مجملها طويلة المدى.

ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في تمويل الاقتصاد الأخضر لأنها تقوم على أسس تشدد على أهمية حفظ البيئة والموارد الطبيعية، وتحث على المسؤولية الاجتماعية للحفاظ عليها.

سيتم في هذا الفصل التعرف على الاقتصاد الأخضر من خلال التطرق إلى خصائصه وأهدافه ومختلف قطاعاته والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الخضراء. ولذلك فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تعرض على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل الاقتصاد الأخضر

المبحث الثاني: التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الأسباب، المتطلبات، المؤشرات والتحديات

المبحث الثالث: واقع التمويل الإسلامي الأخضر

المبحث الأول: مدخل الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر من بين أهم التوجهات التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها في الوقت الحالي، نظرا للفوائد التي يوفرها والاستخدامات التي يمكن الاستفادة منها. حيث يساهم في تأمين استمرار الموارد الطبيعة والمحافظة عليها، ولمواجهة التحديات وتأمين متطلبات الحياة الأساسية للأفراد في الحاضر والمستقبل، يجب النهوض بالاقتصادات المستدامة والخالية من تلوث البيئة.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

يعتبر مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الحديثة نسبيا وقد شهد اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة، حيث ظهر خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح مفهوما يرتبط ارتباطا وثيقا بجميع جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة. يركز على الاستثمارات في الأصول البيئية والإنتاج النظيف، وتطوير الابتكارات البيئية وخلق أسواق جديدة.

أولا: ظهور ونشأة الاقتصاد الأخضر

أطلقت مؤخرا أوصاف للاقتصاد بألوان حتى يكون هناك تمييز بين كل نوع من أنواعه، فنسب الاقتصاد البني للاقتصاد المعروف كلاسيكيا الذي يهتم بتعظيم رأس المال على حساب البعد البيئي، وبالمقابل أطلق على الاقتصاد الأخضر لون يدل على الحياة والطبيعة ويؤمن بضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي وخفض معدلات الكربون، كما سمي نوع جديد بالاقتصاد البنفسجي وآخر بالأزرق حيث يهتم الأول بالثقافة والثاني بالثروة المائية والبحار والمحيطات، تضفي هذه الألوان على الاقتصاد نوعا من الاهتمام وزيادة في ترسيخ المقاربات[1].

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر حديثا غير أن بعض مواضيعه الجوهرية قديمة قدم الحضارة الإنسانية[2]، حيث تم التطرق إلى بعض مواضيع الاقتصاد الأخضر عند بعض المفكرين الأوائل في عصر الحضارة اليونانية حيث وجد لدى كل من الفيلسوفين الإغريقين أرسطو وأفلاطون ما قدماه في صورة نظرية أخلاقية تساعد في تشكيل دعائم المداخل الخضراء إلى علم الاقتصاد، فالنظام الأخلاقي المعروف باسم الأخلاقيات المفضلة مشتق من تركيزها الفلسفي، حاول أفلاطون معالجة المشكلة السكانية من خلال ذكره لخصائص الدولة المثالية بتواجد سكان وثروة محدودين لذا يلزم أفلاطون الحاكم بالسيطرة على عدد السكان للبقاء عند العدد الأمثل حتى لا يتجاوز الإمكانيات الاقتصادية ويختل التوازن الاجتماعي وتقوم الاضطرابات في الدولة[3].

نجد أيضا هناك مفكرين في الحضارة الرومانية اهتموا بالزراعة مثل العالم "ماركوس تيرينتيوس فارو" "MarcusTerntius Varoo" الذي دعى إلى إقامة الزراعة على أسس علمية وكذلك "كولوميلا"

---

[1] أمحمد برابح، "**الاقتصاد الأخضر في الجزائر: تشخيص**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2021، ص66.

[2] المرجع نفسه.

[3] إبراهيم كاطع علو الجزراني، "**الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين، البرازيل والعراق)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص7.

"Luciusjunius modertus columella" الذي لاحظ أن تدهور الإنتاج الزراعي يعود إلى تناقص خصوبة الأرض ويؤكد على الاستثمار العقلاني في الزراعة، وقد تميزت الأفكار الاقتصادية والتي وردت عن الرومان بالضعف إذ كانوا يعتنون بالقانون بشكل أكبر من المشاكل التي واجهت الزراعة. أما عن المفكرين العرب أمثال ابن خلدون الذي نجد في تحليله لأسباب نمو النشاط الاقتصادي يورد نظريتين الأولى هي البيئة الجغرافية والتي يرى أنّ هناك علاقة طردية بين البيئة والاقتصاد فكلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة نما الاقتصاد، والمقصود بالبيئة الجغرافية هنا هي البرودة والحرارة والرطوبة لأنها تتدخل في سلوك الإنسان ودرجة نشاطه ولهذا فإنه يرى أنّ الربع الشمالي المعتدل من الأرض أكثر نشاط اقتصادي من الربع الجنوبي، والثانية هي أنّ أي نمو اقتصادي في أي مجتمع يمر بعدد من المراحل المرتبطة بحياة الدولة[1].

وعند الرجوع إلى أفكار التجاريين فإنهم لم يبدوا اهتماما واضحا بالبيئة والطبيعة، على عكس الطبيعيين الذين اهتموا بالطبيعة واعتبروها هي المصدر الوحيد للثروة وأنّ الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد لأنه يقوم بزيادة الإنتاج لذا ركز الطبيعيون على الجانب الزراعي والفلاحين. وحتى الكلاسيك التقليديون ذكروا أهمية البيئة بالإضافة إلى نظرية مالتوس للسكان التي وضح فيها العلاقة بين عدد السكان والمواد الغذائية، أما النيوكلاسيك فلم يولوا اهتماما بالبيئة بل حاولوا إعادة التوازن إلى الاقتصاد المختل حتى لو كان ذلك على حساب البيئة[2].

وعليه تم تقديم مفهوم الاقتصاد الأخضر كاستجابة لفشل الاقتصاد النيوكلاسيكي في تضمين أهمية الموارد الطبيعية والتدهور البيئي بشكل فعال في التسعير وآليات السوق الأخرى، حيث ترافق النمو الاقتصادي العالمي خلال الخمسين عاما الماضية مع تدهور بيئي متسارع[3].

ففي عام 1982 تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) والتي حاولت ربط العلاقة بين التنمية والبيئة وظهر ذلك بجدية في التقرير الذي نشر بعد خمس سنوات من إنشاء الجمعية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي تم الإشارة فيه إلى وجود علاقة متلازمة بين التنمية والبيئة ولا يمكن الفصل بينهما. وفي عام 1992 عرف مصطلح التنمية المستدامة انتشارا كبيرا على مستوى الاستخدام حيث ظهر في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة وأصدرت فيه الحكومات إعلان ريو الذي يدعو إلى التعاون في مجال النشر والترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح. وخلال هذه الفترة ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر كمفهوم مستقل لأول مرة في بحثان الأول بعنوان "مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر" أين سلط الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والبيئة كأداة لفهم التنمية المستدامة، والبحث الثاني بعنوان "الاقتصاد الأخضر" والذي تطرق إلى العلاقة بين

[1] إيمان عبد الرحيم كاظم، "**الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص6.

[2] إبراهيم كاطع علو الجزراني، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] نورة محمد الشملان، عبد الجبار أحمد الطيب، "**واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحمايته الجنائية**"، "مجلة جامعة العين للأعمال والقانون"، العدد07، المجلد02، جامعة العين، البحرين، 2023، ص182.

الاقتصاد والبيئة من نطاق أوسع، إلا أنّ مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته لم تجذب الاهتمام الدولي إلا بعد عشرين سنة[1].

ومع بداية الأزمة المالية عام 2007، وفشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي عام 2008، أعيد إحياء مصطلح الاقتصاد الأخضر في سياق المناقشات بشأن استجابة السياسات لأزمات عالمية متعددة خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP)[2].

وفي عام 2009 قررت الجمعية العامة إقامة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي ركز على القضاء على الفقر كموضوع أساسي للاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة. وفي عام 2010 انعقدت الدورة الاستثنائية الحادية عشر لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إندونيسيا لمناقشة قضايا البيئة ضمن النظام المتعدد الأطراف، إذ ظهر موضوع الاقتصاد الأخضر كواحد من أهم الموضوعات قيد النظر والتحليل، وكانت خلاصة الدورة أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف وشرطا أساسيا لإرساء قواعد وأسس اقتصادية أكثر استقرارا، وأكدت مقررات الدورة أن نشر واعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، قد يساعد على التصدي للتحديات الحالية وإتاحة فرص أفضل للتنمية الاقتصادية[3].

ثانيا: تعريف الاقتصاد الأخضر

تعددت الآراء حول تعريف الاقتصاد، حيث لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه، وفيما يلي يتم ذكر بعض التعاريف المستخدمة له:

"يعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر والندرة البيئية"[4].

---

[1] خالد بن جلول، موسى بخاخشة، عبد المالك بضياف، "**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالة لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، يومي 10-11 ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص3.

[2] نورة محمد الشملان، عبد الجبار أحمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص183.

[3] عبد القادر عوينان، "**تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص16.

[4] هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "**الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي تجارب إفريقية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، مصر، 2014، ص6.

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاقتصاد الأخضر على أنه: "نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسين رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة"[1].

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الاقتصاد الأخضر بأنه: "الاستراتيجية التي تقوم على استدامة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر، وتفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ"[2].

وقامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتعريفه على أنه: "ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات، ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد للمجتمعات ويتيح فرصا اقتصادية جديدة"[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه ذلك النهج الذي يهدف تحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتحسين رفاهية الأفراد الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة تحافظ على البيئة وتحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثا: أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، والتي من أهمها:

- **إدراك قيمة رأس المال الطبيعي والاستثمار فيه**

تحولت النظرة القاصرة اتجاه الاستثمار في رأس المال الطبيعي إلى عامل رئيسي في تحقيق تقدم اقتصادي مستدام[4]، بحيث تمثل موارد الطبيعية لقطاع رأس المال الطبيعي في[5]:

- **قطاع الغابات:** يعد الحد من إزالة تلك الغابات ذو جدوى اقتصادية ويدعم الزراعة والمعيشة الريفية.

ويبين نموذج الاقتصاد الأخضر أن استثمار 0.03% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى عام 2050 في دفع

---

[1] "**البيئة في النظام المتعدد الأطراف: الاقتصاد الأخضر**"، برنامج الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، إندونيسيا، 24-26 فيفري 2010، ص3، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/UlgqHx7n ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/20، على الساعة 10:30.

[2] إبراهيم حسين حسني إبراهيم، "**الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**"، 2023، متاح على الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz/books?id=Ud_iEAAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%B6%D8%B1&hl=fr&newbks=1&، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/20، على الساعة 13:00.

[3] هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، "**الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**"، دار الأيام، ط1، الأردن، 2016، ص20.

[4] مولاي مصطفى بوشنتوف، "**دور الصيرفة الخضراء في تحسين الأداء المصرفي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست، الجزائر، 2023، ص17.

[5] إبراهيم كاطع علو الجزراني، مرجع سبق ذكره، ص14.

أموال لمالكي أراضي الغابات للحفاظ عليها، وفي استثمارات خاصة في مجال استعادة الغابات، يمكن أن يزيد من القيمة المضافة في صناعة الغابات بنسبة تزيد عن 20% بالمقارنة بمنهج العمل المعتاد.

- **قطاع الزراعة:** لا شك أن تخضير هذا القطاع يساعد على إطعام تعداد العالم المتزايد، والمتوقع أن يصل إلى 9 مليار نسمة بحلول عام 2050، دون الإضرار بقاعدة الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي. ويبين نموذج الاقتصاد الأخضر أنّ استثمار ما بين 100 و300 مليار دولار سنويا في الزراعة الخضراء حتى عام 2050، يمكن أن يزيد من القيمة المضافة في الزراعة الخضراء بنسبة تزيد عن 10% بالمقارنة بنهج العمل المعتاد.
- **قطاع المياه:** فيمكن التغلب على مشكلة الندرة بسياسات تزيد الاستثمارات في تحسين موارد المياه وتعزيز من كفاءتها، ومن المتوقع أن يؤدي نهج العمل المعتاد إلى فجوة بين الموارد المائية العالمية واستهلاك المياه. وطبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر الذي يفترض استثمار ما بين 100 إلى 300 مليار دولار سنويا حتى عام 2050، تزيد كفاءة الاستهلاك بما يقلل من الطلب على المياه بنسبة 20% بالمقارنة بنهج العمل المعتاد.
- **قطاع مصايد الأسماك:** يتطلب تخضير القطاع إعادة توجيه الإنفاق العام لتقوية إدارة المصايد، وتمويل تقليل السعة الزائدة عن طريق تقليص عدد السفن، وذلك بغرض إعادة بناء السلالات السمكية المستفيدة وتلك التي تعرضت للصيد الجائر، وطبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر، فاستثمار ما بين 100 إلى 300 مليار دولار لمرة واحدة يمكن أن يقلل من السعة الزائدة، وأن يؤدي إلى زيادة صيد الأسماك من 80 مليون طن سنويا خلال عقد الثلاثينات إلى 90 مليون طن في عام 2050، على الرغم من الانخفاض الذي سيحدث في العقد القادم للسماح باستعادة السلالات.

➢ التخفيف من حدة الفقر

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتخلص من الفقر دون نفاذ الأصول الطبيعية للدولة، ويعد هذا ضروريا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل حيث تمثل سلع وخدمات النظام البيئي أحد أكبر مكونات سبل العيش للمجتمعات الريفية الفقيرة، إذ توفر النظم البيئية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية[1].

إنّ تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز على صغار الملاك يمكن أن يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء، فهناك ما يقدر بـ 525 مليون مزرعة صغيرة في العالم، منها 4,4 مليون مزرعة تزرع أقل من 2 هكتار من الأرض. وحيث أنّ تخضير قطاع المزارع الصغيرة عن طريق الترويج للممارسات المستدامة ونشرها يمكن أن يكون أكثر الطرق فاعلية لتوفير المزيد من الطعام للفقراء والجياع وتقليل الفقر وتخفيض الكربون والوصول إلى الأسواق الدولية النامية للمنتجات الخضراء[2].

---

[1] إبراهيم كاطع علو الجزراني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] "**نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات التنمية والقضاء على الفقر**"، برنامج الأمم المتحدة، مرجع لواضعي السياسات، 2011، ص10، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf،تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/22، على الساعة 09:30.

- **خلق فرص العمل ودعم المساواة الاجتماعية**

يؤدي التحول إلى الاقتصاد الأخضر خلق أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الوظائف ذات صلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتأهيل وحماية النظام البيئي، وإدارة النفايات وغير ذلك من الوظائف الخضراء، وبالتالي يقدم هذا التحول حلولا للقضاء على البطالة[1].

- **يشجع على تحسين كفاءة الموارد**

يواجه التصنيع تحديات وفرصا كبيرة لتحسين كفاءة استخدام الموارد، إذ يمثل التصنيع مرحلة هامة في دورة حياة الموارد، تبدأ باستخراج الموارد الطبيعية وتنتهي بالتخلص النهائي من النفايات. ومع توسع التصنيع في الأسواق الناشئة، تزداد المخاطر المتعلقة باستخدام المواد الخطرة والسامة، مثل تغير لون المنتجات، عمليات تبييض الورق، والعمليات التي تتم تحت درجات حرارة عالية. إذ تتسبب النواتج الثانوية أو الانبعاثات من المعادن في حدوث مشاكلات بيئية، لذا فإن تخضير قطاع التصنيع يتضمن إطالة عمر السلع المصنعة عن طريق التركيز على عملية إعادة التصميم، وإعادة التصنيع، والتدوير، الأمر الذي يمثل جوهر التصنيع الصديق للبيئة[2].

بسبب محدودية الموارد الطبيعية الموجودة في الأرض، يصبح فك الارتباط بين بناء القيمة الاقتصادية وبين استخدام الموارد الطبيعية وتأثيراتها أمرا أكثر إلحاحا. وإنّ فك الارتباط بين النفايات والنمو الاقتصادي أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد إذ ترتبط المستويات الحالية للنفايات بشكل وثيق بالدخل، فكلما ازداد النمو زادت مستويات الدخل ومن ثم ترتفع كمية النفايات. ويمكن لزيادة تحسين كفاءة الموارد واستخدامها بفعالية أن يقلل من تدفقات النفايات المتعلقة بارتفاع مستويات المعيشة ويجنب المشاكل المستقبلية[3].

- **يشجع على استخدام الطاقة المستدامة بدلا من طاقة الوقود الأحفوري**

يؤدي زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة إلى التقليل من مخاطر ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري فضلا عن تقديم فوائد قليلة، إنّ نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود هو مصدر تغير الطقس، ويعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن المتوقع أنْ تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس إلى 170 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 التي ستتحمل الدول النامية أكثر من نصفها وتواجه العديد من تلك الدول تحديات من جرّاء ارتفاع أسعار الوقود المرتفعة وغير المستقرة باعتبارها مستورد للنفط[4].

---

[1] منير سلامي، منى مسغوني، "**إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص187.

[2] إبراهيم كاطع علو الجزراني، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] المرجع نفسه.

[4] هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، مرجع سبق ذكره، ص33.

- **يجعل الحياة الحضرية أكثر استدامة وأقل انبعاثا للكربون**

يمثل عدد سكان المناطق الحضرية اليوم 50% من تعداد سكان العالم ولكنها تمثل من 60% إلى 80% من استهلاك الطاقة و75% من انبعاث الكربون، ويضغط زيادة سكان المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة، وعادة ما ينتج عنه ضعف في إمدادات البنية التحتية وانخفاض في المستوى البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة، ولعل تشجيع المدن الخضراء يزيد من كفاءة الطاقة الإنتاجية ويقلل من الانبعاثات الكربونية، وكذلك المخلفات ومحاولة الوصول إلى الخدمات الأساسية عن طريق نقل أساليب مبتكرة ومنخفضة الكربون[1].

- **توفير الصحة الجسدية والنفسية**

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى إيجاد بيئة نظيفة خالية من الأمراض الناتجة عن النشاطات الإنسانية كالإشعاعات المنبعثة من المصانع وغيرها من المشكلات التي يتعرض لها الأفراد أثناء العمل غير الصحي، بالإضافة إلى الضغوط النفسية التي يسببها العمل المتواصل بغية زيادة النمو، فالإنسان اليوم يحتاج إلى حياة أكثر بساطة وأقل تعقيدا من أجل الاستمرار بالعيش بصورة طبيعية وحد أدنى من الأمراض[2].

الشكل رقم (1.2): أهداف الاقتصاد الأخضر

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على كل من:

- مولاي مصطفى بوشنتوف، "**دور الصيرفة الخضراء في تحسين الأداء المصرفي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست، الجزائر، 2023، ص17.

[1] إبراهيم كاطع علو الجزراني، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] إيمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق كره، ص16.

- إبراهيم كاطع علو الجزراني، " **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين، البرازيل والعراق)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص-ص 14-17.
- "**نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات التنمية والقضاء على الفقر**"، برنامج الأمم المتحدة، مرجع لواضعي السياسات، 2011، ص10، متاح عن الموقع الإلكتروني: https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf.
- ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/22، على الساعة 09:30.
- منير سلامي، منى مسغوني، "**إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص187.
- هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، "**الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**"، دار الأيام، ط1، الأردن، 2016، ص33.

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الأخضر وأبعاده

يحظى الاقتصاد الأخضر بأهمية كبيرة كونه يمثل الحل الاستراتيجي لمختلف التحديات والمشكلات البيئية التي يواجهها العالم. يتسم الاقتصاد الأخضر بأبعاد متعددة تشمل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية والدينية.

أولا: أهمية الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة فعالة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، حيث يساهم في تعزيز الاستدامة وتحسين جودة الحياة وذلك من خلال[1]:

_ التخفيض من التدهور البيئي المتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ؛

_ محاربة افتقار التنوع البيئي والاستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية؛

_ تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي؛

_ إمكانية تطوير قطاعات نشاط جديدة، تكنولوجيا ووظائف خضراء، وتسيير الانتقال إلى تخضير القطاعات التقليدية وآثارها على الوظائف؛

_ مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو من حيث ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية مثل التزود بالمياه وتصريفها، حماية الموارد البيئية من الاندثار؛

_ تطوير الأنشطة وتحويلها (اخضرار الأنشطة) مثل بناء وتجديد البنايات.

[1] بالاعتماد على كل من:

- خليدة محمد بلكبير، عقيلة أقنيني، " **الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيق في الدول العربية**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، يومي13-14 مارس2012، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، ص10.
- مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، "**الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، "مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة"، العدد02، المجلد04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص ص196، 197.

ثانيا: أبعاد الاقتصاد الأخضر

يقوم الاقتصاد الأخضر على مجموعة من الأبعاد تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر، ومنها:

- **الأبعاد الاقتصادية**

يأخذ هذا البعد قيمة التكاليف والمنافع للموارد البيئية ولما كان الاقتصاد التقليدي لا يأخذ تكاليف التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في حسابات الناتج الوطني أخذ الاقتصاد الأخضر على عاتقه إدخال قيم التلوث والاستنزاف وإدراجها في الحسابات الوطنية الخضراء لتعديل الناتج الوطني الإجمالي وجعله أكثر اخضرارا، وهنا يجب قياس حصة الفرد من التلوث وحصة الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية [1].

يستند أيضا هذا البعد إلى المساواة في توزيع الموارد وذلك من خلال جعل فرص الحصول على الموارد بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الأخضر يعمل على الحد من التفاوت في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، وفرص الحصول على الأراضي والتعليم، ومختلف الخدمات الاجتماعية، التي تعتبر كلها عناصر جوهرية في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[2].

- **الأبعاد الاجتماعية**

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق السلام الاجتماعي وتحقيق حماية البيئة والحياة وضمان استمرار النمو للأجيال القادمة وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان[3].

يمكن إجمال الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر في[4]:

_ تثبيت النمو الديمغرافي، وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو السكان ذلك أن النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير خدمات، كما أن النمو السريع لسكان في بلد ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية؛

_ مكانة الحجم النهائي للسكان، للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهمية، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة وبالنسبة لعدد السكان يتوقع أن يصل إلى 11 مليار نسم سنة

[1] إيمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] فاطمة الزهراء عبادي، "**نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص23.

[3] المرجع نفسه.

[4] الجيلالي بمار، "**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص71.

2100، وضغط السكان حتى بالمستويات الحالية عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية؛

_ أهمية توزيع السكان، إن توسع المناطق الحضرية، ولاسيما المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة على المدن حيث يتم رمي النفايات والمواد الملوثة فتشكل خطرا على السكان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها، وبالتالي فالاقتصاد الأخضر يعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن؛

_ الاستخدام الكامل للموارد البشرية، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية، ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، ومن هنا فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة هذا بالإضافة إلى تحسين الرخاء الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري.

- **الأبعاد التكنولوجيا**

تعني التكنولوجيا استخدام المعرفة العلمية في التطبيق العلمي لاستثمار موارد البيئية من جهة، وحل المشكلات والتصدي للأخطار البيئية من جهة أخرى، والاقتصاد الأخضر يسعى إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق ضررا بالبيئة وصحة الإنسان، وتساعد على تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة[1].

حيث يبرز دور التكنولوجيا من خلال الأبعاد والإجراءات التالية[2]:

_ استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، التي تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد؛

_ الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة، وهذا ما يهدف إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور البيئي؛

_ الحد من انبعاث الغازات، وذلك عبر الحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

- **الأبعاد الثقافية**

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الوعي بأهمية الاستهلاك المستدام، فكلما ازداد تبني المستهلكين لثقافة الاستدامة كلما كان التحول إلى الاقتصاد الأخضر أسرع. ذلك لأن الاستهلاك له أثر قوي على الإنتاج والمؤسسات الإنتاجية فضلا عن زيادة الوعي الثقافي لدى المنتجين بأهمية الاستثمار الأخضر واعتمادهم أنظمة إدارة بيئية[3].

---

[1] حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، "**دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة**"، " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، العدد70، المجلد09، جامعة المنصورة، مصر، 2019، ص ص583، 584.

[2] فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] إيمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص21.

➢ **الأبعاد البيئية**

تعددت النظم البيئية وحدودها التي لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة[1]، ويكون ذلك من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي يقوم على الاستخدام الأمثل للزراعة والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء

على سطح الأرض، والمناطق الحضرية هي أكبر المناطق في استخدام الموارد وإنتاج النفايات[2]. وعليه تتمثل أبرز الطرق الوقائية لمعالجة قضايا التلوث البيئي في[3]:

_ سن التشريعات والقوانين البيئية وذلك لتقويم السلوك الإنساني؛

_ استخدام التكنولوجيا النظيفة للحفاظ على البيئة؛

_ التركيز والاهتمام بالتربة البيئية للأفراد داخل المدرسة وخارجها؛

_ التركيز على الإعلام البيئي بكل أنواعه وذلك لرفع مستوى الوعي البيئي لأفراد المجتمع؛

_ أهمية التعامل مع قضايا البيئة برؤية شمولية وبمنهج علمي قائم على البحث العميق؛

_ التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة.

➢ **الأبعاد الدينية**

بالإضافة للأبعاد السابقة، فإنّ هناك بعد ديني كونه الأكثر تأثيرا في البشر وتوجيها لهم باعتبارهم هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، فالبعد الديني يهدف إلى صلاح الإنسان ذاته وتزكية روحه، ذلك الإنسان القائم على إرساء وتفعيل الأبعاد السابقة وهو العامل المؤثر والمحرك لها[4].

ومن هنا كانت أهمية البعد الديني، باعتباره واحدا من أهم أبعاد الاقتصاد الأخضر، وذلك للاعتبارات الآتية[5]:

_ نظرة الدين عموما للإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض والحرص على تنميته روحيا، وعقليا، وبدنيا، ذلك الإنسان الذي هو غاية التنمية وهدفها ووسيلتها؛

_ يدعو الدين الإسلامي لبناء الفرد وحماية البيئة والتزود بالعلم والمعرفة وتلك هي الأبعاد التنموية التي تم التركيز عليها في القرن الواحد والعشرين، فهو من خلال تركيزه على الفرد قد حقق البعد الاجتماعي، ومن خلال

---

[1] عادل بن صالح، "**الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**"، "مجلة قانون العمل والتشغيل"، العدد02، المجلد05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص40.

[2] إيمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] حازم السيد حلمي عطوة مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص582.

[4] المرجع نفسه، ص ص584، 585.

[5] المرجع نفسه.

اهتمامه بالبيئة وحماية مواردها قد حقق البعد الحيوي أو البيئي، كما أنه من خلال اهتمامه بالمعرفة والعلم قد حقق البعد المعرفي أو التكنولوجي.

الشكل رقم (2.2): أبعاد الاقتصاد الأخضر

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على:

_ الجيلالي بهار، "**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص71.

_ إيمان عبد الرحيم كاظم، " **الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص ص20،21.

_ حازم السيد حلمي عطوة مجاهد، "**دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة**"، " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، العدد70، المجلد09، جامعة المنصورة، مصر، 2019، ص-ص 582-585.

_ عادل بن صالح، "**الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**"، "مجلة قانون العمل والتشغيل"، العدد02، المجلد05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص40.

_ فاطمة الزهراء عبادي، "**نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص23.

المطلب الثالث: قطاعات الاقتصاد الأخضر

يتوقع أن تواجه الدول خلال السنوات المقبلة سرعة ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في أي مكان في العالم، وذلك لاعتمادها بشكل كامل على مركبات الهيدروجين لمواجهة احتياجاتها من الطاقة، وبهذا سوف تعاني من زيادة التكاليف البيئية والاقتصادية الناجمة من اعتمادها الكبير والمستمر على النفط والغاز في قطاعات الصناعة وتوليد الطاقة والقطاعات الأخرى، لذا تحاول الدول تخفيض الإنفاق على الأنشطة التي تسبب بانبعاث الكربون وتوجيه الإنفاق إلى القطاعات التي يمكن أن تقلل من انبعاثاته[1].

[1] إبراهيم كاطح علو الجوراني، مرجع سبق ذكره، ص66.

ويرى تقرير الاقتصاد الأخضر 2011 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) أنّ الاقتصاديات الخضراء هي قاطرة جديدة للنمو وأنها تولد فرص عمل كريمة وهي حيوية للقضاء على الفقر، كما يرى التقرير أن استثمار نسبة لا تتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يبلغ 1,3 تريليون دولار أمريكي سنويا في المتوسط في الفترة من 2011 إلى 2050 في تخضير عشرة قطاعات أساسية يمكن أن يبدأ على الفور تحولا نحو اقتصاد قليل الانبعاثات الكربونية ويتسم بكفاءة استخدام الموارد ولكن لابد من إصلاحات للسياسات الدولية والقومية لتحفيز هذه الاستثمارات الخضراء[1]. وفيما يلي يمكن توضيح القطاعات المختلفة من حيث إمكانياتها على التوسع في إطار الاقتصاد الأخضر أو من المحتمل أن تنكمش على التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الجدول التالي[2]:

جدول رقم (1.2): نجاح القطاعات المختلفة داخل اقتصاد ذو محتوى كربوني منخفض

القطاعات التي يحتمل أن تتسع	القطاعات التي يحتمل أن تنكمش
الزراعة العضوية	الزراعة الكثيفة
نظام الطاقة المتجددة المجتمعية	محطات توليد الكهرباء الكبيرة من الوقود الأحفوري والشبكة القومية
التدوير	التخلص من النفايات
الإنشاء المستدام باستخدام مواد محلية تثبت مستوى ثاني اكسي الكربون في الهواء مثل الخشب، القش، ...	الإنشاء المعتمد على الخرسانة والمواد ذات المستويات المرتفعة من الطاقة المتضمنة
الوقود الحيوي المعتمد على البترول المدور	الوقود الحيوي المعتمد على استخدام المحاصيل الزراعية
التصليح	الصناعات الاستخراجية

المصدر: إيمان عبد الرحيم كاظم، "**الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي –تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2013، ص35.

ويمكن توضيح هذه القطاعات فيما يلي:

- **الزراعة**

يلعب قطاع الزراعة دورا كبيرا في القضاء على الفقر والجوع ويؤدي انتعاش الزراعة إلى رفع المستوى المعيشي والصحي للإنسان وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، يشغل هذا القطاع عدد كبير من سكان الأرياف ونسبة كبيرة من الفئة النشطة بالبلدان النامية. أدى اعتماد آليات السقي الحديث واستخدام السماد الكيميائي

[1] عبير محمود عبد الحكيم، "**الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة**"، "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة"، العدد02، جامعة عين الشمس، مصر، 2016، ص360.

[2] إيمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ص34، 35.

والمبيدات النباتية والحشرية في ارتفاع مردودية الأراضي ولكن هذا خلف آثار سلبية وخيمة على البيئة والتلوث المحدث نتيجة الاستعمال المفرط للمواد الكيميائية وهو ما يظهر جليا لتزايد الكميات المنتجة عالميا من المبيدات[1].

وتهدف الزراعة المستدامة إلى تنفيذ طرق زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية القابلة للتكاثر على المدى الطويل مع الحد الأدنى من التأثيرات البيئية أيضا. وتتمثل الأهداف المرتبطة بالزراعة المستدامة في[2]:

_ تعزيز التنوع البيولوجي في الحياة الفطرية والمحاصيل؛

_ الحفاظ على المياه العذبة؛

_ التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية والأسمدة.

وهناك العديد من النظم الزراعة الصديقة للبيئة ومن بينها ما يلي[3]:

- **الزراعة العضوية**: هي الزراعة التي تعزز المحافظة على حيوية التربة، وإنتاج سلع آمنة صحيا من خلال الممارسات الزراعية التي تكفل عملية تدوير المواد مثل مخلفات الزراعة بعد تخميرها واتباع طريقة دورات للمحاصيل والحراثة المناسبة وكذلك تقوم على تجنب استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات.
- **المكافحة الحيوية**: هي استخدام الأعداء الطبيعية للآفات لمكافحتها وتكثيرها والمحافظة عليها من خلال البيئة الطبيعية أو الآفات وبذلك يجري في المكافحة الحيوية تخفيض أعداد الآفات من خلال أعدائها الطبيعيين مثل الطيور والعناكب والفطريات والبكتيريا والفيروسات أو بواسطة تغطيتها بالنباتات. وتعد طريقة المكافحة الحيوية من طرق المكافحة الانتقائية الفعالة وقليلة التكلفة بالإضافة إلى أنها صديقة للبيئة إلا أنها حساسة للعوامل الخارجية مثل ظروف المناخ ونوع المحصول ومساحة المزروعة كما أنها ليست سريعة بما يكفي للحد من وقوع الأضرار وعلى الرغم من ذلك يمكن استخدام بعض أساليب المكافحة الحيوية في المزارع الصغيرة من خلال توفير بيئة مواتية لها.
- **الإدارة المتكاملة للآفات**: وهي استراتيجية تستخدم جميع الوسائل الحيوية والوراثية والميكانيكية والمواد الكيميائية بشكل متكامل وبأفضل طريقة ممكنة في إطار البيئة الطبيعية للمزرعة والديناميكية التي تنظم حجم مجتمعات وأنواع الآفات في المزرعة للمحافظة على أن يكون مستوى الإصابة بالآفات أقل من المستويات التي يمكن أن تسبب ضررا اقتصاديا، لذا فإن المكافحة المتكاملة تهدف إلى تحسين جودة البيئة من خلال مكافحة الآفات باستخدام مجموعة من الوسائل المتكاملة.

---

[1] أمحمد برابح، "**الاقتصاد الأخضر في الجزائر: تشخيص**"، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] محمد طه عبد الرحمان زلة، "**الاتجاهات الحديثة لدعم وتنمية نظام الحبوب العالمي**"، مركز البحوث الزراعية، بدون طبعة، مصر، 2023، ص26، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://books.google.dz/books/about/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9_%D9%84%D8%AF%D8%B9.html?id=yA-4EAAAQBAJ&redir_esc=y، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/25، على الساعة 14:03.

[3] إيمان عبد الرحيم كظم، مرجع سبق ذكره، ص ص49، 50.

➢ **المباني الخضراء**

شاع استخدام المباني الخضراء في جميع أنحاء العالم، حيث قدمت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة تعريف لهذا المصطلح على أنه: "مجموعة المباني التي تستخدم تكنولوجيا متوافقة بيئيا، وتتضمن فكرة الحفاظ على الموارد المتاحة، بداية من تصميم وإنشاء المباني وتنفيذه وصولا إلى أعمال تشغيله وصيانته وحتى ترميمه، مع الأخذ في الاعتبار توفير عوامل الصحة والراحة لمستعملي المبنى".

ويعدد الخبراء والمعماريون مميزات تبني نظام المباني الخضراء بالمقارنة بالمباني التقليدية، إذ أنّها تستخدم مواد بناء تحافظ على البيئة وإمكانية إعادة تدويرها بسهولة وتصميمها بطريقة اقتصادية مما يجعل من صيانتها أمرا غير مكلف، كما أنها توفر أكثر من 40% من التكلفة التشغيلية، فهي تعمل على الترشيد في فواتير الكهرباء والمياه مما يتيح إمكانية استخدام التكييف الطبيعي لفترات طويلة من السنة دون الحاجة إلى التكييف المعتمد على الطاقة الكهربائية، كما تحافظ المباني الخضراء على قيمتها لفترات طويلة، في الوقت الذي تفقد فيه المباني التقليدية قيمتها على المدى البعيد. وتشير مبادرة المباني المستدامة والمناخ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن المباني الخضراء بإمكانها تخفيض الانبعاثات الغازية للاحتباس الحراري في البلدان المتقدمة والنامية، وتخفيض استهلاك الطاقة في المباني بنسبة 80% باستخدام تقنيات حديثة ذات كفاءة عالمية ومتاحة تجاريا[1].

➢ **الطاقة الخضراء**

تتمثل في الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها، ومن أبرز صورها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المساقط المائية، طاقة حرارة باطن الأرض، ...وغيرها، وتتميز بأنها طاقة مستدامة وصديقة للبيئة لأنه لا ينشأ عن استخدامها مخلفات مثل أكسيد الكربون والغازات الضارة المسببة للاحتباس الحراري. وتنقسم الطاقات الخضراء إلى طاقات متجددة قيد الاستخدام وأخرى متجددة قيد الدراسات والبحث[2]، نلخصها في الشكل التالي:

[1] منى طواهرية، "**المباني الخضراء مدخل استراتيجي لمستقبل مستدام**"، "مجلة آفاق العلوم"، العدد11، المجلد03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2018، ص ص302، 303.

[2] فاطمة لعلمي، خليفة الحاج، "**الطاقات الخضراء كبديل للطاقات التقليدية في توليد الطاقة الكهربائية وحماية البيئة: حالة الجزائر**"، "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد01، المجلد06، جامعة طهاري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص863.

الشكل رقم (3.2): أنواع الطاقة الخضراء

الطاقات المتجددة قيد الاستخدام	الطاقة الشمسية
	طاقة الرياح
	الطاقة المائية
	الطاقة الحرارية الجوفية
	طاقة الكتلة الحيوية
الطاقات المتجددة قيد الدراسات والبحث	الطاقة المتولدة عن الهيدروجين
	طاقة المد والجزر

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: فاطمة لعلمي، خليفة الحاج، "**الطاقات الخضراء كبديل للطاقات التقليدية في توليد الطاقة الكهربائية وحماية البيئة: حالة الجزائر**"، "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد01، المجلد06، جامعة طهاري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص863.

- **السياحة الخضراء**

يركز المفهوم الحديث للسياحة الخضراء على تقليص نسب استخدام مصادر الطاقة العادية والمياه والحفاظ على البيئة ومحاولة خلق نوع من الاتجاه المجتمعي لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة والمياه الطبيعية للحفاظ على البيئة، فالسائح الآن يبحث عن الأماكن التي تحافظ على البيئة والخالية من التلوث والتي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة فالسياحة الترفيهية بشكل عام سوف تتجه بكثافة في الفترة المقبلة للدول التي تراعي الاشتراطات البيئية[1].

ويمكن تخضير قطاع السياحة من خلال ما يلي[2]:

_ التركيز على السياحة البيئية والثقافية التي تعتمد على المجتمعات المحلية بشكل خاص وجعلها من قبل الحكومات فهما مصدران مهمان لتمويل مشاريع حماية البيئة ويجب تخصيص جزء من العائدات لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الإرث الثقافي؛

_ بناء المنتجعات والفنادق الخضراء والتي تراعي متطلبات الاقتصاد الأخضر من حيث الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والمياه وإدارة النفايات بالإضافة إلى استخدام وسائل نقل صديقة بالبيئة؛

_ تنمية المحميات الطبيعية والعمل على زيادة الجذب السياحي لها من خلال الإدارة الجيدة للمحميات وزيادة فرص الاستثمار فيها بما يحقق تنمية المجتمع المحلي وزيادة الوظائف والحد من الفقر؛

[1] قعيد لطيفة، ""**تطور السياحة الخضراء لمواكبة التغيرات العالمية البيئية في قطاع السياحة –دراسة بعض النماذج العالمية مع الإشارة إلى إمارة دبي–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص93.

[2] عبير محمود عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص370.

➢ **المياه**

يعتبر الماء أكثر من مجرد عنصر في الاقتصاد، وقد أكدت الأمم المتحدة في إعلان "يورو+20" المنعقد في نوفمبر سنة 2011، على الحاجة لتأسيس اقتصاد أخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، في حين يجب حماية وتحسين مصادر البيئة في العالم. كما ينظر إلى الماء بشكل متزايد على أنه عنصر رئيس في الاقتصاد الأخضر، حيث يتضمن كل جوانب التنمية بما فيها الأمن الغذائي، الصحة والحد من الفقر، والتنمية المستدامة في الزراعة والصناعة وفي توليد الطاقة. يرتبط الاقتصاد الأخضر ضمن مبادئه أيضا مع الأمن المائي، حيث يهدف كلاهما إلى ضمان مستقبل الأجيال. وهنا أشار مفهوم التنمية المستدامة حسب تقرير "بورتلاند" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 إلى أنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباعها. والاقتصاد الأخضر هو النوع الوحيد للاقتصاد الذي يمكن أن يكون مستداما على المدى الطويل، ففي هذا الاقتصاد يتم احترام الحدود الكوكبية. ويتصل الاقتصاد الأخضر بالأمن المائي في العديد من الزوايا، ولعل من أهمها الندرة المائية، حيث أنّ الاقتصاد الأخضر لا يمكن تجسيده إلا من خلال محاربتها، فبوفرة الماء بالكيف والكم المناسبين للمجتمع والاقتصاد، سنتمكن من محاربة الأمراض، والفقر، توفير الغذاء، الطاقة، ...، وبالتالي تمكين الدول من النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالاقتصاد الأخضر. إن استنزاف المياه وطبقات الموارد المائية الجوفية يهدد مستقبل الأجيال القادمة، كما أن الإدارة الضعيفة للمياه يمكن أن تضر بشكل كبير بصحة الإنسان والبيئة[1].

➢ **النقل المستدام**

النقل المستدام أو ما يسمى أيضا بالنقل الأخضر، هو مصطلح يشير إلى استخدام وسائل النقل بأقل تأثير سلبي على البيئة، واستخدام نظم وسياسات وشبكات نقل تحقق تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع بعضها، ككل متكامل دون التركيز على جانب وإهمال جانب آخر، مع تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأجيال المتعاقبة، وضمان توفير خدماته لكل الناس في كل زمان ومكان، مما يحقق التطور والتقدم الذي يتماشى مع عصر المعلومات، باستخدام التكنولوجيا المتطورة اعتمادا على تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي يحاكي الذكاء الإنساني باستخدام ما يسمى بأنظمة النقل الذكية.

ويشير النقل المستدام إلى التنقل ضمن أنماط وآليات ذات تأثير منخفض على البيئة، وله أهمية كبيرة في كل مجالات الحياة، ويلعب دورا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم الركائز الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، والتي تتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية بالاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، كما تبرز فكرتها في رفض الفقر والبطالة، والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية ...، وتهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر

[1] زين العابدين طوبجيني، محمد سيف الدين بوفالطة، **"استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجيهها نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية"**، "مجلة الاستراتيجية والتنمية"، العدد01، المجلد10، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص ص283، 284.

من الطاقة والموارد، ويكون الهدف من هذه التكنولوجيا إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات، واستخدام معايير معينة تؤدي إلى حد أدنى من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتحافظ على النظم الطبيعية[1].

- **إدارة النفايات**

يقصد بإدارة النفايات إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها إعادة تدوير الورق والبلاستيك والمخلفات المعدنية والزجاج وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي وبالتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان. حيث إن الإدارة الخضراء للنفايات تؤدي إلى إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة، حيث يتم الاستفادة من النفايات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها مما يسهم في تحسين الزراعة النظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وتوفير فرص عمالة بالريف، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي[2].

- **الغابات**

تعتبر الغابات جزء رئيسي من البنية التحتية الإيكولوجية التي تدعم رفاهية الإنسان ولا غنى عنها لسير عمل الاقتصاد فالغابات لها أهمية حيوية للسلامة الاقتصادية فهي تنظم المياه العذبة وتنقلها إلى المزارع والمدن وتوفر التدفقات المغذية للأراضي الزراعية وتمنع تجريف التربة، وتقوم الغابات بخدمات بيئية لا يمكن الاستعاضة عنها في أغلب الأوقات فهي تؤوي نحو 80% من الأجناس التي تعيش على سطح الأرض وتوفر القدرة على البقاء للزراعة والصحة وغيرها من القطاعات التي تعتمد على النواحي البيولوجية. هذا بالإضافة إلى أنّ الغابات تعتبر أهم السبل المستخدمة لاحتجاز الانبعاثات الكربونية الناتجة عن مصادر التلوث المختلفة إلا أنها تتعرض للتدهور والإزالة لذلك يجب العمل على المستويين الدولي والوطني لإرساء نظام لتقليل الانبعاثات الناجمة عن زوال الغابات وتدهورها، ونلاحظ أنّ تطوير مشاريع لاحتجاز الكربون بواسطة الغابات تفتح المجال لأنواع جديدة من الوظائف وسبل العيش والإيرادات حيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تكون حراسا للغابات فضلا عن الخدمات التي تقدمها في احتجاز الكربون وصون النظم الإيكولوجية فالغابات التي تدار بشكل مستدام يمكن أن تستمر في دعم المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية من دون إلحاق ضرر بالبيئة والمناخ[3].

---

[1] خيرة لعربي، "**النقل الحضري المستدام**"، "مجلة قانون النقل والنشاطات الميدانية"، العدد01، المجلد07، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2020، ص ص99، 100.

[2] ناصر محمد ناصر الجعوان، "**تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة –رؤية علمية تربوية–**"، المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية"، العدد06، المجلد03، أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب، السعودية، 2022، ص134.

[3] عبير محمود عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص372.

➢ **مصائد الأسماك**

كانت حكومات الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة قد أصدرت مدونة السلوك الخاص بالصيد الرشيد عام 1995، وأصبحت الدول الساحلية والدول العاملة في مجال الصيد تعتبرها الأساس العملي الذي تقييم عليه المصائد المستدامة في المستقبل، وتوفر المدونة إطارا مختلفا وإن كان ذا صلة بالاستدامة، كما أنّ لهيكل نظامها تركيزا عمليا. فبدلا من أن تبين التوازن بين سلامة البيئة ورفاهية الإنسان، تنقسم المدونة إلى عدد من المواد العملية هي: عمليات الصيد، إدارة المصائد، دمج المصائد في إدارة المصائد الساحلية، أساليب ما بعد المصيد والتجارة، تنمية تربية الأحياء المائية، البحوث السمكية. ويعتبر هذا الهيكل مثاليا للتنفيذ وتتوافق عناصره المختلفة، بصورة عامة، مع مختلف مجموعات أصحاب الشأن (الصيادون، والمديرون، والقائمون على عمليات التجهيز، والتجار، ...)[1].

الشكل رقم (4.2): إطار مدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعية

المصدر: "**مؤشرات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك البحرية الطبيعية**"، الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد، منظمة الأغذية والزراعة، العدد08، روما، 2000، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ElhPbaJP، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/28، على الساعة: 14:38.

تهدف مدونة السلوك لمنظمة الأغذية والزراعية لوضع معايير سلوك دولية للممارسات المسؤولة بهداف ضمان الحفاظ الموارد المائية الحية وإدارتها وتنميتها على نحو فعال. ويمكن تنفيذ هذه المعايير حسب حاجة الدولة على المستوى الوطني دون الإقليمي وعبر تعزيز سلوك أكثر مسؤولية في إطار مصائد الأسماك، ويستكمل هذا الإطار الرسمي سلسلة من الخطوط التوجيهية والفنية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذها، ويمكن استكمال هذه الخطوط، ببروتوكولات فنية نوعية. وتضم كل مادة –وخطوط توجيهية– من هذه المواد عدد من الأحكام

[1] "**مؤشرات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك البحرية الطبيعية**"، الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد، منظمة الأغذية والزراعة، العدد08، روما، 2000، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ElhPbaJP، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/28، على الساعة 14:38.

والمناهج والخيارات تستدعي بصورة صريحة أو ضمنية، وجود عدد من الأهداف والمعايير والمؤشرات النوعية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المعايير والقواعد نتائج مستدامة وطوية الأجل[1].

➢ **الصناعة العضوية**

يستهلك التصنيع ثلث الإمدادات الطاقية العالمية وينتج عنه ربع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ويمثل جزء كبير من الموارد الأولية، ويمكن تحقيق مكاسب بالاستثمار في تحسين كفاءة الموارد في قطاعات صناعية رئيسية من خلال تحويل قطاع الصناعة إلى الاقتصاد الأخضر. حيث يعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات التي تؤثر في تلوث الهواء، حيث تساهم الصناعة في زيادة هذه التغيرات المناخية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وما ينتج عنها من ظواهر بيئية ذات تداعيات سلبية على التنمية الصناعية. ومن هنا يأتي دور الاقتصاد الأخضر في الحفاظ على البيئة بقطاع الصناعة من خلال وضع استراتيجيات للتطوير الصناعي لتخفيض الكربون من أجل تحقيق ما يلي[2]:

_ إعداد الصناعات المحلية من أجل عالم أقل إنتاجا للكربون؛

_توفير الوقود وتخفيض التكاليف من خلال زيادة كفاءة الصناعات المحلية في استهلاك الطاقة؛

_ معالجة آثار تغير المناخ والحد من التلوث من خلال تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من عوائقها؛

_ الاستفادة من الدعم المالي الذي توفره آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو في نقل تقنيات وتطوير صناعات منخفضة الكربون؛

_ الاستفادة من خلق فرص عمل جديدة وتنويع الناتج المحلي الإجمالي حيث أنّ التحول من مجال الطاقة سوف يوجد فرصا لدخول صناعات جديدة مثل تصنيع معدات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها.

وعليه يتضح أنّ الاقتصاد الأخضر من النماذج الاقتصادية الناشئة، يساهم في تحقيق توازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، إلى جانب دوره في خلق فرص العمل. يساهم في تعزيز استخدام الموارد بشكل رشيد وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، والتخفيف من الاعتماد على الطاقات التقليدية، وهذا بدوره يعمل على تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من المخاطر البيئية، محققا الترابط بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية، والدينية. وتعتمد عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر على عشرة قطاعات رئيسية والمتمثلة في الزراعة، المباني، الطاقة، السياحة، المياه، النقل، إدارة النفايات، الغابات، مصايد الأسماك والصناعة التحويلية.

[1] "**مؤشرات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك البحرية الطبيعية**"، مرجع سبق ذكره.

[2] عبير محمود عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص365، 366.

المبحث الثاني: التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الأسباب، المتطلبات، المؤشرات والتحديات

يضمن التوجه للاقتصاد الأخضر الاستدامة والاستقرار البيئي وإدارة الموارد بشكل فعال، ولهذا وجب على الحكومات مراجعة وإعادة رسم سياستها واستراتيجياتها بشكل مفصل، هذه العملية تتطلب تطبيق سياسات تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية وتدعيم الاستدامة من خلال القطاعات الرئيسية المختلفة، وتصحيح المسارات السياسات الاقتصادية للدول وفق مجموعة من المؤشرات التي تساعد في رصد التحديات التي من الممكن مواجهتها.

المطلب الأول: أسباب ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحديد الأسباب والمتطلبات اللازمة لتحقيقه، مما يساهم في وضع خطط سياسية موجهة تسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر وتعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

أولا: أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر

تعددت أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي[1]:

_ الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة؛

_ ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالبا ما يتمثل بارتفاع معدلات البطالة؛

_ التفاوت في المستوى الاجتماعي وخاصة بين الرجال والنساء، وبين المناطق الحضرية والريفية؛

_ التوسع العمراني العشوائي مع تدني ظروف السكن وعدم كفاءة النقل وازدحام المدن؛

_ تدني مستوى ونوعية الأنظمة التربوية والبحوث التي لا تلبي حاجات الاقتصاد.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى للانتقال للاقتصاد الأخضر وهي التعرض للمخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية، والمتمثلة في[2]:

- **مخاطر انعدام الأمن المائي**: حيث تشكل ندرة المياه والإجهاد المائي مشكلات حقيقية، وخاصة أن الفجوة بين العرض والطلب متزايدة.
- **مخاطر انعدام الأمن الغذائي**: عدم استقرار أسعار السلع الغذائية الأساسية ونقص في الأغذية العالمية، والآثار المحتملة للتغيرات المناخية على إنتاج الغذاء في العالم.
- **مخاطر انعدام أمن الطاقة**: اضطراب أسعار الطاقة في السوق الدولي، والآثار السلبية للوقود الأحفوري على البيئة والمناخ.

---

[1] سمر هارون، "**الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين**"، "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، العدد02، المجلد06، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص254.

[2] فاطمة بكدي، "**الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق**"، مركز الكتاب الأكاديمي، بدون طبعة، عمان، 2019، ص39، متاح على الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz/books?id=8qfiDwAAQBAJ&، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/26، على الساعة 11:00.

- **مخاطر انعدام الأمن البيئي:** نتيجة تغير المناخ وآثاره المدمرة لصحة البشر وللتنوع البيولوجي وإجهاد الموارد المائية.

ثانيا: متطلبات التحول للاقتصاد الأخضر

يتطلب التحول نحو اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاث من الدول اتخاذ عدة إجراءات أساسية، من بينها[1]:

ـ إعداد استراتيجية شاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبأهداف محددة وواضحة ومؤشرات قابلة للقياس؛

ـ الاهتمام بتنمية المناطق الريفية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من أبرزها تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأطراف وخلق فرص عمل في تلك المناطق؛

ـ إنشاء شركات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي من أجل تعبئة الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات الخضراء وتشجيع الكفاءات الوطنية ودعم المبادرات الخضراء؛

ـ تطوير الإجراءات والآليات الاقتصادية والإدارية والمالية الراهنة لتتناسب مع تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة مصادر الطاقة والتحول للطاقة النظيفة، والنقل المستدام والأبنية الخضراء ومكافحة التصحر؛

ـ وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية مثل اعتماد تقنية الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

وهناك من يرى أنّ الاقتصاد الأخضر يتطلب تشجيع الإبداع في الجانب العلمي المتخصص بدعم البيئة والمحافظة عليها ونقل التكنولوجيا وتطويعها بالشكل الذي لا يضر بالبيئة من خلال[2]:

ـ إنشاء حرم جامعي يظهر بوضوح الالتزام بمستقبل مستدام؛

ـ تعزيز صورة الالتزام بالاستدامة لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والخرجين والمجتمع المحلي؛

ـ دمج الاستدامة البيئية في البرامج التعليمية القائمة في مجالات السماد العضوي، والمركبات الهجينة وطاقة الرياح، وشركات إدارة وكفاءة الطاقة وغير ذلك؛

ـ توفير دورات التعليم المستمر في الأعمال الخضراء والاستدامة؛

ـ خلق فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل تعاوني في مجتمعهم على المشاريع الخضراء؛

[1] عبد الله بن محمد المالكي، "**التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية**"، "المجلة العربية للإدارة"، العدد04، المجلد37، جامعة الملك سعود، السعودية، 2017، ص171.

[2] نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسين، "**الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم**"، "مجلة العلوم التربوية"، العدد03، المجلد22، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص ص444، 445.

_ اشتراك أصحاب العمل مع الجامعات للبحث عن سبل تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلبي المتطلبات الناشئة للاقتصاد الأخضر، وتحديد المهارات الحالية والاحتياجات المستقبلية للتوظيف، والعمل من أجل اكتساب الطلاب لمهارات عمل عالية الجودة تسهم في فهمهم للاقتصاد الأخضر.

يتم التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مراجعة السياسات الحكومية، ومن السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر ما يلي:

- **إنشاء إطار تشريعي سليم**

يستطيع الإطار التنظيمي المصمم جيدا تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء[1].

- **تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الاقتصادية**

يمكن أن يحفز الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام أو بمزايا خارجية إيجابية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص[2].

- **الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي**

يشجع دعم الأسعار السلع على عدم الكفاءة، والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية[3].

- **استخدام الضرائب والأدوات المبنية على السوق في تشجيع الابتكار والاستثمار الأخضر**

يمكن للسياسة الضريبية أن تحفز الاستثمار الأخضر في ظل اقتصاد السوق. ففي قطاع النفايات مثلا، لا تنعكس عادة التكاليف المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلع والخدمات. وللتغلب على ذلك، ينبغي دمج تكلفة الوفورات السلبية في سعر السلعة أو الخدمة، وذلك من خلال ضرائب تصحيحية أو رسوم معينة. وتنقسم الضرائب ذات صلة بالبيئة إلى نوعين، إما الملوث يدفع ويختص بالمنتج أو المستهلك لأنه المسؤول عن إنتاج الملوثات، أو المستخدم يدفع ويختص بفرض رسوم على استخراج أو استخدام الموارد الطبيعية.

يمكن استخدام الأدوات المبنية على السوق مثل نظم الرخص القابلة للتداول، وذلك لمعالجة العديد من القضايا البيئية، فعلى العكس من الضرائب التي تحدد ثمنا للتلوث ثم تسمح للسوق بتحديد مستوى التلوث، فإن نظم الرخص القابلة للتداول تعمل على تحديد سقف لمستوى التلوث المسموح به ثم تترك للسوق المفتوحة تحديد الثمن[4].

---

[1] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مرجع سبق ذكره، ص199.

[2] منيرة سلامي، منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص188.

[3] المرجع نفسه.

[4] معتز عزت عبد الغني الشيمي، مرجع سبق ذكره، ص14.

- **تعزيز الحكومة الدولية**

يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أحد أنجح الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ حيث نجح بروتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع انبعاث الحراري[1].

المطلب الثاني: مؤشرات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

توجد مجموعة من المؤشرات التي تعكس الاتجاهات الفعلية المتحققة في طريق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أبرز المتغيرات المعتمدة لقياس التقدم بهذا الاتجاه، لذا فإن مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الأخضر التي تغطي مجالات حيوية ومهمة مثل تغير المناخ وإدارة النظم الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد وإدارة النفايات والموارد الكيمياوية، تتضمن أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وبيئية ويمكن قياس كل واحد من هذه المؤشرات من خلال أدوات معينة، فعلى سبيل المثال تتضمن المؤشرات الرئيسية لظاهرة تغير المناخ مستوى الانبعاثات الكربونية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية وحصة الطاقة المتجددة كنسبة من إمدادات الطاقة الكلية، فضلا عن حاجة الفرد الواحد السنوية للطاقة، فكلما اقترب الاقتصاد الوطني من الإخضرار كلما كان نصيب الفرد أقل، وذلك تعبيرا عن كفاءة الاستخدام للموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري والأراضي والغازات المصاحبة وتقليل الضغط عليها، أما بالنسبة لإدارة النظم الإيكولوجية فيمكن قياسها من خلال مؤشرات تتضمن نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية (البصمة البيئية) ومخزون رأس المال الطبيعي وقدرة الطبيعة على التجديد (القدرة البيولوجية)، فكلما كان الإنتاج أكثر استدامة ويعمل على ترك احتياطات كافية للأجيال القادمة كلما كان الاقتصاد يقترب من الاخضرار[2].

إنّ تقديم إطار عام لاستخدام مؤشرات قياس وتتبع سياسات الاقتصاد الأخضر يهدف إلى توجيه القائمين على رسم السياسات الاقتصادية للاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية، علاوة عن المتغيرات الاقتصادية، وقد تم اختيار جملة من المؤشرات التي يمكن موائمتها مع مستويات التنمية الاقتصادية المختلفة وبما يتناسب مع حالة معظم الاقتصاديات الوطنية السائدة، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات البيئية المستخدمة في هذا المجال[3].

---

[1] منيرة سلامي، منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2] أمينة بديار، لخضر بكريتي، "**دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر**"، "مجلة أفاق البحوث والدراسات سداسية دولية محكمة"، العدد04، المجلد02، المركز الجامعي إيليزي، إيليزي، الجزائر، 2019، ص ص22، 23.

[3] كمال كاظم جواد، "**سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، "مجلة جامعة كربلاء العربية"، العدد01، المجلد15، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص154.

جدول رقم (2.2): المؤشرات البيئية لقياس التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر

نوع المؤشر	طريقة ووحدة القياس
مؤشرات بيئية	_ انبعاث الغازات الدفيئة (الكاربون مثلا طن/سنة) _ الطاقة المتجددة (الحصة من إمدادات الطاقة الكلية%) _ استهلاك الطاقة للفرد الواحد (وحدة حرارية بريطانية/ شخص)
إدارة النظم الإيكولوجية	_ الغابات (هكتار) _ الإجهاد المائي (%) _ مساحة الأراضي وحفظ البيئة البحرية (هكتار)
كفاءة استخدام الموارد	_ الطاقة المستخدمة في الإنتاج (وحدة حرارية بريطانية/ دولار) _ إنتاجية الموارد (طن/دولار) _ إنتاجية المياه (متر مكعب/دولار) _ إنتاجية $CO2$ (طن/ دولار)
إدارة النفايات والموارد الكيماوية	_ جمع النفايات (%) _ إعادة استخدام وتدوير النفايات (%)

Source: **"Measuring Progress Towards an Inclusive Green economy"**, UNEP, 2012, p15, Available on the website: https://2u.pw/hys0xXEJ, on the date 29/03/2024, at 10:45.

يمكن القول أنّ جميع المؤشرات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الأخضر يمكن متابعتها من خلال مقاييس كمية مختلفة تظهر التقدم المحرز على عدة مستويات بهدف دعم النظام البيئي وضمان تحقيق خطوات ملموسة باتجاه الإنتاج المستدام والسماح بترك احتياطات كافية من الموارد الطبيعية للأجيال القادمة عبر اتباع حزمة من السياسات الاقتصادية مثل الاستثمار الأخضر، دعم الإصلاح المالي، وسياسات التسعير، ودعم المشتريات الخضراء، فضلا عن الإنفاق على التوعية والتعليم والتدريب، بهدف معالجة القضايا البيئية وتحقيق الأهداف الرامية إلى الحد من التدهور البيئي وتحسين مستوى الرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية[1]. والجدول التالي يقدم نموذج للسياسات الاقتصادية الفاعلة بهذا الاتجاه والمؤشرات ذات الصلة بها.

جدول رقم (3.2): نماذج لسياسات الاقتصاد الأخضر ومؤشراتها

السياسة الاقتصادية	مؤشرات القياس
الاستثمار الأخضر	_ نسبة الاستثمار الأخضر من الناتج المحلي الإجمالي (%) _ الاستثمار في قطاع السلع والخدمات البيئية (دولار/سنة)
دعم الإصلاح المالي	_ حجم الإنفاق على دعم الوقود الأحفوري ومصائد الأسماك (%من الناتج المحلي الإجمالي أو دولار) _ ضرائب الوقود الأحفوري (%أو دولار) _ حوافز الطاقة المتجددة (% أو دولار)
	_ سعر الكاربون (طن/دولار)

[1] أمينة بديار، لخضر بكريتي، مرجع سبق ذكره، ص23.

التسعير	_ قيمة التنوع البيولوجي (هكتار من أراضي الغابات/ دولار) _ قيمة خدمات النظم الإيكولوجية (توفر الماء مثلا)
المشتريات الخضراء	_ الإنفاق في مجال الشراء المستدام (% أو دولار/سنة) _ حجم ثاني أوكسيد الكاربون CO_2 من العمليات الإنتاجية الحكومية (طن/دولار)
الإنفاق على التدريب	_ حجم الإنفاق على التدريب (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو دولار/سنة) _ عدد الأشخاص المدربين (شخص/سنة)

المصدر: كمال كاظم جواد، "**سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، "مجلة جامعة كربلاء العربية"، العدد01، المجلد15، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص155.

يمكن القول أنه يمكن قياس مدى فعالية مختلف السياسات الاقتصادية الهادفة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر كما يمكن أيضا أن يتم توجيه جانبي العرض والطلب بما يخدم عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر فعلى سبيل المثال يمكن الحد من الانبعاثات الدفيئة والتأثير في استهلاك الطاقة عبر كبح جناح الاستهلاك من خلال فرض العلاوات السعرية وتغيير سلوك المستهلكين، وخير مثال على ذلك التوجه نحو تركيب المصابيح الكهربائية الاقتصادية التي تعد أقل كلفة وأكثر كفاءة من الإنارة التقليدية، أما عن جانب العرض فيمكن التأثير من خلال تشجيع الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة عبر تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بهدف التخفيض من الانبعاثات الكربونية [1].

المطلب الثالث: تحديات التحول للاقتصاد الأخضر

تواجه الدول في مرحلة تحولها إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة من التحديات، أبرزها[2]:

_ الاستخدام الجائر واستنزاف الموارد الطبيعية والطاقة؛

_ وجود مشاكل زراعية وبيئية تتركز في انعدام الأمن والغذاء وندرة المياه والتصحر؛

_ إمكانية نشوء سياسة حماية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة؛

_ النقص في التعليم والتدريب واعتماد على البعد الثقافي والاجتماعي؛

_ تفاوت الفرص من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى، ومن قطاع لآخر؛

_ تدني نوعية الأنظمة التربوية والبحوث التي لا تلبي حاجة الاقتصاد؛

_ تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، أي بزيادة وظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية؛

_ صعوبة إجراء قياس دقيق للتقدم في بعض مجالات الاقتصاد كحساب حصة الفرد من التلوث البيئي؛

[1] كمال كاظم جواد، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] بالاعتماد على كل من:

- مولاي مصطفى بوشنتوف، مرجع سبق ذكره، ص22.
- ايمان عبد الرحيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ص23، 22.

ـ تحتاج البلدان الفقيرة إلى تمويل إضافي لغرض تبني الاقتصاد الأخضر وهذا يحتاج بناء وعي لدى البلدان الغنية اتجاه البلدان الفقيرة؛

ـ تعاني المؤسسات البيئية الموجودة حاليا من نقص الخبرة والتنظيم بالإضافة إلى تهميشها سياسيا لصالح مؤسسات تعد أكثر أهمية، بالإضافة إلى الضعف في الإطار المؤسسي الوطني إذ أنّ مشاركة الجمهور والمنظمات يعد غير كافي بالنسبة للجهد البيئي؛

ـ يؤدي نقص الموارد الإقليمية سواء على المستوى المالي أو التكنولوجي أو البشري إلى تطبيق متواضع للاتفاقات البيئية؛

ـ إن أغلب المشاكل البيئية لا تخضع للحدود الإدارية والسياسية للبلدان مما يصعب عملية السيطرة على المشاكل البيئية فضلا على أنها تعد تحدي أمام القوانين البيئية لذلك تحتاج إلى مواقف إقليمية ودولية.

يمثل الاقتصاد الأخضر استجابة مهمة للتحديات الاقتصادية والبيئية الراهنة، ويعكس الاستعداد لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة. ولمعرفة مدى التحول نحو اقتصاد أخضر يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياسه.

المبحث الثالث: واقع التمويل الإسلامي الأخضر

يتجسد مناخ عمل البنوك الإسلامية في الموازنة الفعالة بين مختلف الأنشطة البنكية، مع الأنشطة الخضراء وذلك من خلال إيجاد آليات وقواعد حاولت من خلالها التوفيق بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمستقبل أكثر استدامة.

المطلب الأول: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل الاقتصاد الأخضر

تجدر الإشارة إلى أن الخدمات البنكية الإسلامية الخضراء لها بعدان، هما: الطريقة التي تتم بها الأعمال البنكية، هل هي غير ورقية أم لا ؟، بمعنى الخدمات البنكية غير الورقية أي الخدمات البنكية الإلكترونية، أما البعد الثاني للخدمات فيتمثل في المكان الذي يودع فيه البنك أمواله، وهو ما يتطلب من البنوك الإسلامية تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة، وتوفير عدة أنواع من منتجات الصيرفة الخضراء، مما سيؤدي إلى حماية البيئة وتقليل البصمة الكربونية في الصناعة البنكية الإسلامية[1].

من أبرز سمات البنوك الإسلامية أنها تراعي الجانب البيئي في عملية اختيار المشاريع التي تمولها بشكل عام، ومن أهم منطلقات البنوك الإسلامية الخضراء في الاقتصاد الإسلامي[2]:

ـ التزام البنوك الإسلامية بتمويل المشاريع الخضراء التي تحافظ على البيئة وجعلها بيئة مناسبة لحياة الإنسان لينتفع بخيراتها، والسعي لعدم تلويثها خاصة تقليل الانبعاثات الضارة؛

[1] مولاي مصطفى بوشنتوف، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] المرجع نفسه، ص65.

ـ إعادة التفكير في الأنشطة الاقتصادية التقليدية، والتي قد تكون ضارة بالبيئة، وتعزيز المشاريع الخضراء التي تساهم في زيادة الاهتمام بالتنمية من خلال تحسين الوضع البيئي؛

ـ التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة في المشاريع الاقتصادية، مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء والحرارة الأرضية؛

ـ تعميم التكنولوجيا الخضراء والابتكارات التي تساهم في تحسين الوضع البيئي وتحقيق التنمية المستدامة؛

ـ التزام البنوك بمعايير الشريعة الإسلامية والتأكد من عدم وجود مخلفات للمعايير البيئية والاجتماعية في المشاريع الممولة؛

ـ التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الخيرية والأهلية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة.

أولا: مساهمة صيغ المشاركات في تمويل الاقتصاد الأخضر

تساهم صيغة المشاركة في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة المعززة للبيئة الخضراء، بدل توجيهها نحو المجالات المضرة لها، ولأنّ هذه المشاريع الإنتاجية في الغالب تحتاج لفترة زمنية طويلة الأجل، كمشاريع الطاقات المستدامة، فإن صيغة المشاركة تتناسب بدرجة كبيرة مع تلك المشاريع[1]. ومن أبرز المبادرات في هذا المجال المشاريع التي مولها بنك الراجحي السعودي في مجال الطاقات المتجددة حيث دخل في عقد مشاركة لتمويل فرص الطاقة المتجددة في المملكة. وكان البنك أحد عوامل التمكين الرئيسية للبرنامج الوطني الذي ينفذه مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، حيث شارك في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بناء على مبادئ التمويل الأخضر. ويعمل فريق التمويل المهيكل لقطاع الشركات في البنك على تقييم مشاريع التمويل التي تدعمها الحكومة من خلال برامج تحقيق الرؤية التي تم إطلاقها لدعم رؤية المملكة 2030. وأدى البنك دور المنسق الرئيسي المفوض ومزود التحوط لأكبر محطة طاقة شمسية مستقلة في العالم، ومن المتوقع أن يوفر المشروع أكثر من 185000 منزلا ويعوض ما يقارب 2,9 مليون طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنويا، كما قام البنك أيضا بدور المنسق الرئيسي المفوض والمزود التحوط لمشروع محطة طاقة شمسية بقدرة محتملة على توليد 300 ميجا وات من الطاقة المتجددة النظيفة[2].

أمّا صيغة المضاربة فتساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية اللازمة للمشاريع الخضراء، من خلال استخدام الموارد المالية من طرف أشخاص ذو خبرة وكفاءة مهنية تمكن من تحقيق أكبر عائد لكل من صاحب المال والعامل ومن ثم للبيئة والاقتصاد ككل عوض توجيه الموارد نحو المجالات التي تحقق أضرار بالبيئة وعوائد أقل، في حالة

[1] زكري بوحصان، "**المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص117.

[2] "**ما بعد الصيرفة**"، المصرف الراجحي، التقرير السنوي لسنة 2021، المملكة العربية السعودية، ص120، متاح على الموقع الرسمي لمصرف الراجحي: https://www.alrajhibank.com.sa/-/media/Project/AlrajhiPWS/Shared/Home/about-alrajhi-bank/Investor_Relation/Annual-Reports/AlRajhiBank_2021_Arabic.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/29، على الساعة 10:00.

الاعتماد على استخدام المال بدون العامل والمضارب أي من قبل صاحب المال الذي قد تقل لديه الخبرة والقدرة التي تمكنه من توجيه الموارد نحو بدائل الاستخدام الأفضل. إلى جانب أنّ صيغة المضاربة تحسن نوعية أداء النشاطات الاقتصادية الخضراء، دون الاقتصار على الجانب الكمي عن ممارسات هذه النشاطات، لأن الالتزام الأخلاقي والقيمي في صيغة المضاربة يزداد، ولأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية، والتي تفرض الاستقامة فيمن تعهد إليه القيام بهذا الدور التمويلي، وبهذا فإن هذه الصيغة تشجع على التمويلات الخضراء بشكل أكبر حيث تجذب المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في المشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة بجانب الحصول على عوائد مالية مجزية[1].

ثانيا: مساهمة صيغ المداينات في تمويل الاقتصاد الأخضر

تعد صيغة المرابحة من أبرز صيغ المدينات في البنوك الإسلامية، ومن مساهماتها في تعزيز الاقتصاد الأخضر هي قدرتها على توفير مستلزمات مؤسسات المحافظة على البيئة، حيث تمكن هذه الصيغة من المؤسسة الحصول على الآلات والمواد الأولية التي ترغب في شرائها دون الحاجة لدفع ثمنها عند إبرام العقد، على أساس أن يسدد ثمنها أقساطا، وهي بهذا أتاحت الفرصة للمؤسسة امتلاك مستلزمات الإنتاج التي تمكنها من مزاولة نشاط حماية البيئة. وبالتالي، تستطيع المؤسسات تحقيق أهدافها في مجال حماية البيئة والاستدامة دون تأخير أو عرقلة بسبب قلة التمويل[2].

يعتبر السلم من الأدوات الإسلامية الموجهة بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات المتعلقة بالزراعة، وبهذا فهو يعمل على حماية الأراضي الزراعية والحفاظ على التنوع البيئي، وتوجيه الموارد المالية المتاحة صوب الأنشطة الزراعية، وإيجاد أنظمة فعالة للاستثمار الزراعي من خلال إنشاء مؤسسات زراعية متخصصة تأخذ على عاتقها خدمة هذا القطاع. بالإضافة إلى توفير السيولة النقدية التي يحتاجها المزارعون لتغطية تكاليف الحراثة وتجهيز الأرض للزراعة وإنتاج المحاصيل بشكل مستدام دون الحاجة إلى اللجوء إلى الطرق التقليدية التي قد تكون ضارة بالبيئة. كما يسمح بشراء المستلزمات الزراعية مثل البذور والسماد العضوي وغيرها من المواد اللازمة التي لا تلحق ضرر بالبيئة، إلى جانب قدرة هذه الصيغة التمويلية على تطوير قطاع الغابات من خلال المساهمة في عمليات التشجير مما يساهم في التقليل من انبعاثات الكربون في الجو وبالتالي تحقيق بيئة أكثر استدامة. وبالتالي يسمح السلم بعزيز الوضع الاقتصادي والبيئي ويسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية[3].

[1] زكري بوحصان، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص119.

[3] بالاعتماد على كل من:

- زكري بوحصان، مرجع سبق ذكره، ص119.
- مصطفى العرابي، نادير طوربيا، "**دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان أنموذجا**" "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد02، المجلد05، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2019، ص289.

أمّا صيغة الاستصناع فهي أكثر قدرة على تعزيز البنى التحتية الخضراء فهو يساهم في توجيه المدخرات نحو إقامة مشاريع المتعلقة بقطاع المباني والمدن وكذا مشاريع السدود وخطوط النقل، والمعروف على هذا النوع من المشاريع أن تكلفة إنشائها ضخمة قد تعجز ميزانيات العديد من الحكومات تحملها، ومن جانب آخر لا يبادر القطاع الخاص بالدخول في هذه المشاريع باعتبارها استثمارات ذات مخاطر عالية مع تكلفة عالية، ولا تدر في الغالب عوائد سريعة.

وعلى مستوى الفكر الاقتصادي الإسلامي ناقش العديد من الباحثين هذه المسألة، وبحثوا عن أفضل الصيغ والأساليب التمويلية الإسلامية لتمويل مرافق البنية التحتية الخضراء، فاستبعدت الصيغ القائمة على المشاركة التي تختص بتمويل المشاريع التي يمكن أن تدر عوائد نقدية كافية يمكن اقتسامها بين أطراف العملية الاستثمارية، ومثل هذا غير متحقق –عادة– في مشاريع البنية التحتية الخضراء، وبالمقابل فقد حظيت صيغة الاستصناع بالأفضلية في هذا المجال لتكون أهم أداة تمويلية إسلامية لتمويل مرافق البنية التحتية الخضراء[1]

أمّا فيما يخص صيغة الإجارة فيمكن للبنوك الإسلامية أن توفر التمويل للمؤسسات عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك لمختلف الأصول الثابتة كالآلات والمعدات الصديقة للبيئة[2]، إلى جانب الاستفادة منها في تمويل المشاريع المستدامة ذات البعد البيئي حيث يمكن مثلا الاستفادة منها في تقديم خدمات كتمويل النقل المستدام غير ملوث للبيئة[3]، إذ تقوم البنوك الإسلامية بتوفير المركبات الخضراء والسيارات الكهربائية سواء كان للأفراد أو المؤسسات، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية [4]. ويمكنها في المقابل تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون أن المؤسسة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقا، وكذا تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعا في هذا النوع من الأصول وهذا في حال كانت المؤسسة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتا، فيمكن للبنك الإسلامي أن يوفرها لها عن طريق عقد الإجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول، من جهة أخرى فإن مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الإجارة الذي تستخدمه البنوك الإسلامية تقع على عاتق البنك الإسلامي باعتباره المالك لهذه الأصول، مما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، وبهذا تسمح له بتوفير رأس المال

[1] زكري بوحصان، مرجع سبق ذكره، ص ص119، 120.

[2] خديجة سعيدي، "**صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا–**"، "مجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية والقانون"، العدد06، المجلد01، المركز الجامعي بالحاج شغيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2017، ص187.

[3] ليلى جودي، "**دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص194.

[4] كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، "**أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة –الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا–**"، "مجلة الاقتصاد الجديد"، العدد01، المجلد10، المركز الجامعي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2019، ص111.

للاستثمار في مشروعات الاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى أن هذه الصيغة تمكن المؤسسات والشركات من الاستفادة من امتيازات ضريبية مما يزيد من جاذبية استخدامها في هذا السياق[1].

ثالثا: مساهمة صيغ التمويل التكافلي في تمويل الاقتصاد الأخضر

يعد القرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملاءمة لطبيعة وخصوصية المشاريع الخضراء خاصة المصغرة منها، فهو في الأصل تمويل تعاوني يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المشاريع المصغرة الخضراء، وذلك للتكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع المصغر، وبالتالي تعزيز تنافسية المشاريع الخضراء في الأسواق الداخلية والخارجية بخفض سعر إنتاجه ومن ثم زيادة الطلب على سلعه والتي تؤدي إلى إحلال سلعه بدل السلع التقليدية وبالتالي تعزيز المنتجات الخضراء[2].

ويمكن للزكاة أن تساهم في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال تمويلها لنوعين من الأنشطة البيئية هما[3]:

ـ **تمويل الزكاة للأنشطة غير ربحية ذات الطابع البيئي**: الأنشطة غير الربحية ذات الطابع البيئي هي المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة بالتركيز على المحافظة على النظم البيئية وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال:

ـ جمع ونقل النفايات؛

ـ إنشاء المساحات الخضراء؛

ـ تسريح القنوات وتطهيرها ومعالجة مياه الصرف ... الخ.

ـ **تمويل المشاريع المدرة للأرباح ذات الطابع البيئي**: المشاريع المدرة للأرباح ذات الطابع البيئي هي الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة، والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء)، كما تشمل المشاريع الوقاية لتجنب حدوث تلوث البيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من الملوثات، ويمكن تمييز هذه المشاريع عن المشاريع الأخرى بأنها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، ومنها:

ـ تمويل مشروعات المياه عن طريق حفر الآبار وبناء السدود وصهاريج المياه؛

ـ إنشاء مؤسسات لمعالجة المياه؛

ـ الوحدات التجارية الخاصة بالنباتات والورود؛

ـ مؤسسات تسيير نفايات المستشفيات والنفايات السامة؛

ـ تمليك الأنعام مثل الضأن والماعز للأسر الفقيرة لتوفير قوتها وتنمية الثروة الحيوانية، وتشجيع إخراجها عينا وليس نقدا؛

ـ تمليك وسائل الإنتاج مثل آلات الحصاد وتوفير البذور المحسنة للفقراء.

---

[1] خديجة سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2] زكري بوحصان، مرجع سبق ذكره، ص121.

[3] ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص ص136،137.

كما أنّ استثمار أموال الزكاة في مشاريع تنمية البيئة له شروط نذكر منها:

ـ استثمار أموال الزكاة في مشاريع تقوم بإبعاد الموارد عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقا ذا طبيعة إسرافيه للموارد الطبيعية وكذا رفع درجة التلوث؛

ـ جعل الزكاة مصدرا لزيادة الموارد الطبيعية وذلك من خلال المشاريع الإنتاجية التي تأخذ الأبعاد البيئية بعين الاعتبار، إن منح الفقراء مثلا عدد من الأنعام ليس بغرض الاستهلاك لكن بهدف الإنتاج وهي من المشاريع الناجحة في القرى أي تحويل متلقي الزكاة من مستهلك إلى منتج لنفسه وغيره؛

ـ توجيه الموارد الاقتصادية بصورة متوازنة، تتناسب وأهداف الدولة الإسلامية، وتجعل القطاعات الاقتصادية تنمو بدرجة متناسبة، تؤدي إلى توفير السلع اللازمة؛

ـ يجوز إقراض المحتاجين من سهم الغارمين، على أن ينظم ذلك وينشأ له صندوق خاص ويتم اختيار المشاريع التي يمكن تمويلها حسب الأولويات البيئية والاقتصادية للدولة، وبالتالي المحافظة على البيئة واستقرار مكانتها والمساهمة في الحد من ظاهرة التلوث، وإذا كان المدين ضحية ارتفاع التكاليف البيئية، فعندها تدفع له الزكاة بحيث يستطيع استيعاب هذه التكاليف والحفاظ على مصدر رزقه، ويمكن لهذا السهم أن يمول القائمة باتخاذ تدابير مناسبة لحماية البيئة وخاصة أن هذه التجهيزات تحتاج إلى تمويل كبير.

المطلب الثاني: الصكوك الخضراء كآلية للتمويل الإسلامي الأخضر

حظيت الصكوك الخضراء باهتمام متزايد منذ إصدارها، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالبيئة والمناخ، كتمويل الاستثمارات في الطاقة المتجددة أو الأصول البيئية الأخرى، وهذا الاستخدام المحدد للأموال هو الذي يميز الصكوك الخضراء عن غيرها من الأوراق المالية. وتركيزها على العامل الأخلاقي في ممارستها، مما يجذب المستثمرين المهتمين بهذا المجال.

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها

تعرف الصكوك الخضراء بأنها أوراق مالية إسلامية تتوافق مع الضوابط الإسلامية وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة بالبيئية ذات المسؤولية الاجتماعية. فالصك الأخضر الإسلامي هو أداة مالية تجمع بين مبادئ السندات الخضراء وضوابط التمويل الإسلامي المستند إلى استرجاع الأصول[1].

تجمع الصكوك الخضراء بين نوعين من المستثمرين هدفهم واحد وهو استخدام أموالهم على نحو يتوافق مع معتقداتهم وأخلاقهم، وهنا يظهر نشاط جدي للأسواق المالية من أجل تمويل المشاريع وتحقيق الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا وبيئيا وأخلاقيا[2].

---

[1] مصطفى محمود عبد السلام، "**آلية مقترحة لتمويل الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء**"، "المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، العدد01، المجلد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص77.

[2] حافظ زحل، عمر الشريف، "**أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**"، "مجلة اقتصاد المال والأعمال"، العدد02، المجلد03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص55.

الشكل رقم (5.2): الصكوك الإسلامية الخضراء تجمع بين نوعين من المستثمرين

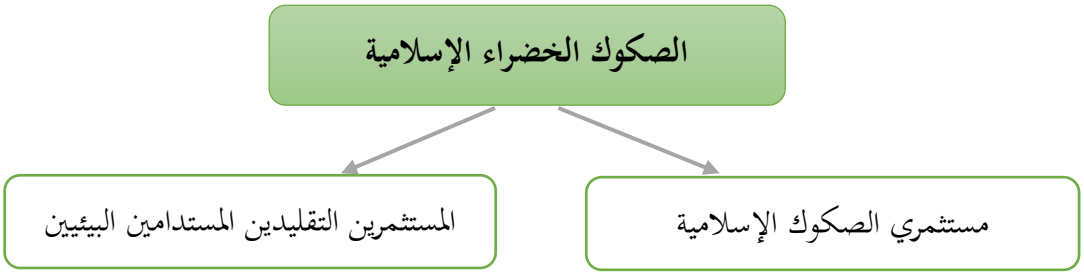

المصدر: حافظ زحل، عمر الشريف، "**أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**"، "مجلة اقتصاد المال والأعمال"، جامعة الشهيد حجه لخضر، الجزائر، المجلد 03، العدد02، 2018، ص55.

وتكمن أهمية القيمة الجوهرية للصكوك الخضراء في أنها[1]:

_ تلبي الصكوك الخضراء احتياجات المستثمرين في قطاع التمويل الإسلامي لكونها أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستثمار بالمنتجات التقليدية؛

_ يستفيد المستثمرون من الشفافية الإضافية التي توفرها الصكوك الخضراء فيما يتعلق باستخدام العائدات والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، لأنه يجب تحديد الأصول الأساسية للصكوك منذ البداية، إذ توجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة؛

_ يمكن أن تساعد الصكوك التي تشبه في أغلب الأحوال أوراقا مالية تقليدية ذات دخل ثابت، في سد فجوة توفير الدخل الثابت للمستثمرين في الأنشطة البيئية لدرجة أن عائدات الصكوك مخصصة لغرض معين هو تحقيق الاستدامة البيئية؛

_ تتيح لمصدريها الوصول إلى مستثمرين جدد، وهو ما يجعل هؤلاء المصدرين أقل اعتمادا على أسواق معينة، وتجتذب هذه الصكوك مستثمرين من القطاع الذي يركز على الاستثمارات المستدامة والمسؤولة، والمستثمرين الذين يجعلون المعايير البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة جزءا من تحليلاتهم الاستثمارية؛

_ كما تساعد أيضا على زيادة الوعي بالبرامج البيئية للمصدرين، حيث تبين أن الصكوك الخضراء أداة فعالة في زيادة الوعي، وفتح حوار موسع مع المستثمرين بشأن المشروعات التي تساعد على التصدي لتحدي تغير المناخ وغيره من التحديات البيئة.

ثانيا: انسجام الصكوك الإسلامية مع المبادئ الخضراء

يمكن للتمويل الإسلامي المعاصر التكيف مع الأطر العامة لمبادرة سندات المناخ، ومبادئ السندات الخضراء، ومبادئ التعادل، بحيث يمكن توسيع نطاقه لحماية البيئة، وتشجيع الاستخدام السليم للموارد الطبيعية، والمساعدة على ضمان رفاه حياة الإنسان، والنبات، فالصكوك التي تلبي المعايير الخضراء تعكس التزام التمويل

[1] سمية بن علي، وفاء حمدوش، "**الصكوك الخضراء خيار تمويلي مستحدث لدعم المشاريع الصديقة للبيئة: دراسة لبعض النماذج عن تجربة إندونيسيا**"، "مجلة الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي"، العدد02، المجلد15، المدرسة العليا للتجارة، تيبازة، الجزائر، 2021، ص64.

الإسلامي بتحقيق الرفاه وتوسيع السوق المشتركة مع أسواق الاستثمار المسؤول اجتماعيا، ولهذا للصكوك ثلاث أدوات لتحقيق المبادئ الخضراء[1]:

ـ **معايير وهياكل إصدار الصكوك الخضراء:** تهدف الشريعة الإسلامية إلى الحفاظ على جميع أشكال الحياة والممتلكات، ولتحقيق ذلك يجب على التمويل الإسلامي المعاصر تطوير أو دمج معايير رعاية البيئة، على غرار المبادئ التوجيهية لإرشادات مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، إذا لم تنتهج معايير جديدة، طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة بعد التقييم من ذوي الاختصاص، بالجمع بين الخبرة في القانون والأخلاق الإسلامية والخبرة في العلوم البيئية والطاقة المتجددة، والمجالات ذات الصلة، ومن المناسب إصدار الصكوك الخضراء عبر هيئة المحاسبة والمراجعة وفق الهياكل القانونية وإنشاء إطار صكوك خضراء محدد، ومعايير منفصلة، بالإضافة إلى هيئة من الخبراء لتطبيق تلك المعايير والتواصل مع مستشاري الشرعية.

ـ **معايير الفتوى:** تشير فتوى التوافق الشرعي إلى أن الإسلام لا يحرم منتجا أو صفقة معينة، فالفتوى توفر الراحة للمتعاملين، قد يكون من الصعب اشتراط تحقق أثر إيجابي على البيئة للحصول على فتوى تحل الصفقة، ولكن يجب وضع الأثر البيئي الإيجابي في الصناعة كهدف أساسي، وذلك استجابة للنصوص الكثيرة من الشريعة التي تدعو لحماية البيئة ودعم الحياة البشرية وغير البشرية.

ـ **تعزيز التدقيق والامتثال للمعايير الإسلامية والخضراء:** تعتبر هيئات الرقابة الشرعية هي مؤسسات لمراجعة الامتثال للمعايير الإسلامية سنويا غالبا، لذا يجب التشجيع على اعتماد المراجعة الموسعة بإنشاء قسم مخصص للاهتمامات البيئية يلخص الجهود المبذولة لتجنب وتخفيف الأثر البيئي السلبي المعروف أو الذي قد ينشأ مستقبلا، وينبغي أيضا استعراض أي تأثير على المؤسسة، ومن المرجح أن هذا يكون له العديد من الآثار الإيجابية على المدى الطويل.

ثالثا: تحديات التعامل في سوق الصكوك الإسلامية الخضراء

تواجه سوق الصكوك الإسلامية الخضراء عدة تحديات ومن أهم تلك التحديات[2]:

ـ **تحديات التوافق الشرعي:** ترتبط تلك التحديات بمدى توافق الصكوك الخضراء المصدرة وإجراءات تطبيقها مع الضوابط الإسلامية، إذ أن أي مخالفة شرعية تحدث في أي مرحلة من مراحل عمر الصك قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمتعاملين بها وانخفاض الثقة لديهم، وتتفاوت خطورة هذه الأضرار من فساد في بعض شروط وآليات إصدار الصك وتفعيل الصك إلى بطلانه كليا. وقد ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدة أسباب أهمها ضعف الإطار التشريعي المنظم لعملية إصدار وإدارة الصكوك، غموض النصوص القانونية المتعلقة بها، وجود اختلاف بين الفقهاء في تفسير المعايير الشرعية.

---

[1] أحلام منصور، عبد المجيد قدي، "**مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**"، "مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد02، المجلد20، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص ص134، 135.

[2] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص79، 80.

_ **التحديات القانونية:** تنشأ هذه التحديات نتيجة عدم توافر الإطار القانوني اللازم لتوسيع نطاق تلك الأسواق، حيث تعد الصكوك الخضراء الإسلامية أداة مالية مستحدثة، مما يؤدي لحدوث نزاعات محتملة بين المشاركين في السوق تنجم غالبا عن عدم وجود قوانين توضح الآلية الصحيحة للخروج من تلك السوق بدون الإضرار بالأطراف المشاركة.

_ **محدودية نشاط السوق الثانوية:** لا تزال السوق الثانوية للصكوك الإسلامية الخضراء ضعيفة لقلة عدد الإصدارات التي يتم تداولها فعلا، حيث يفضل معظم المستثمرين الاحتفاظ بالصكوك لعدم وجود بدائل لها، ولعدم وجود سماسرة وصناع متخصصين في تقديم عروض وطلبات مستمرة بالإضافة إلى صعوبة تداول الصكوك عموما بالمقارنة بالأسهم.

المطلب الثالث: التجارب الرائدة في الصيرفة الإسلامية الخضراء

تمثلت أبرز التجارب التي جسدت دور ومساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

أولا: شراكة استراتيجية بين بنك أبو ظبي وشنايدر إلكتريك لتمويل مشروعات خضراء ومستدامة

أعلن كل من بنك أبو ظبي –مصر– وشنايدر إلكتريك، الشراكة الرائدة في مجال التحول الرقمي لإدارة الطاقة والتحكم الآلي عن إقامة شراكة استراتيجية من خلال توقيع مذكرتي تفاهم، قام بتوقيعهما كل من سيباستيان ريز، رئيس شنايدر إلكتريك لمنطقة شمال شرق إفريقيا والمشرق العربي، وإيهاب السويركي، الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي –مصر–. وبموجب المذكرة الأولى يتم التعاون بين شنايدر إلكتريك وبنك أبو ظبي لدعم مبادرات التمويل الأخضر، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والأراضي، وتهدف مذكرة التفاهم إلى تقديم حلول الشبكات الصغيرة القائمة على دمج مختلف موارد الطاقة الموزعة مع موارد الطاقة الشمسية المتجددة للمشروعات العقارية بمصر بهدف تحسين كفاءة المباني واستهلاك الطاقة، وخدمات التوزيع والتخزين الذكية للطاقة عن طريق Microgrid. وشواحن السيارات الكهربائية، وأنظمة الري والمياه. وذلك بالإضافة إلى تمويل شبكة Microgrid بمصنع بدر التابع لشنايدر إلكتريك والذي يهدف إلى استخدام الطاقة المتجددة بسعة 758 كيلو وات من خلال الألواح الشمسية وحلول الشبكات الصغيرة لتعظيم مواردها واتخاذ الإجراءات الوقائية لتحقيق الاستدامة.

وعلى جانب آخر وبموجب مذكرة التفاهم الثانية بين شنايدر إلكتريك وبنك أبو ظبي –مصر–، اتفق الأطراف على تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة بمحافظة مرسى مطروح بمساهمة من البنك في إطار مسئولياته المجتمعية وذلك لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع بقطاعات المياه، والغذاء، والطاقة وتقديم الدعم الفني والتقني للمشروع من قبل شركة شنايدر إلكتريك، وتدريب المستهدفين والمستخدمين بهدف تحسين معيشة الأشخاص والمجتمعات في المناطق النائية وتحت خط الفقر، وتمكينهم من إدارة المشروع بشكل مستدام. ويضم التوقيع أيضا شركة جبال للزراعة والاستدامة وسبل العيش التي ستقوم بتنفيذ المشروع الذي يشمل إقامة صوبة زراعية مبردة،

ووحدة تحلية المياه، ووحدة تسميد، ووحدة رفع مياه من الآبار، كما ستساهم هذه التكنولوجيا في تقليل الأثر البيئي عن طريق خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق وفر كبير في استهلاك المياه. ومن المتوقع أن تسهم تلك المشروعات في دعم 1000 شخص من سكان القرية وتحسين مستوى معيشتهم والمساهمة في إنتاج 10 طن من المحاصيل الزراعية في السنة، وتحلية 3650 متر مكعب من المياه سنويا، وضخ 7300 متر مكعب من مياه الآبار في السنة، بالإضافة إلى إنتاج 70 ميجا وات/ساعة من الطاقة النظيفة.

وصرح إيهاب السويركي، الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي –مصر–: "هذه الشراكة هي خطوة جدية نتقدم بها في تنفيذ استراتيجية الاستدامة لمجموعة أبو ظبي التي يطبقها البنك في مصر والتي تتسق مع توجهات البنك المركزي واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، وكذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ونحن اليوم نضع أيدينا مع شركة شنايدر إلكتريك العالمية لتعظيم الأثر على المجتمع من خلال التوسع في تمويل مشروعات خضراء ومستدامة باستخدام أفضل التقنيات. ونحن ملتزمون بدعم التحول نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة لمواجهة التغير المناخي وكذلك نهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية وخلق فرص عمل وتحسين مستويات معيشة الأفراد من خلال الشراكة الفعالة"[1].

ثانيا: مبادرات بنك البلاد في مجال الاقتصاد الأخضر

ترجم بنك البلاد سياساته الداعمة للبيئة والمعتمدة من الجمعية العامة، والتي روعي فيها أفضل الممارسات والمعايير الدولية والمحلية المعتمدة في البرامج والمبادرات والمشاريع المجتمعية والبيئية المتعلقة بالاستدامة وتبني الاستثمار الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية. ومن أبرز مبادراته في هذا المجال ما يلي[2]:

_ مبادرة نظام الطاقة الشمسية في برج البلاد: أطلق بنك البلاد مبادرة نوعية في مجال البيئة عبر إنشاء نظام الطاقة الشمسية في برج البلاد "مبنى الإدارة العامة في مدينة الرياض–طريق ملك فهد" موزعة على مساحة تبلغ 1743 مترا مربعا. وتعد هذه المبادرة أكبر المبادرات التي تستخدم الطاقة المتجددة ذات الأثر المستدام في مجال المحافظة على البيئة والتي تساعد بشكل كبير في تغذية برج البلاد بالطاقة النظيفة التي من شأنها تقليل الانبعاثات الكربونية المضرة بالبيئة وتخفيض تكاليف الاستهلاك. وقد ساهمت هذه المبادرة في توفير أكثر من 80 ألف لتر وقود سنويا، تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 194 طن سنويا، تقليل انبعاث أكسيدات النيتروجين والكبريت بمعدل 1872 كيلو غرام سنويا.

_ مبادرة تشجير وادي القرينة وكورنيش الخبر: تماشيا مع دعم مبادرة السعودية الخضراء الرامية إلى تحقيق الاستدامة في تنمية الغطاء النباتي شارك فريق البلاد التطوعي في زراعة أكثر من 3000 شجرة في وادي القرنية

---

[1] شيرين محمد، "**شراكة استراتيجية بين بنك أبو ظبي التجاري مصر وشنايدر إلكتريك لتمويل مشروعات خضراء ومستدامة في مصر**"، جريدة العالم اليوم، مصر، 2024/02/13. متاح على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/0PJF0E6C ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/03/02، على الساعة 12:23.

[2] "**المسؤولية المجتمعية لدى بنك البلاد**"، متاح على الموقع الرسمي لبنك البلاد: www.bankalbilad.com/ar/about/social-responsibility/Pages/albilad-mubadara.aspx، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/03، على الساعة 13:42.

وذلك بمشاركة 50 متطوع من فريق البلاد التطوعي، كما شارك هذا الأخير في زراعة 4000 شتلة بمشاركة 800 متطوع وتم التعاون مع أمانة المنطقة الشرقية وبلدية الخبر ومبادرة شرقية الخضراء.

ـ كرسي بحثي حول الاستدامة البيئية والأمن الغذائي: ساهم بنك البلاد بدعم الكرسي البحثي (الاستدامة البيئية) بالتعاون مع جامعة الملك فيصل بالأحساء، بهدف إثراء المحتوى العلمي وتأصيله لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وذلك ساهم باستفادة 3000 مستفيد من الطلبة وأصحاب المنشآت الزراعية وطلاب البحث العلمي.

ـ مبادرة العمق علينا بجدة: مبادرة تطوعية بيئية لتنظيف أعماق الواجهة البحرية الجيدة بجدة وذلك بتنفيذ حوالي 2600 نزلة بحرية للأعماق على مدى 6 أشهر وذلك لإزالة المخلفات التي تهدد الحياة الفطرية في البحر، ذلك بمشاركة 60 غواص تم جمع 5130 كغ من المخلفات.

ثالثا: إصدارات الصكوك المستدامة من طرف بنك قطر

في 10 جانفي 2024، نشر بنك قطر الدولي الإسلامي الإطار الأول الخاص بالتمويل المستدام في البنك، والذي يهدف إلى تمويل المشاريع التي تساهم في تحقيق منافع ومزايا بيئية ومجتمعية. ويمكن للدولي الإسلامي الاستفادة من هذا الإطار لإصدار صكوك وتمويلات خضراء أو اجتماعية أو مستدامة تتماشى مع مبادئ السندات الخضراء عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، وغير ذلك من الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية. ويتضمن الإطار فئات المشاريع الخضراء المؤهلة المتعلقة بالطاقة المتجددة، والنقل النظيف، وكفاءة الطاقة، والمباني الخضراء، ومكافحة التلوث، والإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي، وفئات المشاريع الاجتماعية المؤهلة المتعلقة بإيجاد فرص العمل، والبرامج المصممة لمنع و/أو التخفيف من البطالة الناجمة عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والحصول على الخدمات الأساسية، والبنية التحتية الأساسية بأسعار معقولة. وفي 18 جانفي 2024، أعلن عبد الباسط أحمد الشيبي الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي عن نجاح كبير حققه البنك من خلال إصار صكوك مستدامة (أوريكس) بقيمة 500 مليون دولار وهي أول صكوك مستدامة يصدرها البنك، حيث شهدت الصكوك المستدامة للدولي الإسلامي إقبالا كبيرا من 120 مستثمرا من الخليج والشرق الأوسط وأوروبا وأسيا وأمريكا، أكثر من 55% منهم من الخليج والشرق الأوسط، وبلغ حجم طلبات الاكتتاب أكثر من 4 مليار دولار أمريكي ما يعني أكثر من ثمانية أضعاف حجم الإصدار، وتم تسعير الإصدار عند معدل ربح سنوي (5,247%). وقد تم إدراج هذه الصكوك في بورصة لندن للأوراق المالية، وذلك بتاريخ 21 جانفي 2024، حيث لاقت إقبالا كبيرا من المستثمرين من مختلف الدول[1].

[1] "**بنك قطر الدولي الإسلامي ينشر الإطار الأول للتمويل المستدام**"، متاح على الموقع الرسمي لبنك قطر الدولي الإسلامي: https://2u.pw/owznh5jm ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/03، على الساعة 15:10.

رابعا: إصدارات الصكوك المستدامة لبنك دبي الإسلامي

أنشأ بنك دبي الإسلامي إطار عمل شامل للتمويل المستدام ليكون بمثابة الأساس لإصدار صكوك خضراء أو اجتماعية أو مستدامة وغيرها من أدوات التمويل. ويتماشى هذا الإطار مع المعايير المعترف بها دوليا. يتم تخصيص الأموال المحصلة من خلال أدوات التمويل المستدام ضمن هذا الإطار لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع المستدامة المؤهلة، تغطي هذه المشاريع فئات مختلفة تفي بمعايير الأهلية الصارمة مع مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة المحددة، وتشمل الفئات المختلفة المشمولة في الإطار: الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، النقل النظيف، المباني الخضراء، منع التلوث ومكافحته، إدارة المياه المستدامة ومعالجة مياه الصرف الصحي، خلق فرص العمل. ويضمن الإطار منهجا شفافا ومسؤولا تجاه تمويل المشاريع مع المساهمة الفعالة في الجهود العالمية لتحقيق الاستدامة. ويستثني الإطار التمويل لأي نفقات أو مشاريع تنطوي على أنشطة تشمل: موجودات توليد وتوزيع الطاقة التي تعمل بالفحم أو الغاز، تعدين الفحم ونقله، استكشاف وتوزيع الوقود الأحفوري، المعادن المتنازع عليها، الصناعات الاستخراجية والتعدين، التعاقد العسكري والأسلحة، توليد وتوزيع الطاقة النووية أو أي أنشطة تنطوي على العبودية الحديثة أو العمل القسري، كما تستبعد الأنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي عام 2023، حقق بنك دبي الإسلامي نجاحا هاما في مجال التمويل المستدام من خلال التسعير الناجح لصكوك المستدامة الثانية، بلغت قيمة هذا الإصدار مليار دولار أمريكي لفترة5,5 سنوات بمعدل ربح قدره 4,80%. وقد مثل أكبر إصدار مستدام من قبل أي مؤسسة مالية في الشرق الأوسط حتى يومنا هذا، كان رد فعل المستثمرين الدوليين مذهلا، مما يسلط الضوء على قيادة بنك دبي الإسلامي في التمويل الإسلامي والمستدام. وقد جاء نجاح إصدار الصكوك هذا في أعقاب أول إصدار لبنك دبي الإسلامي في عام 2022، مما يعكس ثقة السوق في بنك دبي الإسلامي، وقد حظي الإصدار باكتتاب بلغ ثلاث أضعاف مما يدل على الثقة القوية لدى المستثمرين، في حين يضع مثالا يحتذى به لمبادرات التمويل المستدام مستقبلا في جميع أنحاء المنطقة[1].

وعليه يتضح أن البنوك الإسلامية تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد الأخضر باستخدام صيغ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يمكن استخدام هذه الصيغ لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء، وُعد الاستصناع الخيار الأمثل لهذه الأخيرة.كما تعتبر الصكوك الخضراء واحدة من الأدوات المالية المبتكرة التي تسهم في تمويل الاقتصاد الأخضر، حيث تقوم هذه الأخيرة بتمويل المشاريع والمبادرات تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة، كما أنها تتميز بالتزامها لمعايير صارمة تضمن توجيه الأموال للاستثمارات المناسبة التي تخدم الجانب البيئي، مما تجذب المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.

[1] "**تقرير الاستدامة**"، بنك دبي الإسلامي، تقرير سنوي لسنة2023، الإمارات العربية المتحدة، ص32، متاح على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، https://2u.pw/ke5Vw5z9 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/03، على الساعة 17:00.

خلاصة :

بناء على ما تم تقديمه في هذا الفصل، يتضح أنّ مفهوم الاقتصاد الأخضر كان حاضرا منذ القدم، حيث عمد علماء الاقتصاد إلى توضيح معالم هذا النظام وأبرزوا مختلف مزاياه على المجتمعات إذا ما تم تطبيقه بالشكل الصحيح، إذ نجد في تعريفه أنه قائم على مجموعة من المبادئ تصب في أنّ ممارسة النشاط الاقتصادي تستوجب مراعاة الجانب البيئي باعتباره عنصرا مهما من عناصر الإنتاج، ويعتبر هذا من أهم المنطلقات للحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين كفاءة الموارد والتقليل من انبعاثات الكربون. هذا التوجه العالمي يسمح بخلق فرص عمل مما يقلل من الظواهر الاجتماعية السلبية، وبالتالي تحسين الوضع الحالي والمستقبلي للمجتمع.

يرتبط الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الأبعاد التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها مشكلة منهج متوازن يعكس الوعي المستدام. ومن أهم دوافع التحول للاقتصاد الأخضر الندرة الاقتصادية لكافة الموارد الطبيعية اللازمة لممارسة جميع النشاطات، ولعل من أبرز متطلبات الانتقال إليه هي إعادة صياغة السياسات الموضوعة وتعديل الغايات المنشودة لتتلاءم وأهداف الاقتصاد الأخضر، ومن أهم القطاعات التي يجب التركيز عليها هي القطاعات المتعلقة بشكل مباشر بالبيئة كقطاع الزراعة والغابات والصيد البحري، بالإضافة القطاعات المتعلقة بالصناعة وقطاع المباني وغيرها من القطاعات. عند التحول للاقتصاد الأخضر تواجه الدول مجموعة من التحديات التي تعيق تقدمها في هذا المجال، نظرا لكون التغير جذري يمس البنى التحتية للمجتمع بالإضافة إلى التغير المتعلق بثقافة الأفراد ووعيهم.

من جانب آخر، نجد عنصر التمويل للمشاريع الخضراء، الذي جسدته البنوك الإسلامية في شكل صيغ تمويلية متعددة لكل منها ميزاتها وشروطها التمويلية التي تساهم بشكل كبير في عملية التمويل والاستثمار، إلى جانب ذلك تعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء من أبرز الأوراق المالية المبتكرة في مجال تمويل اقتصاد الأخضر التي أصدرتها البنوك الإسلامية، حيث جمعت بين الالتزام بالضوابط الشرعية واكتساب الطابع الإسلامي وتوظيفها في المشاريع التي تخدم المصالح البيئية والاجتماعية.

الفصل الثالث:

دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر للفترة 2013-2022

تمهيد:

شهد العالم منذ القرن العشرين انتشارا واسعا للمنظمات الدولية الإقليمية والتي تنوعت أشكالها وأهدافها بشكل كبير. إلا أن هذه المنظمات تسهم في مجملها في تعزيز التعاون بين الدول التي تتشابه ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية على الأخذ بأسلوب التنظيم الدولي الإقليمي في هذه المجالات.

وفي هذا النطاق أدرك العالم الإسلامي أهمية التضامن لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية. فجاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخا لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراك لحجم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فعالة للتصدي لتلك التحديات.

وبهذا سيتم في هذا الفصل التعرف على البنك الإسلامي للتنمية من خلال التطرق إلى تعريفه وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والهيكل التنظيمي للبنك، بالإضافة إلى السياسات القطاعية المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية، والمشاريع الخضراء الممولة من خلال صيغ التمويل الإسلامي والصكوك الخضراء، وأخيرا سيتم تقديم تقييم لمجمل عمليات البنك، ومختلف التحديات التي يوجهها بالإضافة إلى آفاقه المستقبلية في هذا المجال ولذلك فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تعرض على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية

المبحث الثاني: استراتيجيات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الاقتصاد الاخضر

المبحث الثالث: التمويل الاقتصادي الأخضر للبنك الإسلامي للتنمية: التقييم، التحديات والآفاق

المبحث الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، تأسست من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. بحيث يحظى البنك بمكانة بارزة باعتباره من بين أحد أكبر المؤسسات الإسلامية في العالم.

وبفضل مساهمته الكبيرة في تمويل المشاريع التنموية، يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور هام في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء، مما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو أكبر مؤسسة مالية إسلامية في العالم وأكبر بنك تنمية متعدد الأطراف بين بلدان الجنوب، يقع مقره الرئيسي في جدّة بالمملكة العربية السعودية[1]. تم إنشاءه بموجب مواد الاتفاقية المبرمة في مدينة جدّة في 12 أوت 1974. وقد انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في جويلية 1975، وبدأ نشاطه رسميا في 20 أكتوبر 1975[2].

فالبنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف يعمل منذ ما يزيد على خمسين سنة على تحسين حياة المجتمعات التي يخدمها بإحداث تأثير واسع النطاق فيها، من خلال مجموعة البنك التي تتألف من خمسة كيانات هي "البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)" الذي يعد المساهم الرئيسي فيها، معهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI)"، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (ITFC)[3].

يتميز البنك الإسلامي للتنمية بأنه يتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا يشارك في أي تمويل للكحول أو المقامرة أو الترفيه للبالغين أو الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم استبعاد أنواع التمويل التالية: استخراج وإنتاج الوقود الأحفوري (بما في ذلك الغاز والفحم والنفط)، إنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري، مشاريع الطاقة التي تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، معالجة وتخزين وتسويق الغاز والفحم والنفط، تكرير النفط، توليد الطاقة النووية والأصول المرتبطة بها، توزيع أو نقل الوقود الأحفوري، المركبات الثقيلة، والبنية التحتية للوقود الأحفوري (مثل محطات الوقود) أو البنية التحتية للشحن الذي يعمل بالوقود، إنشاء مدافن النفايات أو توسيعها، أي أنشطة تنطوي على إزالة الغابات، الأنشطة المتعلقة بزيت النخيل[4].

---

[1] **"Insuring a sustainable future"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, p2, Available on the website: https://2u.pw/slU6gfOC , on the date 22/04/2024, at 10:45.

[2] **"annual report 2014"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, without page, Available on the website: https://2u.pw/BN1Jbmo1 , on the date 22/04/2024, at 11:00.

[3] "**الإنجازات الأساسية خلال سنة 2019**"، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2019، المملكة العربية السعودية، بدون صفحة، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/lnqHrBPn ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/22، على الساعة 11:06.

[4] **"sustainable finance framework"**, Islamic Development Bank, November 2019, p17, Saudi Arabia, Available on the website: https://2u.pw/kdG2OWgA, on the date 25/04/2024, at 16:00.

يسعى البنك الإسلامي للتنمية أثناء ممارسة نشاطاته إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة في تعزيز التعاون بين أعضائه، المساعدة في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذه الأهداف يشارك البنك الإسلامي للتنمية في مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة مباشرة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما قام البنك بتطوير وإثراء العديد من الأدوات المالية لمساعدة أعضائه. ويشمل ذلك حوار السياسات، وتمويل المشاريع والبرامج المساعدة، من خلال كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الاستثمارات في الأسهم، والتأمين، والضمانات، وتمويل التجارة[1].

يضم البنك 57 بلدا عضوا من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشّح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا)، ويسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبل ما قرره مجلس المحافظين من شروط[2].

شهدت قاعدة رأسمال البنك الإسلامي للتنمية نموا عبر السنوات، ويعود ذلك إلى دعم الدول الأعضاء. بلغ رأس المال المصرح به 2000 مليون دينار إسلامي عند تأسيس البنك في عام 1975[3]. ثم ارتفع هذا المبلغ إلى 100 مليار دينار إسلامي في عام 2013، وظل ثابتا عند هذا المستوى حتى عام 2019، وأخذ في الارتفاع حتى بلغ 105.5 مليار دينار إسلامي في عام 2020 واستمر عند هذا المستوى حتى عام 2022.

أما فيما يتعلق برأسمال المكتتب فيه، فقد كان يقدر بـ 750 مليون دينار إسلامي عند تأسيس البنك[4]. أما في سنوات الدراسة أي من عام 2013 إلى عام 2022 فقد شهد ثبات طول هذه المدة عند القيمة 50 مليار دينار.

في حين ارتفع مبلغ رأس المال المدفوع بشكل كبير من 17.8 مليار دينار إسلامي في عام 2013 إلى 49.86 مليار دينار إسلامي في عام 2014. بعد ذلك، شهد رأس المال المدفوع استقرارًا نسبيا من عام 2014 إلى عام 2018، حيث استقر حول 50 مليار دينار إسلامي مع زيادات طفيفة جدا. في الفترة بين 2019 و2021، ارتفع رأس المال المدفوع إلى 50.6 مليار دينار إسلامي واستقر عند هذا المستوى. أما في عام 2022، فقد ارتفع رأس المال المدفوع إلى 55.2 مليار دينار إسلامي.

[1] **"development of a syndication function for the non-sovereign financing operations of the islamic development bank"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, p1, Available on the website: https://2u.pw/MvOxYxPY, on the date 22/04/2024, at 10:00.

[2] "**partnerships to fend off crises**", Islamic Development Bank, annual report 2022, Saudi Arabia, without page, Available on the website: https://2u.pw/qVFVzdUc,on the date 22/04/2024, at 15:02.

[3] **"articles of agreement"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2019, p4, Available on the website: https://2u.pw/lmFhvn0J, on the date 25/04/2024, at 23:00.

[4] Ibid.

الجدول رقم(1.3): تطور رأسمال البنك الإسلامي للتنمية

الوحدة: مليار دينار إسلامي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رأسمال المصرح به	100	100	100	100	100	100	100	105.5	105.5	105.5
رأسمال المكتتب فيه	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
رأسمال المدفوع	17.8	49.86	49.92	50.1	50.2	50.2	50.6	50.6	50.6	55.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/23، على الساعة 10:00.

المطلب الثاني: وظائف البنك الإسلامي للتنمية والركائز التي يقوم عليها

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بأداء عدد من الوظائف الرئيسية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، هذه الوظائف مدعومة بمجموعة من الركائز الأساسية التي تميز نشاطه وتوجهاته التي يسهم البنك من خلالها بشكل فعال في تحقيق التنمية في البلدان الأعضاء.

أولا: وظائف البنك الإسلامي للتنمية

يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك من خلال القيام بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية التأسيس (المادة الثانية)، على النحو التالي[1]:

_ المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في البلدان الأعضاء؛

_ الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى؛

_ الاستثمار في المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في البلدان الأعضاء؛

_ إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛

_ قبول الودائع؛

_ المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية؛

_ تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء؛

_ توفير وسائل التجريب للمشتغلين في مجال التنمية بالبلدان الأعضاء؛

_ إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والبنكية في البلدان الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛

[1] "**articles of agreement**", op.cit, p3.

ـ التعاون في حدود أحكام هذه الاتفاقية وبالطريقة التي يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار التعاون الاقتصادي العالمي.

ثانيا: الركائز التي يقوم عليها البنك الإسلامي للتنمية

يلتزم البنك الإسلامي للتنمية عند قيامه بنشاطاته التمويلية بخمسة مبادئ هي[1]:

ـ بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

ـ إضافة قيمة إلى اقتصادات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة؛

ـ التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛

ـ تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

ـ تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في بيئة غير سياسية فريدة من نوعها، حيث تجتمع هذه الدول سوية للتركيز على تحسين أوضاع الإنسانية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية من عدة مستويات إدارية تشرف على تنفيذه وتحقيق أهدافه التنموية، يتضمن ثلاث مستويات رئيسية، يترأسها مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، مجلس المديرين التنفيذين للبنك ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، يليه نائب أو عدة نواب للرئيس، ومسؤولين وموظفين آخرين.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية:

[1] "**من نحن**"، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية: https://2u.pw/03xAbNz8، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/26، على الساعة 22:30.

الشكل رقم (1.3): الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

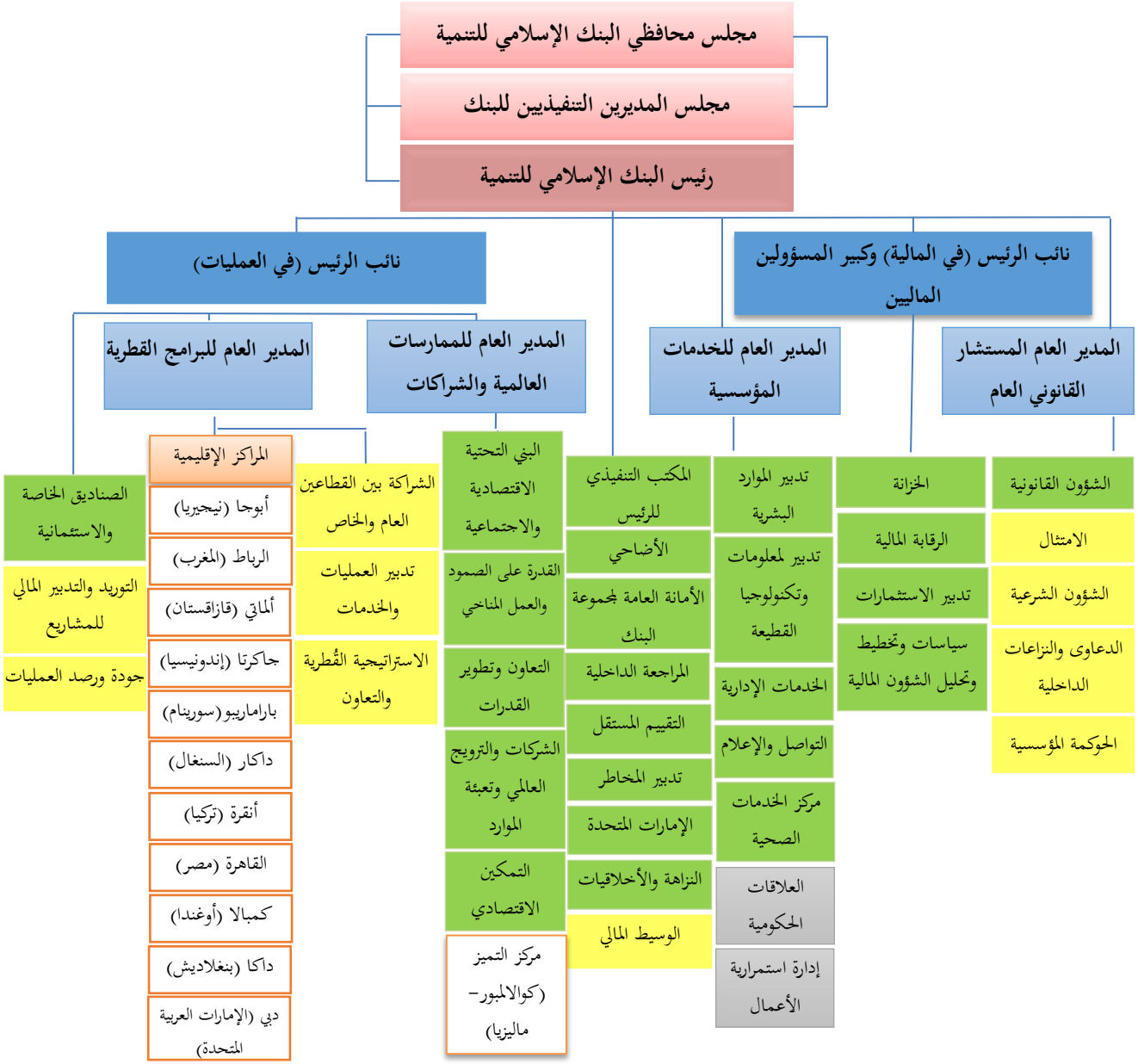

Source: "**partnerships to fend off crises**'', Islamic Development Bank, annual report 2022, Saudi Arabia, without page, Available on the website: https://2u.pw/qVFVzdUc,on the date 22/04/2024, at 15:02.

فيما يلي شرح لأهم مستويات المكونة للهيكل التنظيمي لبنك الإسلامي للتنمية:

أولا: مجلس المحافظين

يمثل مجلس المحافظين أعلى سلطة في البنك، حيث يتألف من ممثلي البلدان السبعة والخمسين الأعضاء في البنك وهم وزراء في الغالب. وينص قرار سابق للمجلس على أن يجتمع هذا المجلس في أحد البلدان الأعضاء مرة في السنة، وفي مقرّ البنك مرة في كل ثلاث سنوات[1].

ويمثل محافظ ومحافظ مناوب كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكل بلد عضو 500 صوت أساسي، إضافة إلى صوت واحد من كل سهم من الأسهم المكتتب بها، ويتخذ مجلس المحافظين قراراته عموما بأغلبية

[1] "**partnerships to fend off crises**'', op.cit, p57.

الأصوات الممثلة في الاجتماع. ويجتمع مرة في السنة للنظر في أنشطة البنك خلال السنة السابقة، ولبَحثِ استراتيجياته وسياسته المستقبلية. ويعين مجلس المحافظين، خلال اجتماعه السنوي رئيسا له يشغل المنصب إلى حين انتخاب خليفته في اجتماع المجلس التالي[1].

يعتبر مجلس المحافظين أعلى هيئة لتقرير السياسات في البنك، ولكنه يفوض إلى مجلس المديرين التنفيذيين صلاحيات اتخاذ القرار بشأن عمليات البنك العامة باستثناء المسائل المتعلقة بالعضوية، وزيادة أو خفض رأسمال البنك المصرح به، وقبول انضمام بلد ووقف عضوية بلد آخر، وانتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين، وتحديد مدة خدمتهم، والمصادقة على تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية، وتحديد الاحتياطي، وتوزيع الأرباح، كما يجوز لمجلس المحافظين بحسب "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية" اعتماد الأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات الفرعية اللازمة لإدارة أنشطة البنك[2].

ثانيا: مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من تسعة عشر عضوا، عشرة مديرين تنفيذيين تعينهم دولهم، وهم المديرون التنفيذيون الذين يمثلون الدول التي تملك أكبر عدد من الأسهم في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية وتسعة مديرين تنفيذيين ينتخبهم محافظو الدول الأخرى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[3].

ويتولى هذا المجلس مسؤولية التوجيه العام لعمليات البنك، ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين، كإعداد أعمال مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، واعتماد الموازنة، وعرض حسابات كل سنة مالية على مجلس المحافظين للمصادقة عليها في اجتماعه السنوي[4].

ويشارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين أيضا في عمل اللجان الأربع المنبثقة عنه، وهي[5]: لجنة المراجعة، لجنة المالية وإدارة المخاطر، لجنة الحوكمة وإدارة المخاطر، لجنة العمليات والفعاليات الإنمائية.

ثالثا: رئيس البنك الإسلامي للتنمية

يكون الرئيس هو الممثل القانوني للبنك. وهو أعلى سلطة في الجهاز الإداري. ينتخب رئيس البنك من قبل مجلس المحافظين بأغلبية أصوات إجمالي عدد المحافظين، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية عددا ما لا يقل عن ثلثي أصوات جميع الأعضاء، ويجب أن يكون الرئيس من مواطني إحدى الدول الأعضاء. ولا يجوز للرئيس أثناء توليه منصبه أن يكون محافظا أو مديرا تنفيذيا. وتكون مدة انتخابه خمس سنوات قابلة للتجديد[6].

---

[1] "**تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**"، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2018، المملكة العربية السعودية، ص76، متاح على الموقع الإلكتروني:https://2u.pw/xasTtrjl ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28، على الساعة 23:00.

[2] "**فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة** "، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2019، المملكة العربية السعودية، ص70، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/GCmuN497، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/28، على الساعة: 13:55.

[3] "**مجلس المديرين التنفيذيين**"، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية: https://2u.pw/8nJC4JWF، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/4/28، على الساعة 14:00.

[4] **"partnerships to fend off crises"**, op.cit, p58.

[5] Ibid.

[6] **"articles of agreement"**, op.cit, p p,16, 17.

يتولى الرئيس منصب رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، ولكن ليس له حق التصويت، باستثناء الصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات. ويجوز له المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين، دون أن يكون له حق التصويت[1].

ومن خلال الشكل يتفرع عن رئيس البنك كل من:

- **نائب الرئيس:** يدرج نائب الرئيس ضمن الجهاز الإداري للبنك، حيث يتم تعيينه من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بناء على توصية الرئيس من مواطني إحدى الدول الأعضاء. يمارس منصبه ويؤدي مهامه حسبما يحدده مجلس المديرين التنفيذيين من وقت لآخر. وفي حالة غياب الرئيس أو عجزه، يمكن أن يمارس نائب الرئيس أو نائب الرئيس الأعلى رتبة (في حالة وجود أكثر من واحد) السلطة ويؤدي مهام الرئيس. وليس له الحق أن يكون محافظا أو مديرا تنفيذيا أثناء مدة خدمته. ويجوز لنائب الرئيس المشاركة في اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين دون أن يكون له حق التصويت في هذه الاجتماعات، باستثناء في حالة قيامه بأعمال الرئيس. ويكون له الصوت المرجح في حالة قيامه بأعمال الرئيس[2].

وينقسم نواب الرئيس إلى[3]:

- نائب الرئيس في المالية (هو كبير المسؤولين الماليين)، ويضم كل من (الخزانة، الرقابة المالية، تدبير الاستثمارات وسياسات وتخطيط وتحليل الشؤون المالية).
- نائب الرئيس في العمليات يشرف على عدة مديرين ومهام وهي:

✓ **المدير العام للممارسات العالمية والشركات:** وتضمن الإدارات التالية (البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، القدرة على الصمود والعمل المناخي، التعاون وتطوير القدرات، الشركات والترويج العالمي وتبعية الموارد، التمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى مركز التميز (كوالالمبور-ماليزيا)).

✓ **المدير العام للبرامج القُطرية:** وتضم كل من الشعب التالية (الشركات بين القطاعين العام والخاص، تدبير العمليات والخدمات، الاستراتيجية القُطرية والتعاون)، والمراكز الإقليمية التالية (أبوجا (نيجيريا)، الرباط (المغرب)، ألماتي (قازاقستان)، جاكرتا (إندونيسيا)، باراماريبو (سورينام)، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، داكار (السنغال)، أنقرة (تركيا)، القاهرة (مصر)، كمبالا (أوغندا)، وداكا (بنغلاديش)).

✓ الصناديق الخاصة والاستئمانية، التوريد والتدبير المالي للمشاريع، جودة ورصد العمليات.

- كما يتفرع رئيس البنك الإسلامي للتنمية المديريات العامة التالية[4]:

✓ **المستشار القانوني العام:** تندرج تحته إدارة الشؤون القانونية تضمن الشعب التالية (الامتثال، الشؤون الشرعية، الدعاوى والنزاعات الداخلية والحوكمة المؤسسية).

---

[1] **"articles of agreement"**, op.cit, p p,16, 17.
[2] Ibid, p17.
[3] "**partnerships to fend off crises**", op.cit, without page.
[4] Ibid.

✓ **المدير العام للخدمات المؤسسية:** تندرج تحته الإدارات التالية (تدبير الموارد البشرية، تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة، الخدمات الإدارية، التواصل والإعلام، مركز الخدمات الصحية، بالإضافة إلى قسم العلاقات الحكومية وقسم إدارة استمرارية الأعمال).

بالإضافة إلى هذه المديريات يضم رئيس البنك الإدارات التالية (المكتب التنفيذي للرئيس، الأضاحي، الأمانة العامة لمجموعة البنك، المراجعة الداخلية، التقييم المستقل، تدبير المخاطر، الإمارات العربية المتحدة، النزاهة والأخلاقيات) وشعبة الوسيط الإداري.

من خلال ما سبق، يتضح أن البنك الإسلامي للتنمية هو بنك إنمائي متعدد الأطراف يتكون من 57 بلدا عضوا. تتمثل مهمة البنك في تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات التي تساهم في تحقيق نمو شامل ومستدام. يقوم البنك بجمع موارده من الدول الأعضاء ويخصصها لتمويل المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز التعاون بين الدول الأعضاء ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المشتركة.

المبحث الثاني: استراتيجيات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الاقتصاد الأخضر

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور باز وفعال في تمويل المشاريع التنموية في العديد من البلدان الأعضاء. تساهم هذه المشاريع في حل الكثير من التحديات التنموية التي تواجهها تلك البلدان، من خلال تحسين البنية التحتية، توفير فرص العمل، وتحسين جودة الحياة للسكان. يتمكن البنك من تلبية احتياجات البلدان الأعضاء بطريقة تتوافق ومتطلباتها الاقتصادية والبيئية، باستخدام صيغ التمويل الإسلامي والأساليب المبتكرة مثل الصكوك الخضراء.

المطلب الأول: السياسات القطاعية المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية لتمويل الاقتصاد الأخضر

تُعدّ السياسات في البنك الإسلامي للتنمية وفق "إطار تدبير السياسات" و"التوجيهات المتعلقة بإعداد وتدبير السياسات" الصادرين عن "المجمع العربي القُطري"، ويتمثل الهدف من المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بإعداد السياسات والتوجيهات والأطر في السهر على اتساقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية و"اتفاقية تأسيس البنك" و"الاستراتيجية العشرية للبنك" وتتلاءم مع خطة التنمية العالمية، وبناء على هذه المبادئ، اتَبعت في إعداد السياسات القطاعية عملية محددة سلفا تشمل مباشرة عملية إعداد السياسة وصياغتها والتشاور بشأنها وإقرارها وإيصالها وتنفيذها ورصدها ومراجعتها[1]. وهكذا فقد خضعت كلّ سياسة من هذه السياسات القطاعية لآليات موسعة لمراجعة الجودة، وتتألف هذه الأخيرة مما يلي[2]:

[1] "**ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**"، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص1، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/i2ur8qBC، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/10، على الساعة 15:00.

[2] المرجع نفسه، ص2.

_ **مراجعة تجريها اللجنة أو اللجان الداخلية المعنية:** وفقا لموضوع السياسة، اتّبعت في إعداد جميع السياسات إجراءات لجانها الداخلية الدائمة ذات الصلة، منها الحصول على تصريح من "لجنة العمليات" و"لجنة إدارة المهام التنفيذية"، قبل رفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها.

_ **المشاورات الداخلية والخارجية:** خضعت السياسات أيضا لمشاورات داخلية صارمة واسعة النطاق داخل البنك، ومشاورات مع الجهة المعنية الخارجية في مختلف البلدان الأعضاء والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف.

تجدر الإشارة، أنّ البنك لم يمول كافة القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر، إذ اقتصر تمويله فقط على أربعة قطاعات وهي سياسة خاصة به، وتتوضح هذه القطاعات في الزراعة والتنمية الريفية، الطاقة، النقل النظيف، والمياه والصرف الصحي، نظرا لأهميتها الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية والاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء. بالإضافة إلى القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء في هذه القطاعات. وفيما يلي سيتم شرح لتلك السياسات الممولة للقطاعات الأربعة:

أولا: سياسة قطاع الزراعة والتنمية الريفية

تناولت سياسة قطاع الزراعة الذي اعتمدها البنك منذ إنشائه مجموعة من الأهداف التي ترمي لترسيخ الاستدامة في العمل الزراعي، بالإضافة إلى الركائز التي تقوم عليها هذه السياسة، مدعومة بمجموعة من المبادئ. ويقدم الشكل رقم (2.3) الإطار العام لهذه السياسة:

الشكل رقم (2.3): إطار سياسة قطاع الزراعة والتنمية الريفية للبنك الإسلامي للتنمية

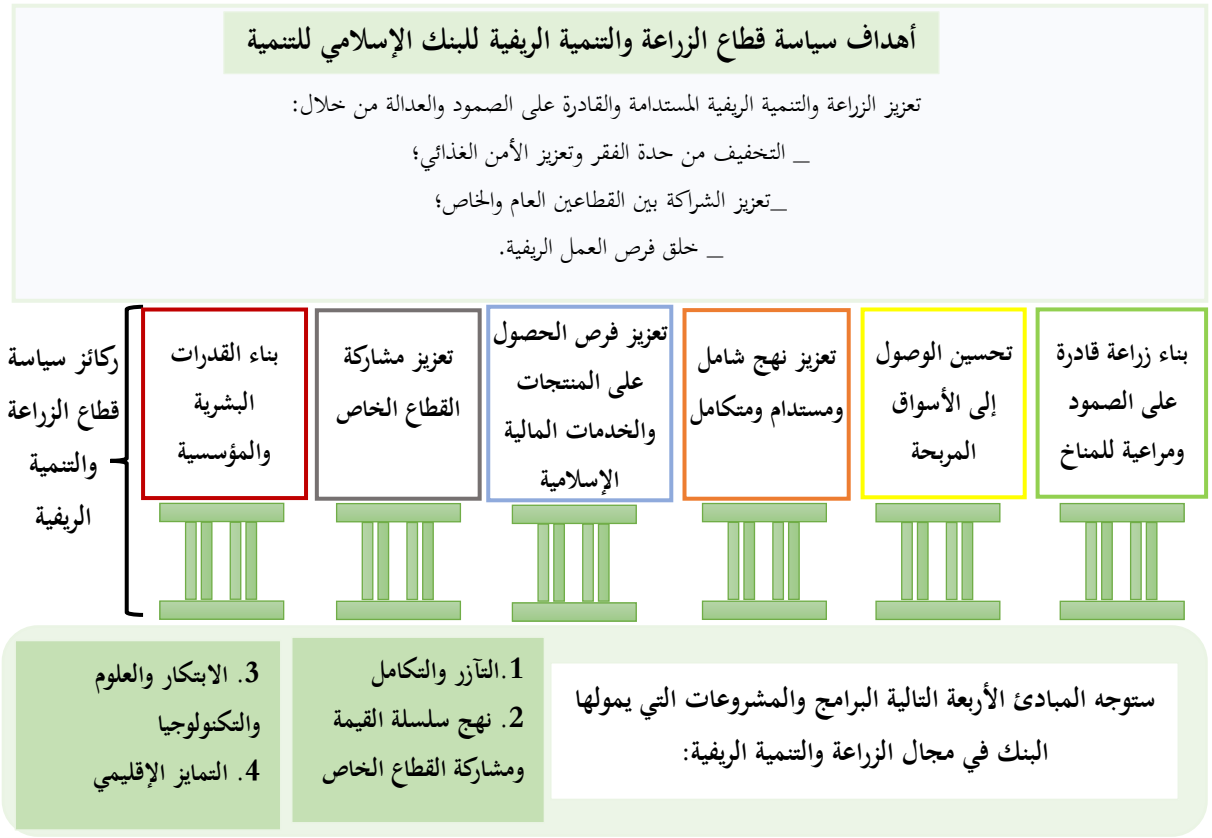

Source: "**Agriculture and rural development sector policy**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p5, Available on the website: https://2u.pw/VQsGBJuQ , on the date 22/04/2024, at 12:00.

وفيما يلي سيتم شرح كل عنصر من إطار هذه السياسة على حدى:

1. شرح الإطار العام للسياسة:

تعتبر السياسة المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية أول سياسة اعتمدها البنك منذ إنشائه، وترمي هذه السياسة إلى تشجيع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة القادرة على الصمود والعدالة والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، وترمي أيضا إلى رسم التوجه الاستراتيجي ومجال الاهتمام لاستثمار البنك في الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء. وتوضح السياسة الإطار الذي يمكّن كيانات مجموعة البنك من دعم البلدان الأعضاء لتحقيق درجات أعلى من الأمن الغذائي عن طريق التنمية الريفية والزراعة الفعالة التي توجه نحو تعزيز النمو الاقتصادي الريفي وإيجاد فرص العمل. وتشجع هذه السياسة على تسويق منتجات صغار المزارعين بتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتوصي هذه السياسة باتباع طريقة تراعي التباينات بين البلدان الأعضاء[1].

2. ركائز سياسة قطاع الزراعة والتنمية الريفية: تقر ركائز هذه السياسة إلى[2]:

ـ **بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ:** يعمل البنك على تشجيع الزراعة المراعية للمناخ، بهدف بناء القدرة على الصمود في بلدانه الأعضاء الهشة وعالية المخاطر، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية. كما يساهم في مساعدة صغار المزارعين على تحسين قدرتهم على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال زيادة فرص الاستفادة من التقنيات الحديثة والبنى التحتية التي تمكن من زيادة الإنتاجية.

ـ **تحسين الوصول إلى الأسواق المربحة:** يدعم البنك البلدان الأعضاء على تحسين البنى التحتية للسوق ودعم الروابط القوية بين المزارعين والمشترين من أجل تسير تسويق الزراعة المعيشية.

ـ **تعزيز نهج شامل ومستدام ومتكامل:** يقوم البنك بدعم المشاريع والبرامج التي تعتمد منهجا متكاملا في التنمية الزراعية والريفية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية والفرص الاقتصادية، ويضمن البنك تنسيق التدخلات الإنمائية لإحداث تآزر يمكّن من تحقيق نتائج وتأثيرات أكبر في الدول الأعضاء بإتاحة فرص في قطاعات وتخصصات متعددة

ـ **تعزيز فرص الحصول على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية:** يشجع البنك على تطوير منتجات وخدمات التمويل الأصغر الإسلامي التي تلبي احتياجات صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التنمية الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في تنمية القدرات لتعزيز بيئة قانونية وتنظيمية مواتية لاستخدام المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

---

[1] "**ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] "**Agriculture and rural development sector policy**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p p6, 7, Available on the website: https://2u.pw/VQsGBJuQ, on the date 10/05/2024, at 17:00.

ـ **تعزيز مشاركة القطاع الخاص:** يدعم البنك مشاركة القطاع الخاص ومساهمته من خلال دورة المشروع لضمان تحقيق تأثيرات مستدامة. ودعم البلدان الأعضاء في جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق نمو واسع النطاق وزيادة عدد الوظائف الأعلى جودة في المناطق الريفية. بالإضافة إلى تنمية القطاع الزراعي التجاري وتشجع القطاع الخاص على تطوير سلاسل القيمة وحشد التمويل.

ـ **بناء القدرات البشرية والمؤسسية:** يدرك البنك أهمية تنمية القدرات لنجاح تمويله التنموي. لذلك يعمل البنك على التعاون مع الشركاء الرائدين والوكالات المتخصصة، من خلال الآليات الداخلية مع الإدارات ذات الصلة، لدعم: بناء القدرات في إطار تصميم المشروع وتنفيذه، التعليم والتدريب المهني الفني في مجال الزراعة مع التركيز على الدعم البشري والمؤسسي لهذا التعليم من أجل التوظيف وغير ذلك.

3. مبادئ السياسة:

ستوجه المبادئ الأربعة التالية البرامج والمشروعات التي يمولها البنك في مجال الزراعة والتنمية الريفية: التآزر والتكامل (تعزيز التآزر داخل المجموعة ومع شركاء التنمية الآخرين، وتقديم قروض لمشاريع متكاملة حيث تقدم الأفضلية للمشاريع والبرامج المجتمعية الريفية التي تضمن الشمولية والمشاركة في بلد التمويل)، نهج سلسلة القيمة ومشاركة القطاع الخاص، الابتكار والعلوم والتكنولوجيا (دعم الدول الأعضاء في نشر العلوم التكنولوجية لتسريع التحول الزراعي ودفع النمو الاقتصادي الريفي)، التمايز الإقليمي (لتحديد أولويات تمويل المشاريع والبرامج)[1].

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية للسنوات من 2013 إلى 2022.

الجدول رقم (2.3): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية للفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	714	406,4	535.6	1100	720	145,3	164,3	212	292,2	807,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15، على الساعة 10:00.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

[1] "**Agriculture and rural development sector policy**", op.cit, p8.

الشكل رقم (3.3): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية للفترة 2013-2022

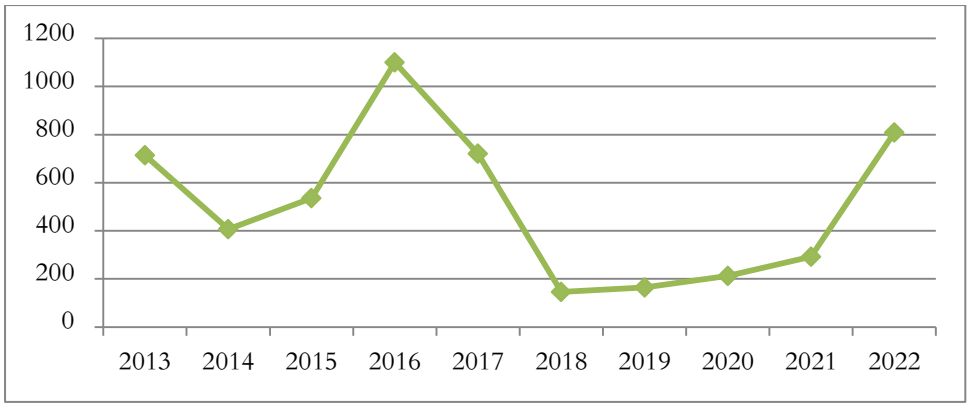

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (2.3).

يتضح من خلال الجدول رقم (2.3) والشكل رقم (3.3) المبين أعلاه، أنه بالنسبة لعام 2013 فقد بلغت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية قيمة 714 مليون دولار أمريكي، لثلاثة وأربعون مشروعا وعملية، وخلال هذا العام تم تخصيص جزء كبير من تدخلات البنك في القطاع الزراعي لبرنامج تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج قرى الألفية والقرية المستدامة[1]. لتنخفض في عام 2014 لمبلغ 406.4 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا التراجع إلى عدم قبول المستفيدين لشروط وأحكام التمويل، وارتفاع تعرض البلدان للالتزامات التراكمية غير المسددة[2]. ثم تعود بالارتفاع مجددا عام 2015، 2016، 2017 بقيمة 535.6، 1100، 720 مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب إطلاق البنك الدولي لصندوق العيش وسبل العيش في عام 2015 الذي يعمل على توفير موارد إضافية لتمويل المشروعات الزراعية، وقد حصل القطاع الزراعي على النصيب الأكبر من موافقات الصندوق حيث حصل على 296.33 مليون دولار لمشروعات الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء، ومن بين المشاريع المعتمدة الممولة في إطار الصندوق خلال الفترة 2016-2017، كانت هناك خمسة مشاريع في قطاع الزراعة بما يعادل49% من الأموال و42% من إجمالي موارد المنحة. ويشار إلى أنّ جميع هذه المشاريع كانت لصالح الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في أفريقيا (الكاميرون، نيجيريا، المغرب، أوغندا، بوركينافاسو، السنغال ومالي)[3]. ثم تراجعت قيمة المساهمات بشكل كبير ابتداء من عام 2018 إلى غاية 2021، ففي سنة 2018 بلغت قيمة الاعتمادات 145.3 مليون دولار أمريكي، والتي انخفضت بحوالي 79.82% عما كانت عليه عام 2017، والتي تمثل بنحو 14% من موارد البنك الرأسمالية، هذا راجع إلى أن البنك قد حول اهتماماته إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدها وأولى اهتماما أقل لاعتماد مشاريع جديدة[4]. وفي سنة 2019 استمر البنك في توجُهه حتى حدوث الأزمة العالمية الناتجة عن جائحة كورونا وبقيت

[1] **"Forty years in the service of development",** Islamic Development Bank, annual report 2013, Saudi Arabia, p22, Avaible on the website: https://2u.pw/Ode6OFxV, on the date 11/05/2024, at 09:00.
[2] **"Annual report 2014",** op.cit, p19.
[3] "**Partnership for sustainable development**", Islamic Development Bank, annual report2017, Saudi Arabia, p44, Avaible on the website: https://2u.pw/pKpgKKBM, on the date 11/05/2024, at 13:00.
[4] "**تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**"، مرجع سبق ذكره، ص26.

آثارها السلبية حتى عام 2021. فيما يلاحظ حدوث انتعاش في قيمة الاعتمادات نهاية سنة 2021، حيث بلغت قيمة الاعتمادات 807.7 في سنة 2022 سبب بداية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة.

ثانيا: سياسة قطاع الطاقة

تناولت سياسة قطاع الطاقة الذي اعتمدها البنك مجموعة من الأهداف، والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة بالإضافة إلى العوامل المساعدة لها، مدعومة بمجموعة من المبادئ. ويقدم الشكل رقم (4.3) الإطار العام لهذه السياسة:

الشكل رقم (4.3): إطار سياسة قطاع الطاقة للبنك الإسلامي للتنمية

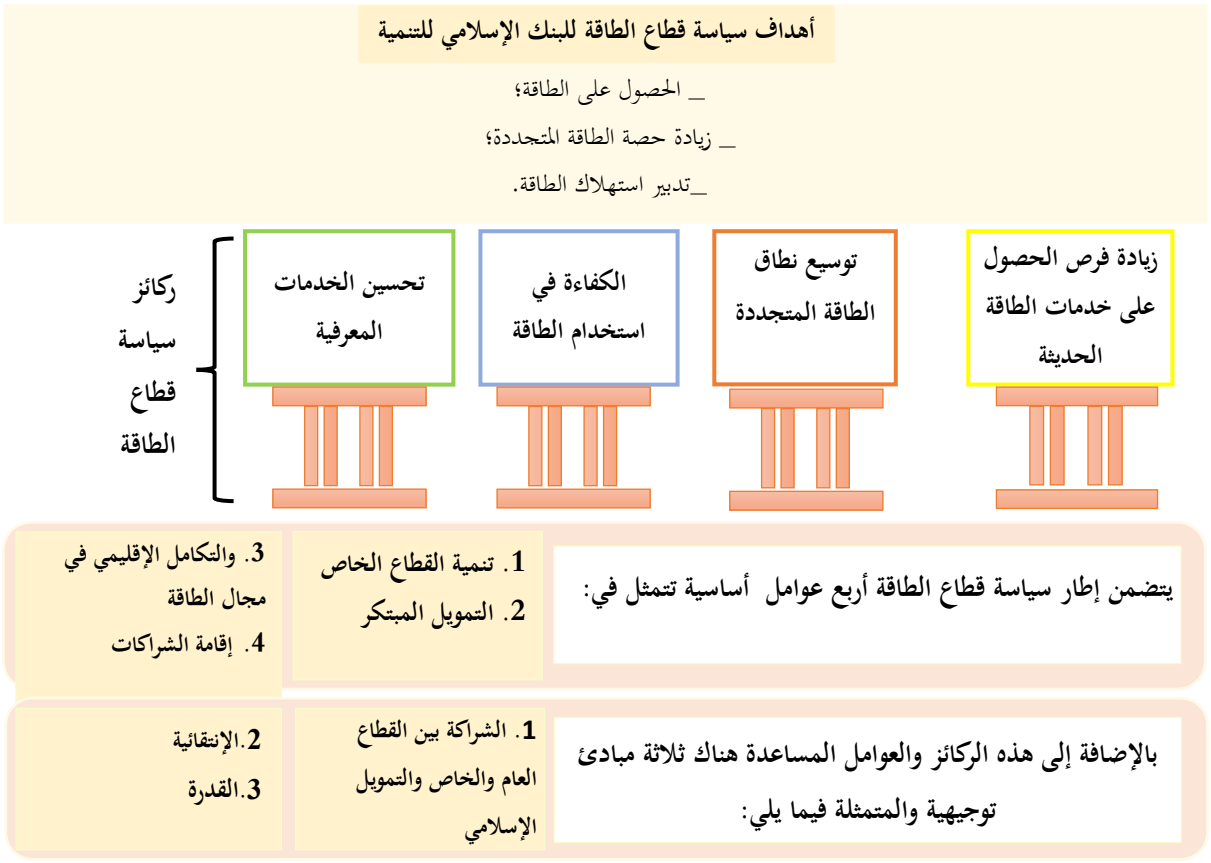

Source: "**Energy sector policy**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p5, Avaible on the website: https://2u.pw/3QflWQy0, on the date 15/05/2024, at 09:59.

وفيما يلي سيتم شرح كل عنصر من إطار هذه السياسة على حدى:

1. شرح الإطار العام لسياسة

تواجه بعض البلدان ندرة في الطاقة بينما تتبنى دول أخرى الاستخدام المسرف، إذ هناك تباين واضح في فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بين جميع البلدان الأعضاء، وتحدد السياسة المتعلقة بقطاع الطاقة الاتجاهات العامة لتوجيه عمليات الطاقة المستقبلية للبنك في البلدان الأعضاء، وذلك طبقا لأحكام "اتفاقية تأسيس البنك" واستراتيجيته العشرية وخطة تطويره استنادا إلى البرنامج الخماسي للرئيس[1].

[1] "**ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص15.

2. **ركائز سياسة قطاع الطاقة:** يتضمن إطار السياسة أربع ركائز أساسية هي[1]:

_ **زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة:** يعمل البنك الإسلامي للتنمية على توسيع نطاق دعمه للحصول على الطاقة بالطرق التالية: تطوير مصادر جديدة للطاقة، وإعداد نماذج عمل جديدة لتوفير الطاقة بتوليد الموزّع أو الشبكات اللامركزية أو الحلول المراعية للمستهلك، والترويج تدريجيا للشكل الحديث للخدمات الطاقة لسد الاحتياجات الأساسية.

_ **توسيع نطاق الطاقة المتجددة:** يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور المحفز في تعزيز الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، في سعيه لتحقيق الهدف المتمثل في تطوير الطاقات المستدامة بديلا عن أنواع الوقود الأحفوري.

_ **الكفاءة في استخدام الطاقة:** يساعد البنك البلدان الأعضاء في تقييم أفضل الممارسات في إدارة الطاقة، وتكييف هذه الممارسات مع الخصائص الفريدة للبلدان الأعضاء، وتكييف أطر السياسات وإجراءات التخطيط والإدارة لاعتماد تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة.

_ **تحسين الخدمات المعرفية:** يشكل العمل القطاعي والمساعدة الفنية، أمر أساسيا لإشراك البلدان الأعضاء في التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين استدامة إمدادات الطاقة وترشيد استهلاك الطاقة والحد من هدر الطاقة وتحقيق قفزات كبيرة إلى تقنيات صديقة للبيئة لتلبية الطلب والانتقال إلى التقنيات المستدامة.

3. **العوامل المساعدة:** هناك أربعة عوامل مساعدة رئيسية لتحفيز هذه السياسة هي: تنمية القطاع الخاص (يقر البنك بالحاجة الماسة إلى دعم القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء، تسهيل دخول القطاع الخاص في مشروعات الطاقة) والتمويل المبتكر(يتطلب التركيز بشكل كبير على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وعلى تغير المناخ في التمويل الميسر، حتى في البلدان المتوسطة الدخل. ويحدد البنك إمكانيات وضع آليات تمويل فعالة ومبتكرة)، والتكامل الإقليمي في مجال الطاقة (يعمل البنك على تشجيع وتيسير التكامل الإقليمي لأنظمة الطاقة ومجالاتها كالطاقة الشمسية التي يستطيع فيها البنك –بصفته مؤسسة لبلدان الجنوب– أن يوطد التعاون الإقليمي بين البلدان الأعضاء)، وإقامة الشراكات (يدعم البنك إقامة شركات أقوى مع غيره من المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف خلال تنفيذه هذه السياسة للاستفادة من خبرتها وتوجيهاتها، مع احتفاظه بميزته التنافسية بصفته إحدى كبريات المؤسسات التمويلية في بلدان الجنوب)[2].

4. **المبادئ التوجيهية:** بالإضافة إلى هذه الركائز والعوامل المساعدة هناك ثلاثة مبادئ توجيهية والمتمثلة فيما يلي[3]:

---

[1] **"Energy sector policy"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p- p 5-7, Avaible on the website: https://2u.pw/3QflWQy0, on the date 15/05/2024, at 09:59.

[2] "**الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة البرنامج الخماسي للرئيس –التقدم والإنجازات–**"، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2021، ص39، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/KyAPZq0g، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/15، على الساعة 10:30.

[3] **"Energy sector policy"**, op.cit, p p8, 9.

_ الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الإسلامي (يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتوسيع دعم مشاريع الطاقة في القطاع الخاص والشركات بين القطاعين العام والخاص التي تأخذ في الاعتبار ظروف البلد والحاجة إلى الإدارة الرشيدة للمخاطر من خلال سياسات مواتية وأطر قانونية مناسبة وقدرات مؤسسية وحوكمة).

_ الانتقائية (يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتفويض موظفي العمليات ومنح سلطة اتخاذ القرار إلى المراكز الفرعية في الدول الأعضاء لتعزيز معرفة الموظفين بسياقات واحتياجات الدول. هذه الانتقائية تضمن توافق عمليات قطاع الطاقة المستقبلية مع أولويات التنمية والظروف المتغيرة للدول الأعضاء، وتساعد في بناء قدرات ممارسة الطاقة حول الركائز الاستراتيجية الأربعة المحددة).

_ القدرة: لتعزيز قدرة البنك على الاستثمار يجب القيام بـإقامة شراكات معرفية بشكل انتقائي مع مراكز التميز في مجالات الطاقة ذات الأولوية، إجراء ورشات عمل ومؤتمرات بما في ذلك الفعاليات فيما بين بلدان الجنوب لمناقشة ونشر أحدث المعارف حول الموضوعات الرئيسية ذات الصلة الاستراتيجية بعمليات الطاقة المستقبلية، وتطوير أنشطة التعليم مثل ورش العمل التدريبية القصيرة.

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للسنوات من 2013 إلى 2022.

الجدول رقم (3.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	1500	1900	1100	1900	1156.6	333,5	274,19	280	227	370,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15، على الساعة 10:05.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (5.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2013-2022

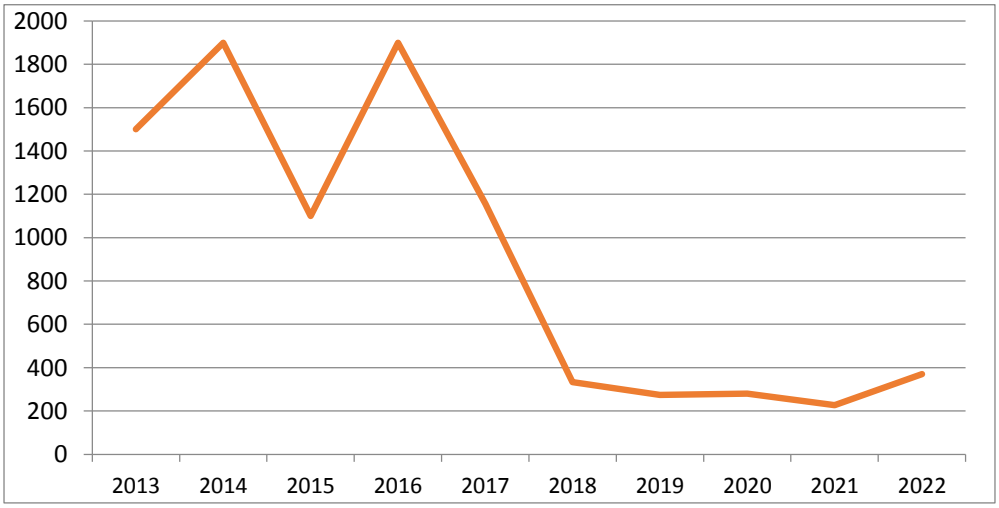

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3.3).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) والشكل رقم (5.3) المبين أعلاه، أنّ مساهمات البنك الإسلامي للتنمية خلال عامي 2013 و2014 كانت بمبالغ عالية، حيث وصلت إلى 1500 و1900 مليون دولار أمريكي على التوالي، يمكن أن يكون هذا الارتفاع بسبب عدة عوامل، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، واختلالات في الاقتصاد الكلي، وتوسع الفجوة في التفاوت في الدخل، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في القطاع الخاص. وعلى هذه الخلفية، زادت احتياجات التنمية في البلدان الأعضاء بشكل كبير، ومن أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات سجل البنك الإسلامي للتنمية مساهمات مذهلة. علاوة على ذلك، زاد الوعي بشأن التأثير البيئي للوقود الأحفوري مما أدى إلى الاهتمام المتجدد بالحاجة الملحة لتطوير موارد الطاقة المتجددة المحلية وكذلك تعزيز مبادرات تحسين كفاءة الطاقة. لذلك، يُعد دعم مشاريع الطاقة المستدامة الصديقة للبيئة أولوية رئيسية للبنك[1]. في عام 2015، شهدت المساهمات انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1100 مليون دولار أمريكي، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتقلبات أسعار النفط في تلك الفترة. أما في عام 2016، فتحسنت المساهمات إلى 1900 مليون دولار أمريكي وذلك يعزى جزئيا إلى اتفاق باريس التاريخي للمناخ بشأن الغازات الدفيئة[2]. ليعود بالانخفاض سنة 2017 لكن بوتيرة قليلة فقط فقد بلغت 1156.6 مليون دولار أمريكي. أما خلال عامي 2018 و2019، فقد شهدت المساهمات انخفاضا حادا، حيث بلغت 333.5 و274.19 مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد شهد العالم توترات جيوسياسية واقتصادية مهمة، ومن بينها التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. هذه التوترات أثرت سلبا على الثقة الاقتصادية العالمية، مما أدى في النهاية إلى تراجع الاستثمارات في العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع الطاقة. أما في عام 2020، فقد شهدت قيمة الاعتمادات ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 280 مليون دولار أمريكي، لتعود إلى الانخفاض في عام 2021 بقيمة 227 مليون دولار أمريكي. في عام 2022، بدأت الأمور بالتحسن حيث بلغت قيمة الاعتمادات 370.3 مليون دولار أمريكي.

ثالثا: سياسة قطاع النقل

تناولت سياسة قطاع النقل الذي اعتمدها البنك مجموعة من الأهداف، والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة بالإضافة إلى العوامل المساعدة لها، مدعومة بمجموعة من المبادئ. ويقدم الشكل رقم (6.3) الإطار العام لهذه السياسة:

[1] See each of:
- "**Forty years in the service of development**", op.cit, p3.
- "**annual report 2014**", op.cit, p42.

[2] "**Annual report 2016**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, p12, Avaible on the website: https://2u.pw/FSwP0Jw6, on the date 15/05/2024, at 12:00.

الشكل رقم (6.3): إطار سياسة قطاع النقل للبنك الإسلامي للتنمية

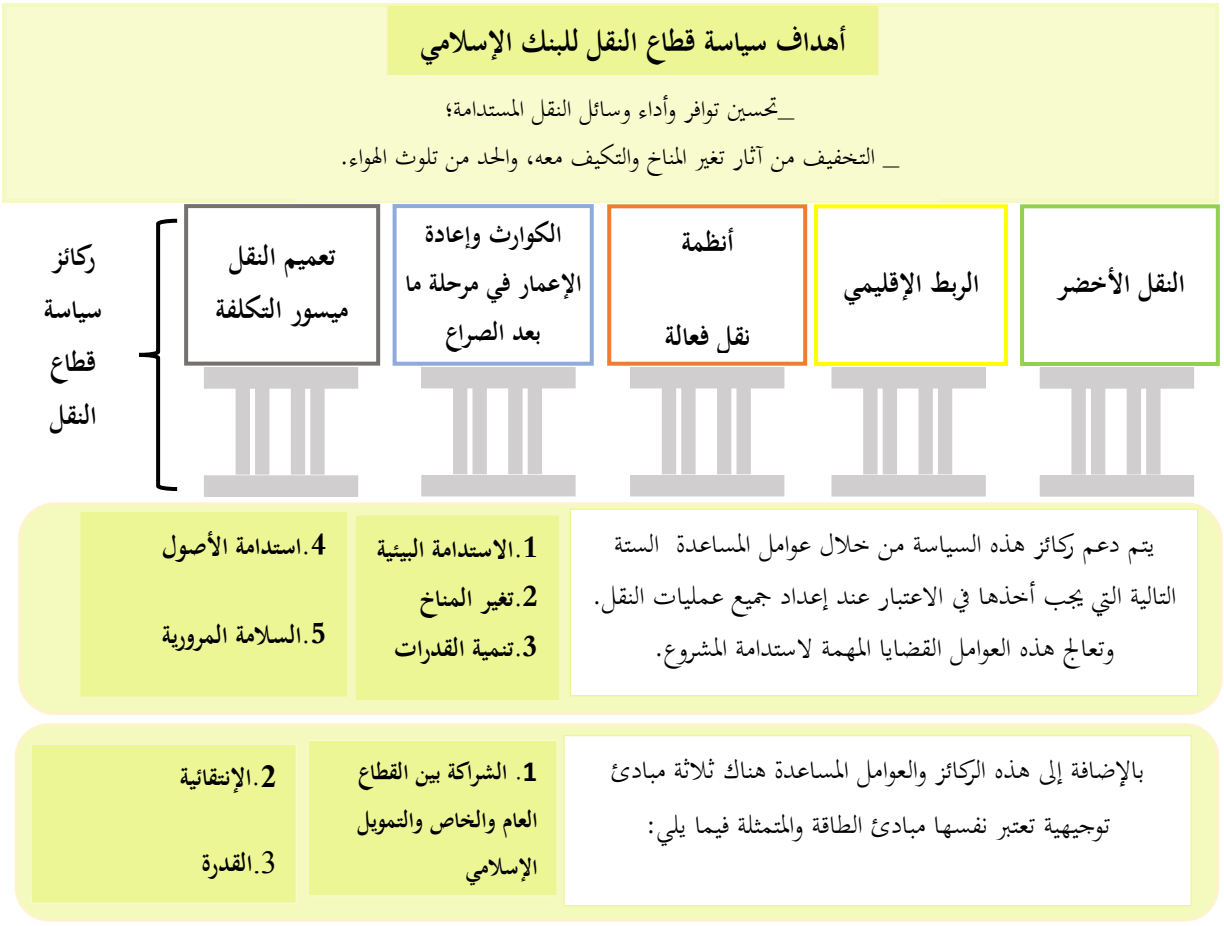

Source: "Transport sector policy", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p5, Avaible on the website: https://2u.pw/nxFAcHkF, on the date 16/05/2024, at 22:10.

وفيما يلي سيتم شرح كل عنصر من إطار هذه السياسة على حدى:

1. شرح الإطار العام لسياسة:

تحدد سياسة النقل التي ينتهجها البنك الإسلامي للتنمية الاتجاه العام لتدخلات البنك المستقبلية في قطاع النقل في بلدانه الأعضاء. وتعمل هذه السياسة على ملاءمة عمليات البنك الإسلامي للتنمية في قطاع النقل مع سعيه الشامل للإصلاح المؤسسي. حيث يعكس موضوع هذه السياسة، النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار، وأهمية الاستدامة في تدخلات قطاع النقل مع التركيز على أهداف تطوير حلول النقل التي تساهم في الرخاء السكاني. وفي الإطار اللامركزي للبنك، ستيسّر السياسة تواصلا أكثر كثافة مع البلدان الأعضاء عن طريق المراكز الإقليمية،

وذلك من أجل مناقشة السياسة والاستراتيجية وإثراء الخيارات الاستثمارية وغيرها من أشكال الدعم المقدّم للبلدان الأعضاء[1].

[1] "ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، مرجع سبق ذكره، ص15

2. **ركائز سياسة قطاع النقل**: تقوم هذه السياسة على خمس ركائز تحدد الأنواع الرئيسية لتدخلات النقل التي سيمولها البنك، وتستند هذه الركائز إلى أنواع التدخلات التي تحتاج إليها البلدان الأعضاء في مختلف المناطق والمناطق الفرعية. ويتضمن إطار السياسة خمس ركائز رئيسية هي[1]:

_ **تعميم النقل ميسور التكلفة**: يدعم البنك تعميم النقل الميسور التكلفة في البلدان الفقيرة والمحرومة وفي أجزاء من نفس البلدان.

_ **إعادة الإعمار بعد الكوارث والنزاعات**.

_ **أنظمة النقل الفعالة**: يمول البنك الاستثمارات اللازمة لتحسين كفاءة نظم النقل الكبيرة الحجم وتنافسيتها من أجل تحسين استخدام الموارد وتمكين النمو الاقتصادي.

_ **الربط الإقليمي**: يساهم دعم البنك في الترابط الإقليمي من تمويل ممرات النقل الإقليمية ذات الحجم الكبير وتبسيط إجراءات عبور الحدود والتدابير اللوجستية، مساهما بذلك نمو التجارة.

_**النقل الأخضر**: يساعد النقل الأخضر البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط والمرتفع التي ترغب في إعادة تشكيل أنظمة النقل الخاصة بها للحد من الآثار البيئية الضارة مثل الازدحام الحضري، وتلوث الهواء، والتلوث الضوضائي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

3. **العوامل المساعدة**

يتم دعم ركائز هذه السياسة من خلال عوامل المساعدة الستة التالية التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد جميع عمليات النقل. وتعالج هذه العوامل القضايا المهمة لاستدامة المشروع. وتتمثل في: استدامة الأصول(يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية أنظمة إدارة الأصول في البلدان الأعضاء، وعند الضرورة سيضمن البنك تقديم مشاريع قائمة بذاتها لتعزيز هذه الأنظمة، السلامة المرورية (الأخذ بالاعتبار مدى كفاية السياسة والبرنامج الوطنيين للسلامة المرورية)، الاستدامة الاجتماعية، (يقوم البنك بدراسة الخيارات المتاحة لخدمة احتياجات مجموعات مختلفة من المستخدمين المحتملين، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات الفقيرة)، الاستدامة البيئية (وذلك من خلال قيام البنك بتطبيق مناهج صديقة للبيئة في تصميم مشاريع النقل، وسيقدم عند الطلب الدعم لإعداد وتنفيذ الضمانات البيئية)، تغير المناخ (قيام البنك بفحص جميع المشاريع بحثا عن مخاطر المناخ في وقت مبكر من إعداد المشروع، وعند تحديد مخاطر كبيرة سيدمج تصميما مقاوما لتلك المخاطر، وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار المناخ، سيشجع البنك دول الأعضاء للحصول على الدعم للاستثمارات في التحول إلى الاقتصاد الأخضر والنقل المنخفض الكربون)، تطوير القدرات (تقديم الدعم لتنمية القدرات لمعالجة القضايا والاحتياجات على مستوى القطاع)[2].

[1] **"Transport sector policy",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, p p6, 7, Avaible on the website: https://2u.pw/nxFAcHkF, on the date 16/05/2024, at 22:10.
[2] Ibid.

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع النقل للسنوات من 2013 إلى 2022.

الجدول رقم (4.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع النقل للفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	551	1396,3	1600	1530	774,5	208,2	420,72	406,74	724,9	1198,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/16، على الساعة 23:00.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع النقل للفترة 2013-2022

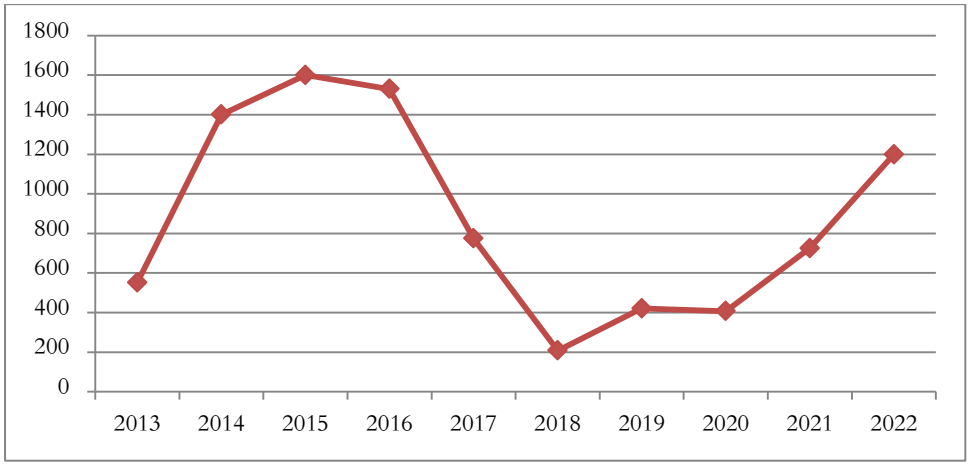

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (4.3).

يتبين من خلال الجدول رقم (4.3) والشكل رقم (7.3) الوضح أعلاه، زيادة مستمرة في المبالغ المساهمة في قطاع النقل خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2015. ففي عام 2013، بلغت قيمة المساهمة 551 مليون دولار أمريكي، وفي السنوات التالية، ارتفعت هذه المبالغ بشكل ملحوظ إلى 1396,3 مليون دولار في عام 2014، و1600 مليون دولار في عام 2015 حيث بلغت الذروة. يعكس هذا الارتفاع الكبير التركيز المتزايد على تطوير البنية التحتية، فقد حصلت على الحصة الأكبر من برنامج البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 80% من طلبات التمويل التي يقدمها البنك إلى البلدان الأعضاء، ويعكس هذا الفجوة الكبيرة في تمويل البنية التحتية الموجودة في البلدان الأعضاء والادراك المتزايد لأهمية تطوير البنية التحتية للحد من الفقر وتحسين حياة الناس[1]. واستمرت في نفس المستوى تقريبا سنة 2016 حيث بلغت 1530 مليون دولار أمريكي، وأما في سنة 2017 فقد تراجعت القيمة حيث بلغت 774.5 مليون دولار أمريكي على الرغم من حدوث انتعاش التجارة والسياسة النقدية في بعض الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والتي لم ينعكس آثارها الإيجابي على اقتصاديات الدول الأعضاء.

[1] "**Annual report 2015**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, p45, Avaible on the website: https://2u.pw/obYzsN73, on the date 16/05/2024, at 23:00.

في عام 2018، شهدت المساهمات في قطاع النقل انخفاضا حادا بقيمة 208.2 مليون دولار أمريكي، نتيجة لتعكر الاقتصاد العالمي في تلك السنة بسبب تصاعد التوترات التجارية بين البلدان الكبرى، فقد نما الاقتصاد العالمي بمعدل 3.73% وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 0.01% عن سنة 2017[1]. وفي سنة 2019 استمرت حالات الغموض التي اتسم بها هذا الاقتصاد فقد بلغت 420.72 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من أنّ حدة هذا الانخفاض قد خفت في أواخر السنة، إلا أنّ جائحة فيروس كورونا التي ظهرت خلال تلك الفترة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وتدفقات الاستثمار.

واستمرت آثار الجائحة حتى عام 2020، حيث بلغت نسبة المساهمات إلى 406.74 مليون دولار أمريكي، نتيجة لتقليل الاستثمارات والإنفاق في مختلف القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والنشاط الاقتصادي. أما في عامي 2021 و2022، فقد بدأت المساهمات ترتفع تدريجيا إلى 724.9 و1198.6 مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب التعافي الاقتصادي الذي بدأ يظهر بعد مرور الجائحة واستئناف النشاط الاقتصادي والاستثمارات في مختلف القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية.

رابعا: سياسة قطاع المياه والصرف الصحي

بالنسبة لسياسة قطاع المياه والصرف الصحي فقد اعتمد البنك مجموعة من الأهداف والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة، بالإضافة إلى العوامل المساعدة والتي كانت هي نفسها المبادئ التوجيهية حسب تقرير البنك. ويقدم الشكل رقم (8.3) الإطار العام لهذه السياسة:

الشكل رقم (8.3): إطار سياسة قطاع المياه والصرف الصحي للبنك الإسلامي للتنمية

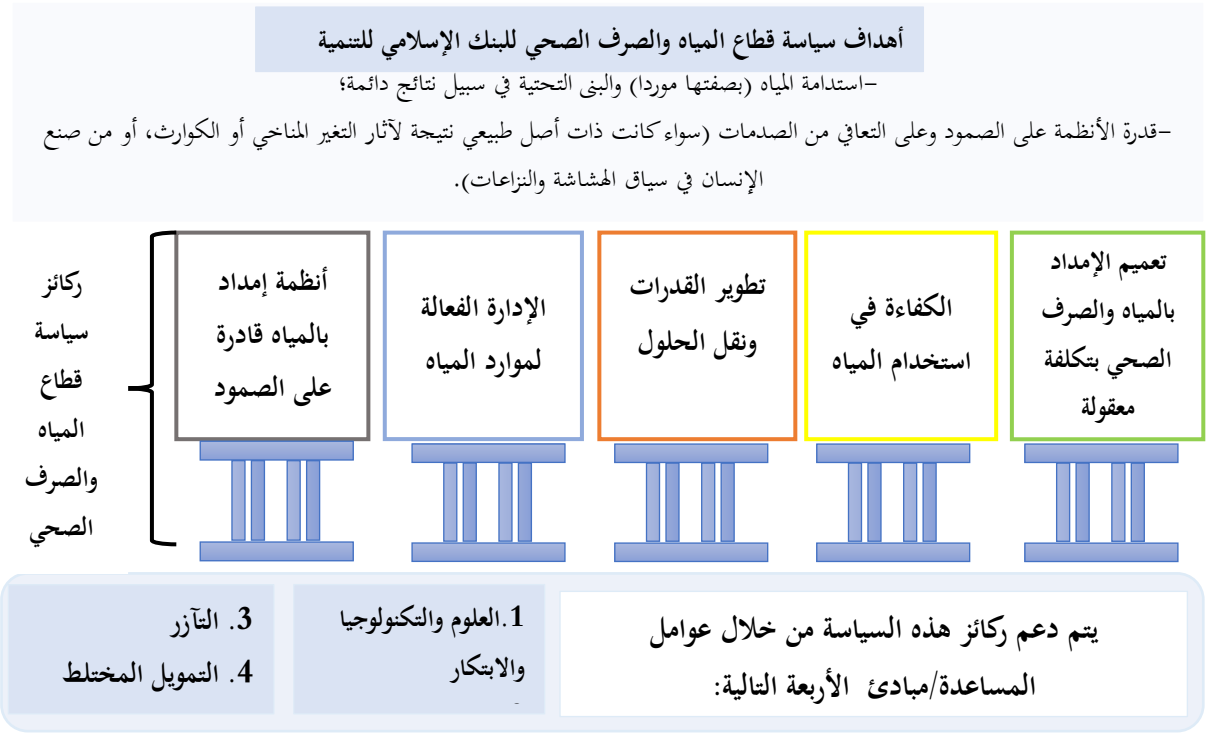

Source: "Water sector policy", Islamic Development Bank, Saudi Arabia , Sptember 2020, p7, Available on the website: https://2u.pw/yRZv0too, on the date 17/05/2024, at 08:59.

[1] "**Partnership for sustainable development**", op.cit, p12.

وفيما يلي سيتم شرح كل عنصر من إطار هذه السياسة على حدى:

1. شرح الإطار العام للسياسة

تحدد سياسة قطاع المياه الاتجاه العام والأولويات للعمليات المتعلقة بالمياه في البلدان الأعضاء بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك الإسلامي للتنمية، حيث تهدف هذه السياسة إلى توجيه مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في مواجهة التحديات الملحة في استخدام موارد المياه وإدارتها وتقديم خدمات المياه والصرف الصحي. إذ يعاني العديد من البلدان الأعضاء من المشكلات المتعلقة بالمياه، كضعف مواردها الطبيعية وشدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ، وضعف خدمات المياه والصرف الصحي، وتدني كفاءة وإنتاجية المياه في الزراعة. ومن المنتظر أن تساهم هذه السياسة في تحسين تصميم المشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه في البلدان الأعضاء، وأن تضمن تنفيذا كفؤا وفعالا لمشاريع البنك الإسلامي للتنمية[1].

تأخذ سياسة قطاع المياه في الحسبان تدخلات البنك السابقة والدروس المستفادة أثناء تنفيذ تلك العمليات، وتقدم أيضا نظرة شاملة للصعوبات التي يعرفها القطاع في البلدان الأعضاء، وتتمثل الرؤية العامة لهذه السياسة في "إمداد الجميع بأنظمة مياه وصرف صحي مستدامة وقادرة على الصمود". هذه السياسة محكومة بهدفين أساسيين هما[2]:

- استدامة المياه (بصفتها موردا) والبنى التحتية في سبيل نتائج دائمة.
- قدرة الأنظمة على الصمود وعلى التعافي من الصدمات (سواء كانت ذات أصل طبيعي نتيجة لآثار التغير المناخي أو الكوارث، أو من صنع الإنسان في سياق الهشاشة والنزاعات).

2. ركائز سياسة قطاع المياه والصرف الصحي: تقوم هذه السياسة على خمسة ركائز[3]:

_ **تعميم الإمداد بالمياه والصرف الصحي بتكلفة معقولة:** ولا سيما الكمية والجودة والتكلفة المعقولة، وإيلاء الاهتمام اللازم لجوانب المساواة بين الفئات السكانية المستضعفة في المناطق الهشة والمنكوبة بالنزاعات.

_ **الكفاءة في استخدام المياه:** يعتبر تحسين إنتاجية المياه أمر حتمي ويمكن تحقيقه في جميع أنواع استخدامات المياه، وخاصة في استخدامات المياه الزراعية والحضرية.

_ **تطوير القدرات ونقل الحلول:** تمكين الأطراف المعنية من أجل سد نقص القدرات.

_ **الإدارة الفعالة لموارد المياه:** تعزيز الموارد المائية بالاستخدام الفعال لمختلف الموارد، ومنها استعادة المناظر الطبيعة أو الحلول القائمة على الطبيعة أو مياه الفيضانات.

_ **أنظمة إمداد بالمياه قادرة على الصمود:** مكافحة آثار التغير المناخي، والتصدي لمخاطر الفيضانات، والمساهمة في بناء قدرات أنظمة الإمداد بالمياه على تحمل الظواهر المناخية الشديدة والتكيف معها والتعافي منها.

---

[1] "**الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة البرنامج الخماسي للرئيس –التقدم والإنجازات–**"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] المرجع نفسه.

[3] **"Water sector policy"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Sptember 2020, p-p 8-10, Available on the website: https://2u.pw/yRZv0too, on the date 17/05/2024, at 09:59.

3. العوامل المساعدة:

يتم دعم ركائز هذه السياسة من خلال عوامل المساعدة الأربعة التالية: العلوم والتكنولوجيا والابتكار (توفير الظروف الواقعية لترسيخ الابتكارات، إذا وجب دعم البلدان الأعضاء لتعبئة وتعميم العلوم والتكنولوجيا لتسريع الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي وتسخير الابتكار في إدارة المياه)، الانتقائية (لكي يتم إدراج البرامج في استراتيجيات البنك يجب تحديد أولويات البرامج بناء على قدرتها على الابتكار أو تقديم مكاسب سهلة أو سريعة وإحداث تأثيرات كبيرة)، التآزر(سيتم تحسين التآزر في استثمارات المياه لتحقيق أقصى قدر من الفوائد، ومن المهم أيضا دمج مكونات المياه في برامج أخرى مثل الزراعة والنقل والتنمية الحضرية)، التمويل المختلط (يساعد التمويل المختلط في دعم برامج المياه والصرف الصحي، ويعمل كمحفز من خلال إقامة روابط مالية مع مقدمي التمويل المحليين والدوليين من القطاعين العام والخاص)[1].

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للسنوات من 2013 إلى 2022.

الجدول رقم (5.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للفترة 2013-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	424	682,8	368	485	695	97,4	135	40	275,9	56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/17، على الساعة 11:00.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9.3): قيمة اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي للفترة 2013-2022

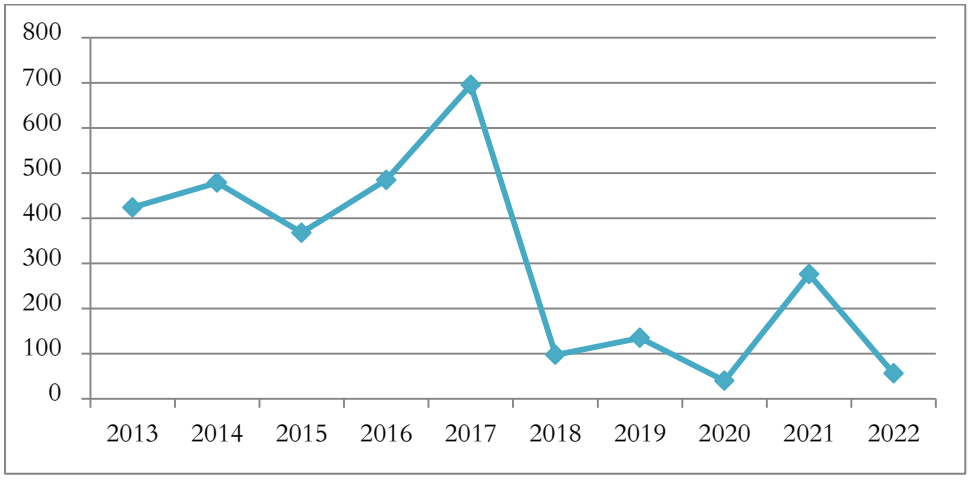

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (5.3).

[1] **"Water sector policy"**, op.cit, p-p 12-14.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.3) والشكل رقم (9.3)، أنه في عام 2013، قام البنك بتوجيه مبلغ قدره 424 مليون دولار أمريكي لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي، والذي شمل سبع عمليات موافق عليها، وكانت تهدف هذه العمليات إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة لهذا القطاع[1].

في حين شهدت قيمة الاعتمادات تذبذب في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، حيث تراوحت قيمتها بين 682,8 و695 مليون دولار أمريكي، وتم تمويل مشاريع متعددة في هذا القطاع، بما في ذلك مشروع زيادة إمدادات المياه في بيروت بـ128 مليون دولار أمريكي، سنة 2014 سمح هذا المشروع بتركيب 91.5 كيلومترا من خطوط أنابيب النقل، وبذلك تحسين إمدادات المياه في المنطقة، كما وافق البنك في عام 2015 تمويل ثلاثة مشاريع، لإمدادات المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية (تونس، كاميرون وألماتي). وفي سنة 2016 وافق على تقديم 485 مليون دولار أمريكي، لدعم الحصول الجميع على المياه والصرف الصحي النظيفة، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف عبئ الأمراض التي تنقلها المياه، وتعزيز قدرة مقدمي الخدمات البيئية. واصل البنك سنة 2017 في الموافقة على تقديم مشاريع لهذا القطاع في كل من كوت ديفوار، عمان، السنغال وسورينام. وتغطي هذه المشاريع مجموعة كاملة من القطاعات الفرعية للخدمات المياه والصرف الصحي، وحماية البيئة، والتخفيف من مخاطر الكوارث[2].

أما في سنة في 2018 فقد انخفضت قيمة الاعتمادات الممنوحة للبلدان الأعضاء بشكل كبير إذ قدرت بقيمة 97.4 مليون دولار أمريكي، ثم استمرت بالانخفاض بداية من سنة 2019 إلى سنة 2021 هذا الانخفاض يعكس توجه البنك لتوظيف موارده للتعافي من جائحة كورونا التي أحدثت خللا كبيرا على مستوى اقتصاديات البلدان الأعضاء. واستمر الانخفاض حتى بلغت قيمة الاعتمادات 56 مليون دولار أمريكي في عام 2022.

المطلب الثاني: المشاريع الخضراء الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية

يستخدم البنك الإسلامي للتنمية مجموعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف دعم المشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء، تتمثل هذه الصيغ في الاستصناع، القروض بدون فائدة، المرابحة، الإجارة، المضاربة المقيدة، بيع آجل. ويمكن توضيح هذه الصيغ فيما يلي:

- **الاستصناع**

يتم تطبيق أسلوب الاستصناع للمشاريع التي تتطلب البناء، فيستخدم بشكل عام في تمويل البنى التحتية. إذ يمثل الاستصناع الجزء الأكبر من تمويل المشاريع في البنك الإسلامي للتنمية، وأدت الفجوة المتزايدة في تمويل

[1] **"Forty years in the service of development"**, op.cit, p p20, 21.
[2] See each of :
- "**annual report 2014**", op.cit, p46.
- "**annual report 2015**",op.cit, p50.
- "**annual report 2016**",op.cit, p45.
- "**Partnership for sustainable development**", op.cit, p42.

البنى التحتية في العديد من البلدان الأعضاء إلى قيام البنك الإسلامي للتنمية بتكثيف تمويل البنى التحتية باستخدام الاستصناع[1].

➢ **القروض بدون فائدة**

يعد تمويل القروض ثاني أكبر أداة يستخدمها البنك الإسلامي للتنمية، لاعتباره أداة تمويل منخفضة التكلفة وبهذا تعمل على تلبية حاجات البلدان الأعضاء خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تعتبر في معظمها بلدان منخفضة الدخل، ونتيجة لذلك فإنها تستفيد في الكثير من الأحيان من خطط الاستصناع وتمويل القروض إذ تبلغ نسبتهما معا 55.8%[2]. ويعرف القرض بدون فائدة على أنه عبارة عن تسهيلات ميسرة طويلة الأجل يقدمها البنك لتمويل التنمية في بلدانه الأعضاء يتقاضى عليها البنك رسوم خدمة لتغطية نفقاته الإدارية[3]. وتنقسم هذه القروض إلى[4]:

- **قروض الموارد الرأسمالية العادية (OCR)**: مصدر الأموال لهذه القروض هو لموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية. وينقسم هذا النوع إلى نوعين حسب نطاق أنشطتها.

✓ **القروض العادية**: القروض الميسرة طويلة الأجل المقدمة لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية.

✓ **قروض المساعدة الفنية**: وهي قروض بشروط ميسرة لمساعدة البلدان الأعضاء في الحصول على خدمات استشارية لإجراء دراسات الجدوى وغيرها من دراسات المشاريع الكبرى.

- **قروض صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)**: وهي قروض بشروط ميسرة توجه بشكل أساسي إلى المشاريع والبرامج التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج التمويل في مختلف القطاعات في البلدان الأعضاء، وخاصة في البلدان الأقل نموا.

➢ **المرابحة**

تمثل المرابحة حصة أصغر تبلغ 32.4% من حجم التمويلات المقدمة، حيث أنّ البلدان الأعضاء في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا هي في الغالب دول ذات دخل متوسط أعلى وبلدان مرتفعة الدخل يمكنها تحمل التمويل بالمرابحة. وبالتالي يمثل التمويل بالمرابحة ما بين 60% و69% من تمويل البنك الإسلامي للتنمية على التوالي للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا[5]. ويقوم البنك الإسلامي للتنمية من خلال هذه الصيغة بشراء السلع أو الأصل ثم إعادة بيعها للمستفيد الذي هو بحاجة إليها، على أساس عقد مرابحة، يتم تحديد كل من الربح ووقد السداد في العقد[6].

---

[1] **"key socio-economic statistics on ISDB member countries"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2019, p54, Available on the website: https://2u.pw/UNnNubw1, on the date 16/05/2024, at 12:00.
[2] Ibid.
[3] **"mode of finance"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2014, p13, Available on the website: https://2u.pw/7G3DuSYe, on the date 16/05/2024, at 12:30.
[4] Ibid.
[5] **"key socio-economic statistics on ISDB member countries"**, op.cit, p54.
[6] **"Disbursement handbook"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2019, p15, Available on the website: https://2u.pw/4Ke3uEf6, on the date 16/05/2024, at 12:00.

- **الإجارة**

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بشراء الأصل ثم ينقل بعد ذلك حق استخدامه إلى العميل مقابل دفع إيجار لفترة محددة، وخلال هذه الفترة يحتفظ البنك الإسلامي للتنمية بملكية الأصل، وفي نهاية فترة الإيجار يقوم بنقل ملكية الأصل إلى العميل كهدية. ومن خلال هذه الصيغة يقوم البنك بتوفير الأصول الثابتة والمعدات الرأسمالية مثل الآلات والمعدات الخاصة بالمشاريع[1].

- **البيع بالتقسيط**

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بشراء أصل وبيعه إلى المشتري بسعر بيع متفق عليه (التكلفة بالإضافة إلى هامش الربح). يقوم المشتري بدفع ثمن البيع على أقساط، يتم نقل الملكية الأصل إلى المشتري في تاريخ تسليم الأصل. ومن خلال هذه الصيغة يقوم البنك بتوفير الأصول مثل المعدات والآلات للمشاريع التنموية[2].

- **المضاربة المقيدة**

وهي نوع من أنواع المضاربة التي يستخدمها البنك الإسلامي للتنمية، حيث يكون المضارب ملزما بقيود معينة (القطاع، المشروع، المجال) التي يمكن استثمار رأس مال المضاربة فيها. ومن خلال هذه الصيغة يقوم البنك بالاستثمار في مشاريع قطاعية محددة مثل الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة وبرامج تشغيل الشباب وما إلى ذلك[3].

وفيما يلي جملة من المشاريع التي مولها البنك باستخدام هذه الصيغ:

الجدول رقم (6.3): المشاريع الخضراء الممولة عن طريق البنك الإسلامي للتنمية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي

اسم المشروع	السنة	طريقة التمويل	الهدف
البرنامج التجريبي للطاقة المتجددة في تركيا.	2013	قام البنك في إطار برنامج تسهيل **استثمار المضاربة المقيدة** بقيمة 100 مليون دولار.	يهدف إلى تشغيل إجمالي 493 ميجا وات من القدرة المركبة الجديدة مع توفير قدره 1345 ألفا طن يعادل التخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن من التخفيض المعادل لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون). بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي مشاريع كفاءة الطاقة إلى توفير 445.578 جيجا كالوي سنويا.
مشروع لتطوير الطريق الرئيسي ميلوشيف-ميتروفيتشا في كوسوفو	2013	قام البنك بتمويل هذا المشروع بآلية **الاستصناع** بقيمة 20 مليون دولار.	

[1] **"Mode of finance"**, Op.cit, p21.
[2] Ibid, p37.
[3] Ibid, p45.

دعم مشاريع الطاقة النظيفة – الفنار في مصر	2017	يمول مشروع الفنار بآلية **تمويل التأجير** تصل إلى 285 مليون دولار أمريكي.	ترمي "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" إلى مساعدة مصر على تحقيق أهدافها المتمثلة في خفض الانبعاثات بموجب "اتفاقية باريس" (بشأن المناخ).
مشروع "الشوبك" لتوليد الكهرباء من الرياح في مدينة الشوبك، جنوبي عمّان.	2017	قامت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بتمويل هذا المشروع بآلية **تمويل آجل** بقيمة 30 مليون دولار.	يتوقع أن تولد المحطة نحو 160 ميجا وات ساعة من الطاقة الكهربائية في السنة. وسيمكن هذا المشروع الأردن من خفض حتى 100 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنة، ومن ثم تعزيز تنمية الطاقة المستدامة، ومشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة.
دعم الطاقة المتجددة –المحطة المستقلة لإنتاج الطاقة في مشروع "عبور" بالأردن	2018	الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أن توفر نحو 66% من احتياجات المشروع من التمويل على المدى الطويل في إطار هيكل تمويلها الإسلامي المتمثل في **الإجارة**.	يهدف هذا المشروع إلى إنتاج طاقة ريحية بقدر 51.75 ميغاواط وفق نظام "التعريفة المدعومة" في الأردن. ويقوم على بناء وامتلاك وتشغيل محطة ريحية. ويهدف أيضا إلى زيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة 10% قبل سنة 2020، كما سيخدم الهدف المتمثل في النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك البلد، وسيساعد على تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية اللازمة للمحطات الحرارية.
مشروع محطة "بهولا" لتوليد الطاقة الكهربائية بنغلاديش	2018	وهذا أول تمويل مشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية"، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية و"شركة تطوير البنى التحتية المحدودة" لمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدم فيه البنك الإسلامي للتنمية **إجارة** قدرها 60 مليون دولار أمريكي تسدد خلال 18 سنة.	إنشاء محطة غازية مستقلة لإنتاج الطاقة بقوة 220 ميغاواط في بنغلاديش. وستولد هذه المحطة طاقة مستفادة تقدر بنحو 1.332.00 ميغاواط ساعي في السنة.
مشروع التنمية الريفية المستدامة بأوزبكستان	2019	حصلت أوزبكستان على تمويل بصيغة **البيع بالتقسيط** بقيمة 338.0 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية لتغطية تكلفة مشروع التنمية الريفية المستدامة.	يهدف هذا المشروع لتحقيق التنمية الريفية المستدامة لأوزبكستان، باستخدام جزء من عائدات هذا المشروع لسداد ثمن السلع والأشغال وما يتصل بها من تمويل خدمات الاستشارية التي سيتم شراءها في إطار هذا المشروع.
توفير الطاقة الكهربائية	2021	أتاح التعاون مع منصة "تراين" تقديم تمويلات **بصيغة المرابحة** حيث حصلت من البنك بقيمة مليون	يتوقع أن يمكّن مشروع تجريبي للتمويل الجمهوري من إمداد أكثر من 50000 شخص بالكهرباء

بفضل التمويل الجمهوري		يورو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتي تقدم خدمات الكهرباء النظيفة للأسر الريفية والشركات الصغيرة.	باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية غير الموصلة بالشبكة.
مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" في قازاقستان	2021	قدم البنك **تمويل بالمرابحة** قدره 100 مليون دولار أمريكي وذلك لدعم هذا المشروع. يشكل التمويل الذي يقدمه البنك جزءا من برنامج تمويلي إجمالي قدره 585 مليون دولار أمريكي يساهم فيه "**البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير**" و"**بنك التنمية الأوروآسيوي**"	يتوقع أن يكون مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" مرجعا للجهات المستثمرة الدولية في استغلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية بالمنطقة مستقبلا.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2013 إلى 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8RgyXGJg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/18، على الساعة 10:05.

المطلب الثالث: المشاريع الخضراء الممولة عبر الصكوك الخضراء في البنك الإسلامي للتنمية

التزم البنك الإسلامي للتنمية بدعم التعافي الأخضر والمستدام بما يتماشى مع سياسته المتعلقة بتغير المناخ والتزامه بدعم التنمية منخفضة الكربون في بلدانه الأعضاء[1]. حيث تستند هذه السياسة إلى دراسة تحليلية بعنوان "الورقة الفنية ودراسة السياسات للبنك الإسلامي للتنمية بشأن تغير المناخ" (سبتمبر 2018)، والتي توضح أنّ الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تعاني بالفعل من تأثيرات كبيرة من تغير المناخ. ويدرك البنك الإسلامي للتنمية أنّ الفشل في التخفيف من آثار ارتفاع درجة حرارة الكوكب والتكيف معها يمكن أن يضعف المكاسب التي تحققت للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز التعليم، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الرخاء في جميع البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية[2].

اعتمد البنك الإسلامي للتنمية سياسته الأولى المتعلقة بتغير المناخ في فيفري 2019، وتؤكد هذه السياسة على تعميم العمل البيئي في جميع عمليات البنك وتحديد كيفية دمج الجوانب المناخية في مختلف آليات عمل البنك وأدواره ومهامه في تنفيذ هذه السياسة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والنمو الأخضر ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره من الركائز الأربعة الرئيسية لسياسة تغير المناخ. وتعتمد هذه السياسة على التزام البنك الإسلامي للتنمية بالمبادئ الطوعية لتعميم العمل المناخي داخل المؤسسات المالية والمبادئ المشتركة لتتبع تمويل أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، حدد البنك هدفه الأول لتمويل المناخ عند 36% من إجمالي التزاماته التمويلية بحلول عام 2025 على النحو مبين في خطة عمله المتعلقة بالمناخ (2020-2025). ويؤكد هذا الهدف من جديد التزام البنك الإسلامي للتنمية برؤية بلدانه الأعضاء على المدى الطويل

[1] **"Just transition conceptual framework and action plan 2023-2025"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, November 2023, p1, Available on the website: https://2u.pw/4i3qznrr, on the date 01/05/2024, at 14:00.
[2] **"climate change policy"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, February 2019, p1, Available on the website: https://2u.pw/3bctfROq, on the date 01/05/2024, at 15:00.

لتحقيق تنمية منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. علاوة على ذلك يلتزم البنك بأهداف اتفاق باريس من خلال جعله يمول التدفقات بما يتوافق مع المسار المؤدي إلى انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة والتنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في بلدانه الأعضاء[1].

الشكل رقم (10.3): رسم تخطيطي لسياسة البنك الإسلامي للتنمية بشأن تغير المناخ

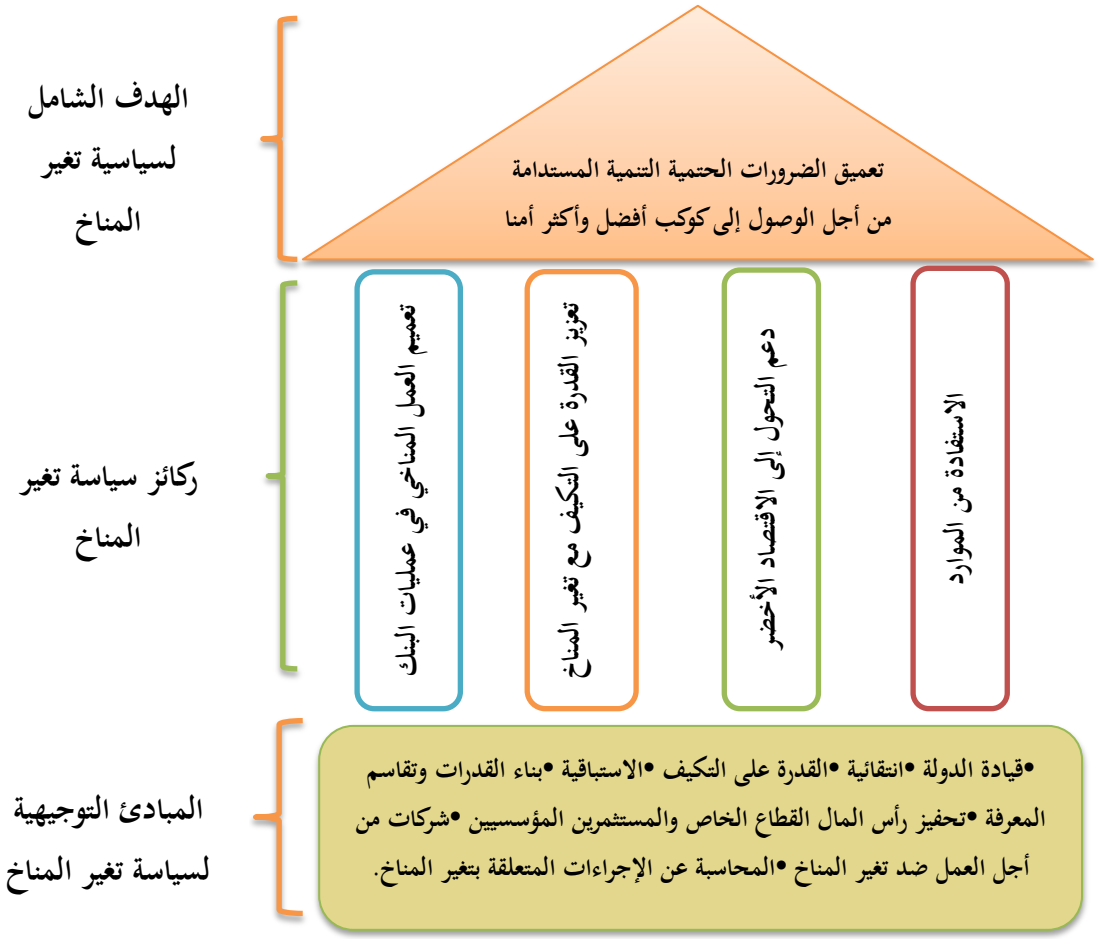

Source: "climate change policy", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, February 2019, p4, Available on the website: https://2u.pw/3bctfROq, on the date 01/05/2024, at 15:00.

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بمساعدة البلدان الأعضاء على القيام بالتحول الاقتصادي الأخضر بالطرق التالية[2]:

_ الاستثمار والمساعدة الفنية على مستوى الدولة من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر: يساعد البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء على دمج استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال استثمارات محددة تساهم في التحول إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون. علاوة على ذلك، يقدم البنك للبلدان الأعضاء الدعم الذي يمكن أن يساعدها في ترجمة مساهمتها المحددة وطنيا إلى مجموعة من الاستثمارات قابلة للتنفيذ وقابلة للتمويل. كما يدعم البلدان الأعضاء من خلال برامج تبادل المعرفة وبناء القدرات، مما سيعزز قدرة

[1] **"sustainable finance framework",** op.cit, p2.
[2] **"climate change policy",** op.cit, p8.

البلدان الأعضاء على تخضير اقتصاداتها بالإضافة إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والأفكار وأفضل الممارسات بشأن التكنولوجيا والحلول المبتكرة لدعم الفئات المنخفضة الدخل الكربون والتحول الاقتصادي الأخضر.

_ **دعم السياسات:** يعمل البنك الإسلامي للتنمية في مجال السياسات مع البلدان الأعضاء على دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر ومنخفض الكربون من خلال دعم الجهود على مستوى السياسات التي يمكن أن تساعد في تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأخضر ومنخفض الكربون. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: دعم المساهمات المحددة وطنيا منخفضة الكربون للبلدان الأعضاء، دعم الجهود التي تساعد على إصلاح وتحديث قطاعات الطاقة والنقل، والتي يمكن أن تكون شاملة ومنصفة، بالإضافة إلى دعم وتطوير آليات السوق، التي يمكن أن تساعد في تشجيع خيارات الاستثمار المنخفض الكربون من قبل الحكومات والقطاع الخاص.

وبالتالي يقوم البنك الإسلامي بدور مهم في العمل المناخي والنمو الأخضر، وتعتبر الصكوك الخضراء بمثابة دليل على كيفية تحقيق تأثيرات التنمية المختلفة من خلال طرائق التمويل الإسلامي في مختلف القطاعات. باعتباره رائدا في مجال التمويل الإسلامي ومؤسسة ملتزمة وموجهة نحو دعم النمو المنخفض الكربون، ويواصل البنك الإسلامي للتنمية تكثيف جهوده والعمل مع شركائه لتعبئة التمويل من أجل العمل المناخي[1].

بناء على ذلك، يصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكا خضراء من أجل تخصيصها لمشاريع خضراء بما يتماشى مع الأهداف البيئية للتخفيف من آثار تغير المناخ، ومن بين هذه المشاريع: الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، منع التلوث ومكافحته، والإدارة المستدامة بيئيا للموارد الحية الطبيعية واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي في جميع البلدان الأعضاء.

يمكن توضيح بعض المشاريع التي قام البنك الإسلامي للتنمية تمويلها من خلال الجداول التالية:

[1] **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, without page, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 15:30.

الجدول رقم (7.3): مشاريع الطاقة المتجددة الممولة عن طريق الصكوك من قبل البنك الإسلامي للتنمية

اسم المشروع	وصف المشروع	مبلغ المشروع	سنوات الصرف	نتائج المشروع
برنامج الطاقة المتجددة بتركيا	يدعم برنامج الطاقة المتجددة التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز أمن الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة من خلال تمكين البناء المستهدف لـ 200 ميغاوات من قدرات توليد الطاقة المتجددة الجديدة في البلاد بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الطاقة في البلاد.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 741340000مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ30% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 220000000 مليون دولار أمريكي.	2017-2014	ـ تركيب 225 ميغاوات من القدرة الجديدة لتوليد الطاقة نظيفة القائمة على الطاقة المتجددة؛ ـ يتم توليد 832.7 جيجاوات من الطاقة النظيفة سنويا؛ ـ توفير 290.85 جيجا فولط ساعة/ عام من خلال مشاريع كفاءة الطاقة؛ ـ 525.124 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون يتم تجنب انبعاثات الدفيئة سنويا.
محطة كهرباء ومياه دبي بالطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 800 ميغاواط – المرحلة الثالثة بالإمارات العربية المتحدة.	الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم النمو الاقتصادي في دبي والظروف التجارية لمختلف الشركات والصناعات العاملة في دبي من خلال إضافة 800 ميغاواط من قدرة توليد الكهرباء النظيفة والمستدامة إلى الشبكة وبعبارة أخرى، فإن الهدف المرحلي للمشروع هو دعم استراتيجية دبي لزيادة قدرة توليد الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد. ومن المنتظر أن تحقق دولة الإمارات نموا متوسطا في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 4% حتى عام 2020، يصاحبه طلب متزايد على الكهرباء يقدر بنحو 5% سنويا.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 966440000 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ11% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 11000000 مليون دولار أمريكي.	2020-2018	ـ توليد 800 ميجا وات من الطاقة النظيفة؛ ـ توليد 2400 ميجا وات ساعة من الطاقة النظيفة سنويا؛ ـ يتم تجنيب 1623288 طنا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا.

Source: **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, p6, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 16:00.

الجدول رقم (8.3): مشاريع الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي الممولة عن طريق الصكوك من قبل البنك الإسلامي للتنمية

اسم المشروع	وصف المشروع	مبلغ المشروع	سنوات الصرف	نتائج المشروع
مشروع التخفيف من آثار الفيضانات في داكار بالسنغال	الهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في تحسين الظروف المعيشية في ستة مدن رئيسية من خلال التقليل من آثار الفيضانات المتكررة على السكان، ومنع الخسائر البشرية. بالإضافة إلى تقليل التكاليف المرتبطة بآثار الأمراض التي تنقلها المياه. كما أنه سيعمل على تحسين التنقل الحضري على مدار السنة وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وبشكل عام سيساهم المشروع في تحسين ظروف البيئة المحلية والصحة والنظافة والتنقل الحضري، وحماية الأصول الاقتصادية الرئيسية.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 60400000 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ54% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 32700000 مليون دولار أمريكي.	2021-2016	_ حصول حوالي 20000 نسمة (2000 أسرة) على منازل لائقة وبأسعار معقولة ومتصلة بالكهرباء وإمدادات المياه الصالحة للشرب ومحمية من مخاطر الفيضانات؛ _ تمت حماية 68.7 هكتارا من الأراضي من الفيضانات وكوارث المياه.

Source: **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, p7, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 16:30.

الجدول رقم (9.3): مشاريع النقل النظيف الممول عن طريق الصكوك من طرف البنك الإسلامي للتنمية

اسم المشروع	وصف المشروع	مبلغ المشروع	سنوات الصرف	نتائج المشروع
إنشاء مشروع سكة حديد بركيت– إتريك بتركمانستان	يعد المشروع جزءا من المشروع الرئيسي السكك الحديدية بين الشمال والجنوب بطول 936 كيلومترا سيتم إنشاء خطوط السكك الحديدية بطول 724 كم داخل تركمانستان. يتم إنشاء القسم الشمالي من خط السكة الحديد الذي يبلغ طوله 467 كيلومترا عن طريق الحكومة من مصادرها الخاصة، وبنك التنمية الآسيوي (ADB). سيتم تغطية الجزء المتبقي (الجنوبي)	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 327656554 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ45% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 148519435 مليون دولار أمريكي.	2019-2015	_ إنشاء 325كيلومترا من خطوط السكك الحديدية؛ _ كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تم تجنبها (tCO2e) بحلول عام 2020 انخفضت ثاني أكسيد الكربون إلى 25800 طن (في عام 2008 قدرت بنحو 37000 طن)؛ _ زيادة حجم الشحن العابر من 3 ملايين طن سنويا إلى 8 ملايين طن

	البالغ طوله 257 كيلومترا من خطوط السكك الحديدية مع خطوط مساعدة بطول 69كيلومترا بشكل مشترك من خلال تمويل البنك الإسلامي للتنمية والحكومة.			سنويا. تخفيض الرسوم الجمركية على نقل الركاب والبضائع بنسبة 30%. تم تقليل وقت السفر بنسبة تزيد عن 30% .
مشروع السكك الحديدية الخفيفة في أنطاليا (المرحلة الثانية) برنامج النقل الحضري بتركيا	يهدف هذا المشروع إلى تطوير أنظمة نقل آمنة وفعالة ومستدامة في المدن التركية (أنطاليا). ويهدف أيضا إلى تلبية احتياجات النقل الحضري المتزايدة ومساعدة الدولة على تحقيق أهداف النمو المستدام واستراتيجية قطاع النقل، وذلك من خلال: تخفيف ازدحامات النقل الحضري وضمان التدفق الآمن لحركة المرور، تعزيز البنية التحتية للنقل الحضري، وأنظمة النقل الذكية، تعزيز استخدام وسائل النقل العام الحضرية المستدامة والذكية مناخيا.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 111297843 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ29% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 32613513 مليون دولار أمريكي.	2020-2016	_ تم تركيب وتشغيل 18عربة قطار خفيف؛ _ انخفاض بنسبة 40% في tCO_2e بحلول عام 2025 مقارنة بخط الأساس لعام 2016؛ _ وظف 3 ملايين شخص في جميع أنحاء المدن؛ _ انخفاض بنسبة 17% في إجمالي وقت السفر.
القطار السريع الإقليمي (وسط مدينة داكار) بالسنغال	يهدف مشروع القطار السريع الإقليمي إلى توفير وسيلة نقل مستدامة من شأنها أن تساعد في تلبية الطلب المتزايد وتحسين الكفاءة في قطاع النقل في البلاد. يهدف هذا المشروع أيضا إلى تقليل وقت السفر بين وسط مدينة داكار ومدينة ديامنياديو من 1.6ساعة إلى 0.6 ساعة، وتحسين الكفاءة الإجمالية للنقل بالسكك الحديدية، وخفض تكاليف التشغيل، بالإضافة إلى تحسين السلامة وتقليل تلوث الهواء (يقدر ب17000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا). وسيستوعب المشروع التدفق المتزايد للمسافرين نتيجة تشغيل خط	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 1514515385 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ26% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 387782078 مليون دولار أمريكي.	2020-2017	_ إنشاء 36 كيلومترا من خطوط السكك الحديدية لحركة الركاب والبضائع؛ _ تم تخفيض 17000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا؛ _ زيادة الحصة السوقية لحركة السكك الحديدية للركاب من 15000/يوم (2015) إلى 113000/يوم (2021)؛ _ زيادة كبيرة في الحصة السوقية لحركة الشحن بالسكك الحديدية من 350000 طن (2015) إلى 3000000 طن (2021)؛ _ تقليل وقت سفر الركاب بين مركز مدينة داكار وديمنياديو من 1.5ساعة (2015) إلى 0.5 ساعة على الأكثر.

	القطار السريع من 15.000 إلى 113.000 راكب يوميا. وسيكون للمشروع دور متزايد في حل قضايا التنقل الحضري وبين المدن في البلاد والمساهمة في التخفيف من تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في منطقة داكار.			
عشرة مجموعات قطارات عالية السرعة بتركيا	الهدف التنموي الشامل للمشروع هو تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا من خلال توفير مرافق السكك الحديدية عالية السرعة وحديثة وصديقة للبيئة للسفر لمسافات طويلة.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 510044898 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ73% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 373429181 مليون دولار أمريكي.	2020-2018	_ إنشاء عشرة مجموعات قطارات عالية السرعة مكونة من 8 حافلات (سعة 470 راكبا) قيد التشغيل؛ _ زيادة التحول النموذجي بسبب الطلب على السفر بالقطار بمقدار 13.9 مليون مسافر بحلول عام 2025 من 5.6 مليون مسافر في عام 2015 (زيادة بنسبة 148%)؛ _ تخفيض 93000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام 2025.

Source: **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, p-p 8-10, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 16:45.

الجدول رقم (10.3): مشاريع لمنع التلوث ومكافحته الممولة عن طريق الصكوك من طرف البنك الإسلامي للتنمية

اسم المشروع	وصف المشروع	مبلغ المشروع	سنوات الصرف	نتائج المشروع
مشروع الصرف الصحي في الجزر الخمس بالمالديف	الهدف الإنمائي للمشروع هو المساهمة في تحسين نوعية حياة السكان في خمس جزر مختارة. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال: تحسين تغطية خدمات الصرف الصحي بشكل كبير لتحقيق التغطية الكاملة من خلال توفير مرافق مرضية لجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتخفيف الآثار البيئية	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 18400000 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ82% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 15000000 مليون	2021-2016	_ إنشاء 69,2 كيلومتر من شبكات الصرف الصحي في خمس جزر؛ _ يتم جمع ومعالجة 1,763 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميا؛ _ انخفض تركيز الطلب على الأكسجين الكيميائي الحيوي في النفايات السائلة من 250 إلى 40 l/mlg من سنة 2012 إلى سنة

	الناجمة عن تلوث مياه الصرف الصحي.	دولار أمريكي		2019؛ _ تم تزويد 10.400 نسمة بمرافق معالجة وتصريف النفايات في خمس جزر.
مشروع تحسين الصرف الصحي شكال داكار بالسنغال.	سيساهم المشروع في تلبية احتياجات مرافق معالجة مياه الصرف الصحي لسكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية في داكار، تحسين ظروف تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في المحيط وبالتالي المساعدة في حماية البيئة، وتقليل فاتورة الطاقة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في كامبيرين.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 83719684 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ91% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 75860338 مليون دولار أمريكي.	2021-2014	ارتفاع نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة إلى مياه الصرف الصحي المجمعة من 19% في عام 2013 إلى 57% في عام 2020 (زيادة القدرة على المعالجة من 19200 d /m3 إلى 52000 d/m3).
إعادة بناء وتوسيع شبكات الصرف الصحي في مدن جولستان وشيرين ويانجيير في منطقة سيرداريا الثلاث بأوزبكستان	يهدف المشروع إلى تحسين تغطية وجودة خدمات الصرف الصحي في مدن جولستان وشيرين ويانجيير الثلاث في منطقة سيرداريا في أوزبكستان. وسيستفيد من المشروع حوالي 140 ألف من سكان المدن من خلال إعادة إعمار وتكوير مرافق معالجة مياه الصرف الصحي، وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ.	قدر المبلغ الإجمالي للمشروع بقيمة 60840000 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ95% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 5776361 مليون دولار أمريكي.	2022-2018	_ معالجة 41000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميا (زيادة من 0% في عام 2018 إلى 80% في عام 2023)؛ _ تم تركيب وتحديث 71 كيلومترا من شبكة الصرف الصحي؛ _ تحسين تغطية الصرف الصحي على المستوى الإقليمي من 25% (2014) إلى 70% (2030)؛ _ انخفاض معدل الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه من 12% (2014) إلى 5% (2030).

Source: **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, p p, 11,12, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 17:30.

الجدول رقم (11.3): مشاريع الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الحية الطبيعية واستخدام الأراضي والإدارة الاستدامة للمياه والصرف الصحي للبنك الإسلامي للتنمية

اسم المشروع	وصف المشروع	مبلغ المشروع	سنوات الصرف	نتائج المشروع
مشروع	يهدف المشروع إلى تحسين	قدر المبلغ الإجمالي	2021-2015	_ تم تطوير 315 هكتارا من مناطق

التنمية الزراعية المندمجة بمحافظتي الكاف والقصرين بتونس	الإنتاج والإنتاجية الزراعية بشكل مستدام والمساهمة الزراعية في تحسين الأمن الغذائي للمشروع من خلال تطوير الإمكانات الزراعية في القصرين، واستعادة الموارد الدخل الريفي ورفاهية السكن المحليين في المناطق الريفية الأكثر اكتئابا من ولايتي الكاف والقصرين.	للمشروع بقيمة 43570000 مليون دولار أمريكي، وتمثلت حصة البنك الإسلامي للتنمية من التمويل بـ79% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 34600000 مليون دولار أمريكي.		الري الجديدة عند اكتمال المشروع؛ _ تم تطوير التشجير على مساحة تزيد عن 3100 هكتار من الأراضي محمية من مخاطر الفيضانات؛ _ إنشاء مشروع مياه ريفي لـ22 مجتمعا؛ _ خلق 2110 منصب عمل دائم للأنشطة الزراعية.

Source: **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, p13, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr, on the date 01/05/2024, at 18:00.

من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية قد اقتصرت على قطاعات محددة ولم تشمل جميع جوانب الاقتصاد الأخضر، ويعود هذا لعدة أسباب استراتيجية وعملية. وفيما يلي شرح لبعض تلك الأسباب:

_ الاحتياجات الملحة للبلدان الأعضاء في جانب الطاقات المتجددة والمياه النظيفة والمناخ منخفض الكربون، جعلت من الضروري على أن يركز البنك استثماراته في هذه القطاعات لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان الأعضاء؛

_ تعتبر القطاعات سالفة الذكر من أهم التوجهات الاستراتيجية لسياسات العالمية التي تشيد بضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتتوافق مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، إذ أنّ التركيز على هذه المجالات يساعد البنك في تحقق تأثير كبير وملموس في تحسين البيئة والحد من الانبعاثات الكربونية في البلدان الأعضاء؛

_ إنّ التركيز على هذه المجالات يعزز التعاون الدولي ويزيد من حجم التمويلات المتاحة للمشروعات الخضراء في البلدان الأعضاء ويوسع الشركات والتمويل المشترك مع المؤسسات الدولية الأخرى؛

_ يحقق الاستثمار في الطاقة المتجددة والنقل النظيف فرصا كبيرة لخلق وظائف مستدامة، مما يؤدي إلى تعزيز جودة حياة الإنسان والبيئة على المدى الطويل؛

_يتمتع البنك الإسلامي للتنمية بخبرة كبيرة في هذا النوع من الاستثمارات، مما يكسبه القدرة على تقديم الدعم الفعال والمؤثر إيجابيا ويضمن تحقيق الأهداف الموضوعة؛

_ غالبا ما تساهم هذه المشاريع في تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، كونها تركز على الاستثمار المسؤول والمستدام.

وعليه يتضح أنّ للبنك الإسلامي للتنمية دور في تمويل الاقتصاد الأخضر من خلال تقديم الدعم المالي لمشاريع متنوعة في مختلف القطاعات، مثل الزراعة والتنمية الريفية، الطاقة، النقل، والمياه والصرف الصحي، عن

طريق استخدام صيغ التمويل الإسلامي التي تمكن البنك من تمويل مشاريع هذه القطاعات التي تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية. إلى جانب ذلك، قام البنك بإصدار صكوك خضراء تستخدم لتمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، التي تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة وتقلل من الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة، مشاريع إعادة تدوير النفايات وإدارة النفايات بشكل فعال، للحد من التلوث، وغيرها من المشاريع التي تسهم في حماية البيئة والحفاظ على المواد الطبيعية.

المبحث الثالث: التمويل الاقتصادي الأخضر للبنك الإسلامي للتنمية: التقييم، التحديات والآفاق

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور فعال ومهم في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية، ولكي يتضح هذا الدور لا بد من التعرف على مختلف الجوانب الإيجابية التي يتمتع بها البنك والتي تمكنه من مواصلة مساهمته في تعزيز مجهوداته المبذولة في هذا المجال، وتحديد المجالات والجوانب التي يمكن تحسينها في أداء البنك، بالإضافة إلى ذلك، يجب التعرف على التحديات المختلفة التي قد تواجه عمل البنك والبحث عن الحلول الفعالة للتغلب عليها، من أجل تحديد المسار المستقبلي للبنك في تمويل مثل هذه المشاريع الخضراء.

المطلب الأول: تقييم أداء البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر

يعتبر تقييم أداء البنك الإسلامي في تمويل الاقتصاد الأخضر أمر مهم، لفهم فعالية سياساته واستراتيجياته المعتمدة في هذا المجال، وفيما يلي ذكر لأهم نقاط القوة التي يتمتع بها البنك إلى جانب نقاط الضعف التي يعاني منها البنك:

أولا: نقاط القوة

إنّ المتمعن في تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال حشد واستغلال موارد التمويل التنموي، يستطيع أن يستخلص الكثير من الدروس، فبعد خمسين عام من تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، اتضح جليا أن هذا النظام الإسلامي المالي ممكن التطبيق وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما ورد فإنّ البنك يعتبر تجربة رائدة وفريدة لدعم البلدان الأعضاء، إذ استطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة تعينه على تحقيق أهدافه، خاصة في مجال استباقية الفقر، يقوم البنك بتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع تنمية الزراعة وتأمين المشاريع التي تستهدف خلق فرص العمالة، كما أنه يولي أهمية كبيرة لتنفيذ مشروعات الحفاظ على البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة والمساعدة الفنية للدعم المؤسسي ودعم القرارات[1].

ويوجه البنك جهوده الحثيثة في تقديم التمويل اللازم للتنمية المستدامة في بلدانه الأعضاء، إذ يدخل في صميم رسالته، ونختص بالذكر هنا في تمويل الاقتصاد الأخضر، إذ خصص البنك سياسة متعلقة بالتمويل الأخضر

[1] بشير عمر محمد فضل الله، "**تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية المستدامة**"، مجمع الفقه الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص17،18 متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/uobf0itf ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/09، على الساعة 11:05.

تهدف إلى دعم القطاعات الخضراء من خلال توجيه جملة من المشاريع والمبادرات تخدم هذا التوجه، كما قدم مجموعة من الأدوات المالية، منها التمويلات العامة التي تستخدم منتجات مالية إسلامية، وقروضا ميسرة، ومنحا. وانطلاقا من رأسمال يناهز 8.5 مليار دولار أمريكي، تمكن البنك من حشد أكثر من 175 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع لبلدانه الأعضاء في مختلف القطاعات، وهذه المشاريع لا تستحدث فرص عمل فحسب بل تأسس أيضا للتنمية وتوليد بيئة نظيفة ومستقرة على المدى البعيد. ونظرا لما للبنى التحتية من أهمية كبيرة، فإنّها تحظى بالنصيب الأكبر من هذا التمويل بنسبة تزيد عن 64%[1]. وتستحوذ الطاقة المتجددة على الحيز الأكبر من أنشطة البنك بحجم تمويلات يتجاوز 3 مليارات دولار، مع توسع البنك في إصدار الصكوك الخضراء من أجل تمويل المشاريع الخضراء بدوله الأعضاء[2].

ومن أبرز الالتفاتات التي تحسب لصالح البنك، هو إطلاقه "للبرنامج الخماسي للرئيس" سنة 2017، إذ يعتبر نقطة تحول جذرية مؤسسية، جدد به البنك سياساته وتوجهاته وأهدافه تماشيا مع التوجه العالمي الذي يدعم الاستدامة والتعافي الأخضر، وبهذا اعتمد البنك نموذج عمل مختلف يجعله أكثر استباقا وتكيفا ومرونة، ويضع "البرنامج الخماسي للرئيس" السياسات والاستراتيجيات الجيدة في صلب نموذج العمل الجيد للبنك، وهو برنامج يقوم على تعزيز تنافسية البلدان الأعضاء في القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها هذه البلدان بميزة نسبية، كما تحصل البنك على جائزة من "مجلة أخبار التمويل الإسلامي" لسنة 2021 لصفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي، الاستثمار المسؤول اجتماعيا، المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، عن الصكوك المستدامة للبنك، وهذا يبين أنّ البنك الإسلامي للتنمية يسعى من خلال مباراته لتمويل المشاريع الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة[3].

ثانيا: نقاط الضعف

رغم الجهود الكبيرة التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الخضراء، إلا أنّ هناك بعض نقاط الضعف التي أثرت سلبا على فعالية واستدامة هذه المشاريع، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

ـ وجه البنك الإسلامي للتنمية مختلف استثماراته الخضراء في تمويل مختصر على أربع قطاعات تمثلت في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، الطاقة المتجددة، النقل النظيف، المياه والصرف الصحي، من مجمل عشر قطاعات الاقتصاد الأخضر؛

---

[1] **"دور وتأثير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مساعدة المغرب وغيره من البلدان الأعضاء على تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة"**، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ النشر: 2023/10/18، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/Ok9CbxkW ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/09، على الساعة: 10:17.

[2] **"البنك الإسلامي للتنمية يواجه تحديات النمو لأعضائه بخطة من سبعة أهداف"**، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 2022/11/21، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/K0gQB7Qy ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/09، على الساعة: 14:32.

[3] **" الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة البرنامج الخماسي للرئيس –التقدم والإنجازات"**، مرجع سبق ذكره، ص1.

_تم تمويل العديد من المشاريع الخضراء من طرف البنك، إلا أنه لم يتم توضيح أو ذكر تفاصيل طرق التمويل المحددة في معظم مشروع؛

_ في بعض الحالات، كان هناك قصور من طرف البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص التقييمات البيئية والاجتماعية لأوضاع البلدان الأعضاء، مما تسبب في حدوث مشكلات بيئية لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب وهذا راجع لعدم وضوح وغياب الشفافية في الوثائق والمستندات المقدمة من طرف البلدان الأعضاء؛

_ عدم توفر التقنيات والتكنولوجيا المناسبة في بعض المشاريع مما أدى لوجود صعوبات في التشغيل والصيانة وأثر على استدامة المشاريع.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر

يواجه البنك الإسلامي للتنمية العديد من التحديات عند قيامه بأعماله وممارسة دوره المتمثل في دعم البلدان الأعضاء لتحقيق النمو المستدام وأهدافهم المسطرة. من أبرز هذه التحديات[1]:

أولا: التحديات السياسية والتشريعية

من أكبر التحديات التي تواجه البنك الإسلامي للتنمية في ممارسة نشاطه الإنمائي، هي قناعة حكومات البلدان الأعضاء بضرورة وجدوى السياسات الإنمائية والقطاعية الموضوعة من طرف البنك من أجل إحداث التنمية المستدامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التشريعات القانونية لأغلب البلدان الأعضاء قد تعرقل تنفيذ بعض المشروعات فيها، بالإضافة إلى أنّ معظم البلدان الأعضاء تعاني من صراعات ونزاعات داخلية وعدم الاستقرار، هذه الأوضاع السياسية لا تجعل الهدف التنموي المستدام من أولوياتها، مما قد يخلق فرص ضائعة لإقامة مختلف المشاريع الخضراء في تلك البلدان. تتطلب هذه التحديات جهود متواصلة من البنك لتعزيز التعاون مع حكومات البلدان الأعضاء، ومحاولة الفهم الجيد لوضعيتها الاقتصادية والسياسية لضمان نجاح مشروعات التنمية المستدامة.

إضافة إلى عدم مواكبة هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية للتطور السريع في أعمال واستثمارات البنك التنموية، وخاصة منها تلك المتعلقة بالمشاريع الخضراء كونها توجه تمويلي حديث الظهور.

ثانيا: تحديات الابتكار والتقنيات

من أكبر التحديات هو قدرة إدارات البحوث التابعة للبنك الإسلامي للتنمية في تطوير أدوات مالية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، تمثل موانعا لاستيعاب السيولة، وتستجيب في ذات الوقت للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، فالمنتجات المتداولة الآن للتمويل قصير الأجل المتمثلة في المرابحة ومشتقاتها، وتلك التي تعنى

---

[1] بالاعتماد على كل من:

_ بشير عمر محمد فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص 21-23.

_"**تقرير تحديات التنمية في العالم نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية**"، منظمة الأمم المتحدة، لبنان، 2022، ص37، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/gUDEg44J ، تم الاطلاع في تاريخ: 2024/05/09، على الساعة: 11:04.

بالتمويل متوسط وطويل الأجل كالإجارة والبيع لأجل والاستصناع وبيع السلم ونحو ذلك، لا تفي بالحاجة المتزايدة لمثل هذا النوع من التمويل.

ومن جهة أخرى، فإنّ العالم اليوم يتجه إلى ما يسمى بالعولمة واقتصاد المعرفة، وكما هو معروف فإنّ أغلبية البلدان الأعضاء هي بلدان نامية تفتقر للتكنولوجيا الحديثة التي يمكن أنّ توظفها في مجال الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر مكلف في هذا الجانب لوجوب توفر التقنيات والآليات المتطورة التي تمكن من تحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات. وهذا ما يشكل تحديا تنافسيا للبنك في نمكنه من التوفير والاستغلال الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.

ثالثا: التحديات البيئية، التنظيمية والمؤسسية

تشكل الاستدامة البيئية مصدر قلق عالمي بارز، إذ لم تظهر مختلف المناطق سوى قدر ضئيل من علامات التقدم فيها، وحسبما كان متوقعا، يسجل عبئ زيادة تغير المناخ وكثافة الطاقة بالنسبة لأمريكا الشمالية معدلات أعلى من مناطق الأخرى، وبدرجة أقل بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى، بينما يشكل عبء تردي الصحة البيئية الشاغل الأساسي بالنسبة للمناطق النامية. ولم تسجل أي منطقة في العالم درجة منخفضة أو منخفضة جدا على دليل الاستدامة البيئية، ما يسلط الضوء على خطورة التحديات ذات الصلة، وتواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى مستوى من التحديات، ما يعزى بشكل أساسي إلى درجاتها المرتفعة جدا فيما يتعلق ببعد الصحة البيئية. وتواجه أوروبا وآسيا الوسطى أقل قدر من التحديات في هذا المجال. وبهذا يصعب على البنك تدارك التحديات البيئة البلدان الأعضاء.

أما بالنسبة للتحديات التنظيمية والمؤسسية فيعاني البنك الإسلامي للتنمية من صغر حجم رأسماله ومحدودية موجوداته نظرا لدور التنموي الذي يقوم به في البلدان الأعضاء، ولما كان حجم رأس المال يمثل عنصرا أساسيا في القدرة على المنافسة مع مؤسسات التمويل الأخرى، فإنه يتوجب على البنك أنّ يسعى لزيادة رأسماله أو أنّ يدخل في عملية الاندماجيات لتكون مؤسسات مالية ذات رأسمال ضخم يتناسب مع نشاطاته التنموية.

رابعا: التحديات التمويلية

يواجه البنك الإسلامي للتنمية تحديات في توفير التمويل الكافي للمشاريع الخضراء، وهذا راجع لصغر حجم السوق المالي الإسلامي غير القادر على تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لتنفيذ المشاريع البيئية وتكلفتها المتزايدة. كما أنّ البنك غير قادر على الولوج إلى سوق المال التقليدي وذلك لعدم انضباط السوق بالضوابط الشرعية، والمحاولات القليلة نسبيا لإصدار صكوك إسلامية، رغم نجاحها فإنّها واجهت معضلة غياب السوق الثانوية التي تسمح بتداول تلك الأوراق المالية.

المطلب الثالث: مستقبل وآفاق البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر

يعتمد البنك الإسلامي للتنمية على استراتيجيات وخطط طويلة الأجل تعكس التزام البنك بدعم الاقتصاد الأخضر في الدول الأعضاء. حيث اتفق محافظو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على ثلاث أولويات رئيسية لمواجهة التحديات العالمية المتتالية، تمثلت في: تعزيز الانتعاش، والحد من الفقر مع بناء القدرة على الصمود،

وتحفيز النمو الاقتصادي المتصالح مع البيئة. مثلت هذه البنود ملامح استراتيجية البنك للفترة 2023-2025 على أن ينصب نشاط البنك لثلاث سنوات المقبلة، على ركيزتين رئيسيتين هما: البنى التحتية الخضراء والمستدامة القادرة على الصمود، والتنمية الشاملة لرأس المال البشري. وناقش المحافظون، تداعيات الأزمة الغذائية التي يواجهها نحو 300 مليون شخص، لاسيما الأسر ذات الدخل المنخفض، وحثوا البنك على اتخاذ مبادرة للإسهام في التغلب على هذه الأزمة[1].

واستجابة للتحديات الناشئة، أعاد البنك مواءمة استراتيجيته للفترة 2023-2025 والتي تهدف إلى تعزيز تأثير الحماية الاجتماعية والمساعدة في تعزيز تنمية رأس المال البشري، ودفع النمو الاقتصادي الأخضر، ومعالجة الفقر، وبناء القدرة على الصعود. كما أعلنت مجموعة التنسيق العربية عن حزمة تمويل العمل المناخي بقيمة 24 مليار دولار أمريكي للسنوات الثماني المقبلة. ستساهم مجموعة البنك في هذه الحزمة بمبلغ 13مليار دولار أمريكي بين عامي 2023-2030. وأضاف البنك ملتزم بزيادة حصة تمويل المشاريع المتصالحة مع المناخ زيادة معتبرة في كل عملياته وتدخلاته حتى تصل إلى النسبة المستهدفة 35% بحلول 2025، علما أن التمويل المناخي الحالي يمثل 31% من إجمالي تمويلاتها[2].

يعمل البنك الإسلامي للتنمية مع باقي الكيانات التي تنتمي لمجموعة البنك من أجل مستقبل مستدام، ولهذا اعتمد خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 اعتمادا تاما، وتم دمج هذه الأهداف في برامج عمل البنك بطريقة رسمية، وربط تدخلاته في البلدان الأعضاء أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعطي صورة واضحة عن الطريقة التي يضفي بها موارده قيمة مضافة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[3].

من خلال ما سبق ينعكس الأداء التنموي المستدام للبنك الإسلامي للتنمية في المشاريع والبرامج الموضوعة والموجهة لتحقيق بيئة خضراء ونظيفة، تسعى لتقليل من التأثيرات البيئية السلبية، ومن أبرز إنجازات البنك في هذا المجال إقامة مشاريع بنية تحتية تهتم بالاستدامة وتساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية في الجو، إضافة إلى ذلك يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أول بنك إسلامي يصدر هذا الحجم من الصكوك الخضراء والمستدامة، كما أبرم البنك شراكات مع منظمات دولية كبيرة من أجل تعزيز التمويل الأخضر الإسلامي. ومع ذلك، فإنه يواجه مجموعة من التحديات شملت عدة جوانب منها البيئية، التمويلية، التنظيمية، التقنية، والمؤسسي، وغيرها من التحديات، والتي تستدعي إيجاد حلول لها من أجل مستقبل أكثر مرونة وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة والخضراء في البلدان الأعضاء، مع الحفاظ على التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] بشير عمر محمد فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] "**نوه باستجابة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للأزمات التي تواجه العالم الجاسر يخاطب الجلسة الوزارية ال38 ل"الكوميسك""**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/hqp2sqR7 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2024/05/09، على الساعة: 10:18.

[3] " **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة البرنامج الخماسي للرئيس –التقدم والإنجازات**، مرجع سبق ذكره، ص1.

خلاصة:

يعمل البنك الإسلامي للتنمية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي يتجنب أي تمويلات تتعارض مع تلك المبادئ، مثل التمويلات التي تتضمن الفائدة أو الاستثمارات في الأنشطة غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، يحرص على استبعاد التمويلات التي قد تلحق ضررا بالبيئة. يعكس هذا التزام البنك بالاستدامة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، وبالتالي تعزيز الرفاهية العامة للمجتمعات.

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل المشاريع الخضراء من خلال الاستثمار في القطاعات باستخدام مجموعة من الصيغ التمويلية إلى جانب الصكوك الخضراء، ويظهر ذلك في:

- قطاع الزراعة والتنمية الريفية، حيث يعمل البنك على تشجيع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة والقادرة على الصمود من أجل توفير فرص العمل والأمن الغذائي.
- قطاع الطاقة، من خلال تحسين ودعم الوصول إلى الطاقة، وتشجيع ودعم الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتعزيز كفاءة الطاقة في توليدها وتوزيعها.
- قطاع النقل النظيف، يتم تمويل مشاريع النقل العام المستدام وتحسين البنية التحتية للنقل والتحول إلى وسائل نقل صديقة للبيئة. ومن أمثلة ذلك الاستثمار في النقل بالسكك الحديدية الكهربائية وغيرها من المشاريع.
- قطاع المياه والصرف الصحي، يتم دعم مشاريع تحسين إدارة المياه وتوفير مياه نظيفة للشرب واستخدامها للزراعة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والمشاريع المتعلقة بالوقاية من الفيضانات في حالة العواصف مثل أنظمة تصريف المياه الفعالة في المناطق الحضرية.

يكتسب البنك الإسلامي للتنمية نقاط قوة تجعله رائدا في مجال تمويل الاقتصاد الأخضر، حيث تساهم استراتيجياته في دعمه من خلال سياسته القطاعية في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن البنك لديه نقاط ضعف حيث شهد بعض التقصير فيما يخص بعض التقييمات البيئية التي لم تواف الحد المطلوب، بالإضافة لكونه لم يحدد نوع الصيغة التي مول بيها العديد من المشاريع، كما اقتصر تمويله على بعض قطاعات الاقتصاد الأخضر ولم يمس كافة القطاعات وهو ما يجب مراعاته من أجل تحديد مستقبل البنك لكي يستمر في ممارسة أعماله وأداء دوره في مساندة بلدان الأعضاء.

الخاتمة

حققت البنوك الإسلامية تطورا بارزا في القطاع المالي والبنكي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أثبتت قوتها على التصدي للأزمات مقارنة بنظيرتها التقليدية، ويعود ذلك أساسا لالتزامها بتمويل الاقتصاد الحقيقي وعدم المتاجرة بالنقود والتزامها التام بأحكام الشريعة محاولة عند القيام بنشاطاتها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع مبادئ الإسلام، وهذا يميزها عن البنوك التقليدية التي تعمل على جذب ودائع المدخرين من خلال تقديم أسعار الفائدة، فتجمع الموارد من الوحدات ذات الفائض وتمنحها إلى أصحاب العجز مقابل سعر فائدة أكبر.

تعتمد البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الإسلامي المستندة على عقود المشاركات والبيوع، هذه الصيغ ليست فقط أدوات تمويلية، بل تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة التجارية، مما يجعلها مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد الحقيقي.

يعتبر الاقتصاد الأخضر نهجا أساسيا لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وصديق للبيئة. يتم من خلاله التركيز على الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، والتقليل من الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الطاقة المستدامة. بهذا الشكل نجد توافق بين مبادئ كل من البنوك الإسلامية والاقتصاد الأخضر، إذ تتماشى أهداف كليهما في الأخذ بالاعتبارات البيئية عند ممارسة النشاط الاقتصادي. لذلك تسهم البنوك الإسلامية من خلال تقديم التمويل والدعم للمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى الاستدامة البيئية. وهذا يساهم في تطوير استراتيجيات جديدة لتمويل الاقتصاد الأخضر وتعزيز الشراكات بين البنوك الإسلامية والجهات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

ووفقا لهذا النهج، يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل الاقتصاد الأخضر للبلدان الأعضاء من خلال مجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة التي تتماشى مع الاستثمارات الخضراء. مثل صيغة الاستصناع، وصيغة المرابحة والإجارة، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الصكوك الخضراء كوسيلة مهمة أخرى لتمويل مثل هذه المشاريع. فمن خلال هذه الأساليب التمويلية، يساهم البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية.

أولا: اختبار الفرضيات.

بناء على ما تم تقديمه سابقا من تحليل وتفسير البيانات وتقييم النتائج، تم التوصل اختبار صحة الفرضيات المطروحة والتي سيتم عرضها كالآتي:

- **الفرضية الأولى: "تتميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بالتزامها بالضوابط الشرعية".**

بناء على ما سبق نجد أنّ الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لا يقتصر على التزامها بالضوابط الشرعية فقط، وإنما يشمل أيضا تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية عند ممارسة نشاطها، **وعليه نقوم بإثبات صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضة الثانية: "يتطلب التغلب على مشكلة تمويل الاقتصاد الأخضر تبني استراتيجيات متعددة تشمل الجوانب التنظيمية والمالية والتثقيفية".**

أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن التغلب على مشكلة تمويل الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية، وذلك بوضع قوانين ولوائح تحدد أولويات الاستثمار والإنفاق في المجالات التي تدعم تخضير القطاعات الاقتصادية، مع تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين في مشاريع الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى تطوير منتجات مالية مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك الخضراء. كما يجب نشر الوعي بين المؤسسات المالية والمستثمرين حول أهمية الاقتصاد الأخضر، وتشجيع التعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات البيئية لتبادل المعرفة والخبرات. **وعليه نقوم بإثبات صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة: "يعتمد البنك الإسلامي للتنمية على أساليب تمويلية خاصة في تمويل المشاريع الخضراء ".**

بناء على المعلومات السابقة يتضح أنّ البنك الإسلامي للتنمية قد اعتمد على نفس أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة في بقية البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الخضراء حيث أنه اعتمد على كل من صيغة الاستصناع، المرابحة، الإجارة والمضاربة المقيدة، بالإضافة إلى الصكوك الخضراء، **وعليه نقوم بنفي الفرضية الثالثة.**

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال هذه الدراسة في جوانبها النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يتم إيجاز كالآتي:

- ✓ توفر البنوك الإسلامية بدائل مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد الذين يرغبون في تجنب التعامل بالربا؛
- ✓ تتميز البنوك الإسلامية بميزة أنّ نشاطاتها وأعمالها تقوم على مبدأ الغرم بالغنم، يعكس هذا المبدأ العدالة المالية وتقديم فرص متكافئة للجميع؛
- ✓ تعمل البنوك الإسلامية على توظيف أموالها بالاعتماد على مجموعة من الصيغ التمويلية متعددة، فهناك صيغ قائمة على المشاركات وهناك صيغ المداينات وصيغ التمويل التكافلي؛
- ✓ تقوم البنوك الإسلامية بدور اقتصادي واجتماعي مهم في المجتمعات التي تعمل فيها، من خلال تمويل الاستثمارات الحقيقية ودعم المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الشفافية والعدالة المالية؛
- ✓ نتيجة للتغيرات والتطورات البيئية الخطيرة التي لم يسبق للعالم أن عرفها، أصبح من الضروري التفكير في بدائل تعزز الاستدامة وتحافظ على البيئة. ومن هنا جاء التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ يعتبر الاقتصاد الأخضر من المواضيع المعاصرة، لذلك لا يوجد تعريف واضح ودقيق كونه مصطلح حديث النشأة؛
- ✓ يشمل الاقتصاد الأخضر عشر قطاعات تهدف إلى حماية البيئية واستدامتها؛
- ✓ تقوم البنوك الإسلامية بدور حيوي في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تراعي المبادئ البيئية والمستدامة؛

- ✓ تساهم صيغ التمويل الإسلامي بكل أشكالها في تمويل المشاريع الخضراء، فهي تمثل أسلوب مالي مثالي لتمويل هذه المشاريع؛
- ✓ يلاحظ على عضوية البنك الإسلامي للتنمية أنّها في تزايد مستمر على مر السنوات، حيث ارتفعت من 22 دولة سنة 1957 إلى 57 دولة سنة 2022، منتشرة في أربع قارات أمريكا اللاتينية، أوروبا، أفريقيا، آسيا؛
- ✓ من أبرز إنجازات البنك في مجال الاقتصاد الأخضر إقامة مشاريع بنية تحتية تهتم بالاستدامة وتساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية في الجو؛
- ✓ تعتبر صيغة الاستصناع الأداة التمويلية الأكثر استخداما من قبل البنك الإسلامي للتنمية، نظرا لانخفاض تكلفتها، فإنها تساعد في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء منخفضة الدخل؛
- ✓ يستخدم البنك الإسلامي للتنمية صيغة المرابحة والتي تعتبر وسيلة فعالة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء من خلال شراء الأصول أو السلع وبيعها بربح محدد مسبقا؛
- ✓ يستخدم البنك الإسلامي للتنمية صيغة الإجارة التي تدعم الأصول البيئية عبر تأجيرها مع خيار تملكها في نهاية العقد، مما يسهم في تمويل المشاريع طويلة الأجل مثل محطات الطاقة الشمسية والرياح؛
- ✓ يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإصدار الصكوك الخضراء، والتي تستخدم لتمويل مشاريع مستدامة بيئيا؛
- ✓ افتقار بعض المناطق إلى الخدمات الصحية والمياه النظيفة ونقص كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة؛
- ✓ التحول نحو الاقتصاد الأخضر قد يرغم البلدان الأعضاء على التخلي عن الأنشطة الاقتصادية مرتفعة العائد لكنها تضر بالبيئة.

ثالثا: اقتراحات الدراسة.

بناءً على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ العمل على زيادة الوعي والمعرفة الجيدة بالمنتجات المالية الإسلامية وآليات تطبيقها لتعزيز فهم المجتمعات الإسلامية حول عمل هذه المنتجات لتحفيزهم على استخدامها وتطبيقها بشكل كبير؛
- ✓ التحدي الأكبر للبنوك الإسلامية يتمثل في أنها تعتمد على مناهج الشريعة الإسلامية، مما قد يحد من قدرتها على العمل وتحقيق أهدافها، بالإضافة لإجلاء صورة الإسلام وإبرازه بشكل فعال. يتطلب ذلك التضامن والتنسيق المحكم والجيد بين المجتمعات الإسلامية لإبراز دور وعمل هذه البنوك؛
- ✓ العمل على تأسيس هيئة دولية وإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات حول الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ يجب على البنوك الإسلامية أن تعطي الأولوية في عملية التمويل للمشروعات البيئية؛
- ✓ رغم الجهود الكبيرة التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية لدعم المشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء، إلا أن تلك الجهود تعتبر متواضعة مقارنة بحجم المشاكل واحتياجات هذه البلدان، لذلك يجب على البنك الإسلامي للتنمية :

- تخصيص موارد مالية أكبر لدعم المشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء؛
- تنفيذ مشاريع خضراء على نطاق أوسع تشمل مجالات متعددة؛
- توفير خبرات وتقديم تكنولوجيات حديثة للبلدان الأعضاء لمساعدتها على تبني حلول مبتكرة؛
- نشر الوعي البيئي من خلال تقديم برامج توعية وتثقيفية حول أهمية الاستدامة البيئية وفوائد المشاريع الخضراء؛
- ضرورة إيجاد حلول متنوعة في استخدام مختلف صيغ التمويل الإسلامي من قبل البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، لأن كل صيغة لها مميزات تتناسب مع احتياجات ومتطلبات معينة.

رابعا: آفاق الدراسة.

لقد جاءت هذه الدراسة بغرض تبيان دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر، ليبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية والتي يمكن أن تكون امتدادا أوسعا للدراسة نذكر منها:

- ✍ أثر التوجه نحو البنوك الإسلامية الخضراء على اقتصاديات الدول النامية؛
- ✍ الهندسة المالية الإسلامية كآلية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر؛
- ✍ دور البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

I. القرآن الكريم

1. الآية 110 من سورة البقرة.
2. الآية 275 من سورة البقرة.
3. الآية 23 من سورة الإسراء.
4. الآية 19 من سورة النمل.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عباده، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2008.
2. أحمد الشرباصي، "**المعجم الاقتصادي الإسلامي**"، دار الجيل، ط1، لبنان، 1981.
3. أحمد سليمان خصاونه،"**المصارف الإسلامية**"، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2008.
4. أشرف محمد داوبة، " **صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية**"، دار السلامة، ط2، مصر، 2006.
5. أنطوان نعمة، عصام مدور، لويس عجيل، وآخرون، " **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**"، دار المشرق، ط3، لبنان، 2008.
6. إياد عبد الفتاح نسور، "**أساسيات الاقتصاد الكلي**"، دار صفاء، ط2، الأردن، 2014.
7. بن ابراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2012.
8. بن حدو فؤاد، "**البنوك الإسلامية والأزمة الآلية العالمية**"، الناشر ألفا للوثائق، ط1، الجزائر، 2018.
9. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، دار وائل، ط1، الأردن، 2010.
10. حسين محمد سمحان، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2013.
11. حمدي عبد الحميد كشك، "**الإلزام بالوعد في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة فقهية تطبيقية)**"، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، مصر،2017.
12. حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية –أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**"، دار اليازوني، ط1، الأردن، 2011.
13. خوني رابح، حساني رقية،" **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دار الراية، ط1، الأردن، 2015.
14. رفيق يونس المصري، "**التمويل الإسلامي**"، دار القلم، ط1، سوريا، 2012.
15. رقية عبد الحميد شرون، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**"، دار وائل، ط1، 2018.
16. سالم علي سالم صبران البريكي، " **أثر صيغ التمويل الإسلامي**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2018.
17. شهاب أحمد سعيد العزعزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2012.
18. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، "**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2015.

19.صادق راشد الشمري، "**أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**"، دار اليازوني، ط1، الأردن، 2011.
20.عايد فضل الشعراوي، "**المصارف الإسلامية**"، الدار الجامعية، ط2، لبنان، 2007.
21.عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2015.
22.عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، دار أسامة، ط1، الأردن، 1998.
23.عبد المجيد قدي، "**تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**"، جمعية التراث، ط1، الجزائر، 2002.
24.عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**"، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2014.
25.عجة الجيلالي، "**عقد المضاربة في المصارف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية**"، دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، 2006.
26.علي سيد إسماعيل، **معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات لمالية المعاصرة**"، دار حميثرا، ط1، مصر، 2019.
27.علي عبودي نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
28.قتيبة عبد الرحمن العاني، " **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2013.
29.محمد الزحيلي، "**موسوعة قضايا الإسلامية معاصرة**"، دار المكتبي، ط1، ج6، سوريا، 2009.
30.محمد أيوب، "**النظام المالي في الإسلام**، أكاديمية إنترناشيونال، بدون طبعة، لبنان، 2009.
31.محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، "**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، 2011.
32.محمد عبد الحميد فرحان، "**مقدمة في المصارف الإسلامية**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2020.
33.محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، "**الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**"، دار النفاس، ط1، الأردن، 2000.
34.محمد عبد الله شاهين، " **اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**"، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، مصر، 2014.
35.محمد عثمان بشير، "**المعاملات المالية المعاصرة**"، دار النفاس، ط6، الأردن، 2007.
36.محمد فتحي محمد العتربي، " **فقه المصارف الإسلامي بين المقاصد والوسائل**"، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2012.
37.محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية –أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها لمصرفية–**"، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2008.
38.محمد محمود المكاوي، "**البنوك الإسلامية النظرية– التطبيق– التطوير**"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2012.
39.محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، دار وائل، ط3، الأردن، 2013.
40.محمود حسنى الزيني، "**عقد المرابحة في الفقه الإسلامي**"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012.
41.نزيه حماد، "**معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**"، دار البشير، ط1، السعودية، 2008.

42. نعيم حسين، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، دار ومكتبة الكندي، ط1، عمان، 2015.
43. نعيم نمر داوود، " **نحو اقتصاد إسلامي**"، دار البداية، ط1، الأردن، 2012.
44. هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، "**الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**"، دار الأيام، ط1، الأردن، 2016.
45. هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، "**تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية** "، دار النفائس، ط1، الأردن، 2016.
46. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "**الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي تجارب إفريقية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، مصر، 2014.
47. هيا جميل بشارات، "**التمويل المصرفي الإسلامي**"، دار النفائس، ط1، الأردن، 2008.
48. وائل عربيات، "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (النظرية والتطبيق)**"، دار الثقافة، ط1، الأردن، 2006.
49. ياسر نصر الله محمد، "**الواقع الممول في الاقتصاد الإسلامي**"، مؤسسة شباب، بدون طبيعة، مصر، 2018.
50. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2014.

II. الأطروحات والمذكرات

أ. أطروحات الدكتوراه.

1. إبراهيم كاطع علو الجزراني، "**الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين، البرازيل والعراق)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
2. أبو محيميد موسى عمر مبارك، "**مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2008.
3. أسمع سفيان، "**التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –الواقع والآفاق–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022.
4. أمحمد برابح، "**الاقتصاد الأخضر في الجزائر: تشخيص**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2021.
5. تيقان عبد اللطيف، " **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017.
6. زكري بوحصان، "**المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.

7. عبد الواحد غردة، "**دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
8. فاطمة الزهراء عبادي، "**نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
9. قعيد لطيفة، ""**تطور السياحة الخضراء لمواكبة التغيرات العالمية البيئية في قطاع السياحة –دراسة بعض النماذج العالمية مع الإشارة إلى إمارة دبي–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.
10. ليلى جودي، "**دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
11. مخلوفي طارق، "**متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020.
12. مولاي مصطفى بوشنتوف، "**دور الصيرفة الخضراء في تحسين الأداء المصرفي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست، الجزائر، 2023.

ب . مذكرات الماجستير.

1. إيمان عبد الرحيم كاظم، " **الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
2. الجيلالي بهار، "**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.
3. طبيبل عبد السلام، " **البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –دالي براهيم–، الجزائر، 2010.
4. عبد القادر عوينان، "**تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.
5. محمد عبد الغفار منتهي، "**الاقتصاد الأخضر ودوره في الحد من ظاهرة الفقر–دراسة تحليلية–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، قبرص، تركيا، 2021.

III. الملتقيات:

1. خالد بن جلول، موسى بخاخشة، عبد المالك بوضياف، "**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالية لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، يومي 10-11 ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

2. خليدة محمد بلكبير، عقيلة أقنيني، " **الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيق في الدول العربية**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، يومي13-14 مارس2012، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر.

3. منير سلامي، منى مسغوني، "**إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

IV. المجلات:

1. أحلام منصور، عبد المجيد قدي، "**مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**"، "مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد02، المجلد20، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

2. إسراء موسى المومني، الكيلاني عبد الرحمان إبراهيم، "**التمييز بين العملاء في المصارف الإسلامية**"، "علوم الشريعة والقانون"، العدد04، المجلد45، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن، 2018.

3. افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد، "**المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**"، "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، العدد31، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.

4. أمينة بديار، لخضر بكريتي، "**دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر**"، "مجلة أفاق البحوث والدراسات سداسية دولية محكمة"، العدد04، المجلد02، المركز الجامعي إيليزي، إيليزي، الجزائر، 2019.

5. حازم السيد حلمى عطوة مجاهد، "**دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة**"، " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، العدد70، المجلد09، جامعة المنصورة، مصر، 2019.

6. حافظ زحل، عمر الشريف، "**أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**"، "مجلة اقتصاد المال والأعمال"، العدد02، المجلد03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

7. خديجة سعيدي، "**صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا–**"، "مجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية والقانون"، العدد06، المجلد01، المركز الجامعي بالحاج شغيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2017.

8. خيرة لعربي، "**النقل الحضري المستدام**"، "مجلة قانون النقل والنشاطات الميدانية"، العدد01، المجلد07، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2020.

9. زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة، "**استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجيهها نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية**"، "مجلة الاستراتيجية والتنمية"، العدد01، المجلد10، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

10. سمر هارون، "**الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين**"، "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، العدد02، المجلد06، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

11. سمية بن علي، وفاء حمدوش، "**الصكوك الخضراء خيار تمويلي مستحدث لدعم المشاريع الصديقة للبيئة: دراسة لبعض النماذج عن تجربة إندونيسيا**"، "مجلة الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي"، العدد02، المجلد15، المدرسة العليا للتجارة، تيبازة، الجزائر، 2021.

12. عادل بن صالح، "**الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**"، "مجلة قانون العمل والتشغيل"، العدد02، المجلد05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

13. عبد الله بن محمد المالكي، "**التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية**"، "المجلة العربية للإدارة"، العدد04، المجلد37، جامعة الملك سعود، السعودية، 2017.

14. عبير محمود عبد الحكيم، "**الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة**"، "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة"، العدد02، جامعة عين الشمس، مصر، 2016.

15. فاطمة لعلمي، خليفة الحاج، "**الطاقات الخضراء كبديل للطاقات التقليدية في توليد الطاقة الكهربائية وحماية البيئة: حالة الجزائر**"، "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد01، المجلد06، جامعة طهاري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

16. كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، "**أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة –الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا–**"، "مجلة الاقتصاد الجديد"، العدد01، المجلد10، المركز الجامعي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2019.

17. كمال كاظم جواد، "**سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، "مجلة جامعة كربلاء العربية"، العدد01، المجلد15، جامعة كربلاء، العراق، 2017.

18. مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، "**الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، "مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة"، العدد02، المجلد04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

19. مصطفى العرابي، ندير طوربيا، "**دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان نموذجا**" "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد02، المجلد05، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2019.

20. مصطفى محمود عبد السلام، "**آلية مقترحة لتمويل الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء**"، "المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، العدد01، المجلد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.

21. منى طواهرية، "**المباني الخضراء مدخل استراتيجي لمستقبل مستدام**"، "مجلة آفاق العلوم"، العدد11، المجلد03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

22. ناصر محمد ناصر الجعوان، "**تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة –رؤية علمية تربوية–**"، المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية"، العدد06، المجلد03، أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب، السعودية، 2022.

23. نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسين، "**الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم**"، "مجلة العلوم التربوية"، العدد03، المجلد22، جامعة القاهرة، مصر، 2014.

24. نورة محمد الشملان، عبد الجبار أحمد الطيب، "**واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحمايته الجنائية**"، "مجلة جامعة العين للأعمال والقانون"، العدد07، المجلد02، جامعة العين، البحرين، 2023.

V. مواقع الأنترنيت:

1. إبراهيم حسين حسني إبراهيم، "**الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**"، 2023، متاح على الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz/books?id=Ud_iEAAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%B6%D8%B1&hl=fr&newbks=1&.
2. "**الإنجازات الأساسية خلال سنة 2019**"، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2019، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/lnqHrBPn .
3. "**البنك الإسلامي للتنمية يواجه تحديات النمو لأعضائه بخطة من سبعة أهداف**"، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 2022/11/21، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/K0gQB7Qy.
4. "**البيئة في النظام المتعدد الأطراف: الاقتصاد الأخضر**"، برنامج الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، إندونيسيا، 24-26 فيفري 2010، متاح على الموقع الإلكتروني : https://2u.pw/UlgqHx7n.
5. "**الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة البرنامج الخماسي للرئيس –التقدم والإنجازات-**"، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/KyAPZq0g.
6. "**المسؤولية المجتمعية لدى بنك البلاد**"، متاح على الموقع الرسمي لبنك البلاد: www.bankalbilad.com/ar/about/social-responsibility/Pages/albilad-mubadara.aspx.
7. بشير عمر محمد فضل الله، "**تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية المستدامة**"، مجمع الفقه الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2006، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/uobf0itf.
8. "**بنك قطر الدولي الإسلامي ينشر الإطار الأول للتمويل المستدام**"، متاح على الموقع الرسمي لبنك قطر الدولي الإسلامي: https://2u.pw/owznh5jm.
9. "**تقرير الاستدامة**"، بنك دبي الإسلامي، تقرير سنوي لسنة2023، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، https://2u.pw/ke5Vw5z9.
10. "**تقرير تحديات التنمية في العالم نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية**"، منظمة الأمم المتحدة، لبنان، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/gUDEg44J.
11. "**تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**"، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2018، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع الإلكتروني:https://2u.pw/xasTtrjl .
12. "**دور وتأثير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مساعدة المغرب وغيره من البلدان الأعضاء على تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة**"، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ النشر: 2023/10/18، متاح على الموقع الإلكتروني :https://2u.pw/Ok9CbxkW .
13. شيرين محمد، "**شراكة استراتيجية بين بنك أبو ظبي التجاري مصر وشنايدر إلكتريك لتمويل مشروعات خضراء ومستدامة في مصر**"، جريدة العالم اليوم، مصر، 2024/02/13. متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/0PJF0E.
14. فاطمة بكدي، "**الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق**"، مركز الكتاب الأكاديمي، بدون طبعة، عمان، 2019، متاح على الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz/books?id=8qfiDwAAQBAJ&.

15. "**فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة** "، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 2019، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/GCmuN497.

16. "**ما بعد الصيرفة**"، المصرف الراجحي، التقرير السنوي لسنة 2021، المملكة العربية السعودية، ، متاح على الموقع الرسمي لمصرف الراجحي: https://www.alrajhibank.com.sa/-/media/Project/AlrajhiPWS/Shared/Home/about-alrajhi-bank/Investor_Relation/Annual-Reports/AlRajhiBank_2021_Arabic.pdf.

17. "**مجلس المديرين التنفيذيين**"، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية: https://2u.pw/8nJC4JWF.

18. محمد طه عبد الرحمان زلمة، "**الاتجاهات الحديثة لدعم وتنمية نظام الحبوب العالمي**"، مركز البحوث الزراعية، بدون طبعة، مصر، 2023، متاح على الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz/books/about/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9_%D9%84%D8%AF%D8%B9.html?id=yA-4EAAAQBAJ&redir_esc=y.

19. "**ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**"، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/i2ur8qBC.

20. "**من نحن**"، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية: https://2u.pw/03xAbNz8.

21. "**مؤشرات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك البحرية الطبيعية**"، الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد، منظمة الأغذية والزراعة، العدد08، روما، 2000، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ElhPbaJP.

22. "**نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات التنمية والقضاء على الفقر**"، برنامج الأمم المتحدة، مرجع لواضعي السياسات، 2011، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf.

23. "**نوه باستجابة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للأزمات التي تواجه العالم الجاسر يخاطب الجلسة الوزارية ال38 ل"الكوميسك""**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على الموقع الإلكتروني:https://2u.pw/hqp2sqR7.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. **"Agriculture and rural development sector policy",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, Available on the website: https://2u.pw/VQsGBJuQ.
2. **"Annual impact report on IsDB debut green sukuk"**, Islamic development bank, Saudi Arabia, December 2020, Available on the website: https://2u.pw/TkW6INSr.
3. **"annual report 2014"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Available on the website: https://2u.pw/BN1Jbmo1
4. **"Annual report 2015"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Avaible on the website: https://2u.pw/obYzsN73.
5. **"Annual report 2016",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Avaible on the website: https://2u.pw/FSwP0Jw6**.**
6. **"articles of agreement"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2019, Available on the website: https://2u.pw/lmFhvn0J.
7. **"climate change policy",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, February 2019, Available on the website: https://2u.pw/3bctfROq.

8. **"development of a syndication function for the non-sovereign financing operations of the islamic development bank"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Available on the website: https://2u.pw/MvOxYxPY.
9. **"Disbursement handbook",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2019, Available on the website: https://2u.pw/4Ke3uEf6.
10. **"Energy sector policy",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, Avaible on the website: https://2u.pw/3QflWQy0.
11. **"Forty years in the service of development",** Islamic Development Bank, annual report 2013, Saudi Arabia, Avaible on the website: https://2u.pw/Ode6OFxV.
12. **"Insuring a sustainable future"**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Available on the website https://2u.pw/slU6gfOC
13. **"Just transition conceptual framework and action plan 2023-2025",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, November 2023, Available on the website: https://2u.pw/4i3qznrr.
14. **"key socio-economic statistics on ISDB member countries",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2019, Available on the website: https://2u.pw/UNnNubw1.
15. **"mode of finance",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2014, Available on the website: https://2u.pw/7G3DuSYe.
16. "**Partnership for sustainable development**", Islamic Development Bank, annual report2017, Saudi Arabia, Avaible on the website: https://2u.pw/pKpgKKBM.
17. **"partnerships to fend off crises''**, Islamic Development Bank, annual report 2022, Saudi Arabia, Available on the website: https://2u.pw/qVFVzdUc.
18. **"sustainable finance framework"**, Islamic Development Bank, November 2019, Saudi Arabia, Available on the website: https://2u.pw/kdG2OWgA.
19. **"Transport sector policy**", Islamic Development Bank, Saudi Arabia, December 2018, Avaible on the website: https://2u.pw/nxFAcHkF**.**
20. **"Water sector policy",** Islamic Development Bank, Saudi Arabia, Sptember 2020, Available on the website: https://2u.pw/yRZv0too.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

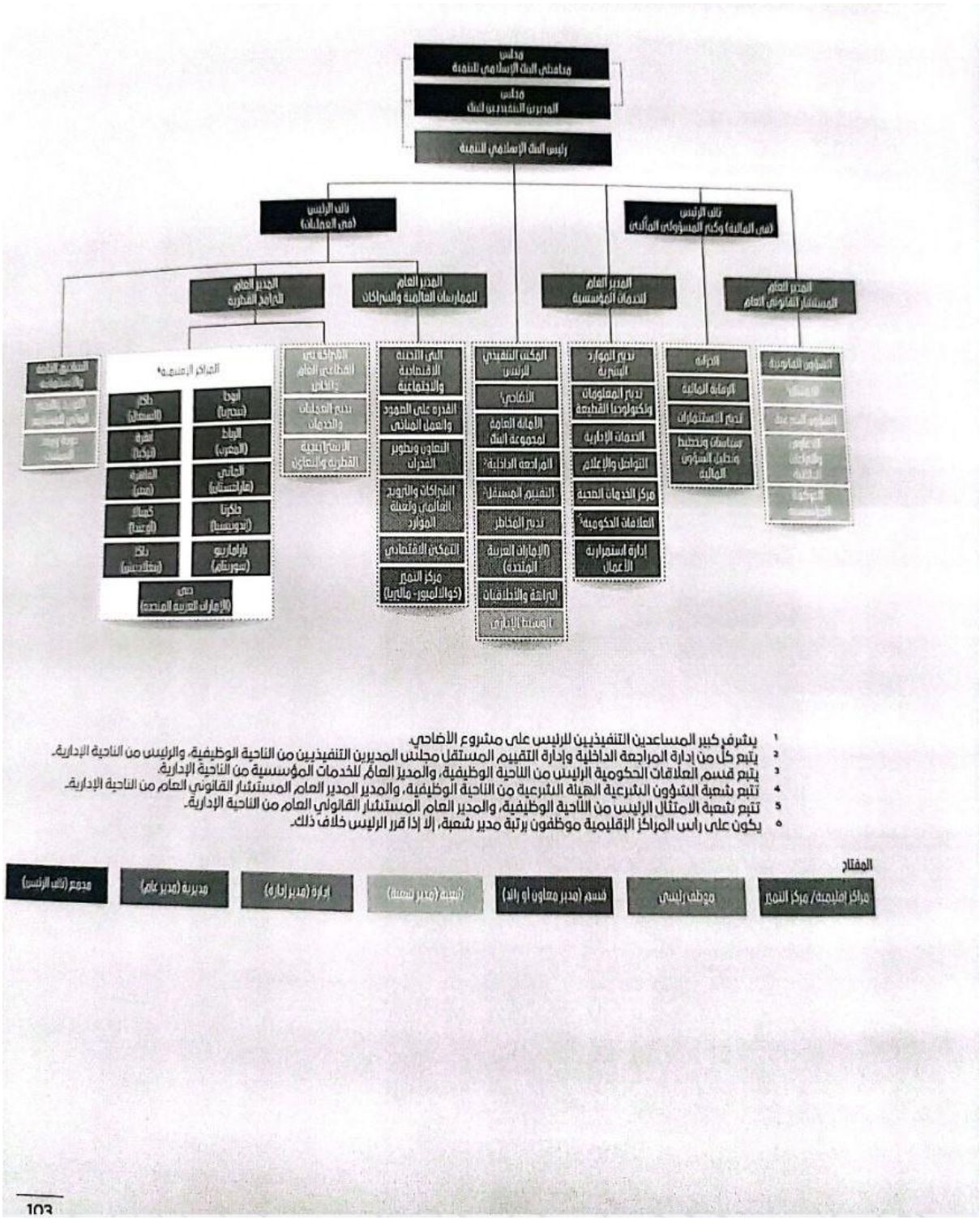

1 يشرف كبير المساعدين التنفيذيين للرئيس على مشروع الأضاحي.
2 يتبع كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التقييم المستقل مجلس المديرين التنفيذيين من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
3 يتبع قسم العلاقات الحكومية الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام للخدمات المؤسسية من الناحية الإدارية.
4 تتبع شعبة الشؤون الشرعية الهيئة الشرعية من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
5 تتبع شعبة الامتثال الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
6 يكون على رأس المراكز الإقليمية موظفون برتبة مدير شعبة، إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.

الملحق 02 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2014

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information Communication and Technology	Transportation	Water, sanitation & urban Services	Others	Total
Afghanistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Albania	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Algeria	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Azerbaijan							224.4	.	0.2	224.6
Bahrain	.	.	.	.	.	.	.	48.0	.	48.0
Bangladesh	30.0	.	300.0	.	.	44.0	.	.	.	374.0
Benin	12.5	7.0	157.9	7.4	.	.	.	.	.	184.7
Brunei	0.3	.	.	.	.	.	.	.	.	0.3
Burkina Faso	12.5	15.0	12.0	.	.	.	142.0	0.3	0.2	182.0
Cameroon	.	16.0	35.3	.	.	.	183.6	.	.	234.9
Chad	.	10.0	.	15.0	.	.	117.8	.	.	142.8
Comoros	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Côte d'Ivoire	12.5	0.1	.	.	.	.	.	38.3	11.0	61.9
Djibouti	.	.	.	5.0	.	.	.	.	.	5.0
Egypt	.	.	640.0	.	.	.	457.0	.	.	1097.0
Gabon	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Gambia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Guinea	10.0	25.0	.	37.0	.	.	.	.	.	72.0
Guinea-Bissau	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Indonesia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Iran	.	.	.	.	.	.	.	17.3	.	17.3
Iraq	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Jordan	.	.	.	.	.	.	25.0	.	0.1	25.1
Kazakhstan	.	.	.	.	.	.	.	.	0.3	0.3
Kuwait	.	0.0	.	.	.	.	.	.	.	0.0
Kyrgyz Republic	0.3	.	.	.	.	.	21.3	.	0.050	21.7
Lebanon	.	.	.	.	.	.	26.7	215.5	.	242.2
Libya	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Malaysia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Maldives	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Mali	12.5	.	.	.	.	.	22.1	34.9	.	69.4
Mauritania	.	0.2	60.0	.	.	.	.	.	0.044	60.2
Morocco	.	.	220.0	.	90.0	.	.	.	0.3	310.3
Mozambique	17.4	.	.	.	.	.	.	.	.	17.4
Niger	22.5	.	.	.	.	.	46.4	.	.	68.9
Nigeria	.	93.0	.	.	.	.	.	65.0	50.0	208.0
Oman	.	.	.	.	.	.	.	176.0	0.3	176.3
Pakistan	.	.	220.0	.	.	.	.	.	.	220.0
Palestine	2.0	.	.	.	.	.	.	.	2.0	4.0
Qatar	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Saudi Arabia	0.3	.	.	.	120.0	.	.	.	.	120.3
Senegal	12.5	0.0	172.0	10.1	.	0.1	.	87.5	0.076	282.3
Sierra Leone	46.7	.	.	0.3	.	.	.	.	.	47.0
Somalia	1.0	.	.	.	.	.	.	.	.	1.0
Sudan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Suriname	0.0	15.8	.	60.0	.	.	.	.	0.028	75.8
Syria	.	1.0	.	1.0	.	.	.	.	.	2.0
Tajikistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Togo	21.5	.	.	.	.	.	.	.	.	21.5
Tunisia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Turkey	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Turkmenistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
U.A.E.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Uganda	.	.	83.8	.	.	.	110.0	.	10.0	203.8
Uzbekistan	189.6	44.5	.	17.4	.	.	.	.	.	251.5
Yemen	0.3	.	.	0.5	.	.	20.0	.	0.1	20.9
Regional Projects	2.0	0.2	.	0.1	.	.	.	0.04	1.7	4.0
Total	406.4	227.7	1,901.0	153.8	210.0	44.1	1,396.3	682.8	76.3	5,098.3

الملحق 03 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2015

	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development			
Country	Energy & Information & Communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health	Other	Total[1]
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Bangladesh	0.0	0.0	0.0	109.3	0.0	0.0	0.0	8.3	0.0	0.0	117.6
Benin	0.0	0.0	46.9	0.0	20.0	40.0	0.0	164.8	0.0	0.0	271.7
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0	50.6	53.9	19.3	0.0	0.0	14.2	0.0	0.0	138.0
Cameroon	0.0	0.0	177.0	0.0	30.5	0.3	30.1	0.0	27.8	0.0	265.7
Chad	0.0	0.0	151.2	0.0	22.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	173.5
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	153.4	0.0	27.0	0.0	0.0	84.4	0.0	0.0	264.8
Djibouti	16.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	26.5
Egypt	220.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	220.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	122.7	0.0	122.7
Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Guinea	134.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	134.4
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Iraq	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Jordan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kazakhstan	0.0	70.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	70.0
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kyrgyz Republic	12.5	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	13.3	0.0	0.0	0.0	37.8
Lebanon	0.0	0.0	69.5	0.0	0.0	0.0	61.0	0.0	0.0	0.0	130.5
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	20.0
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	25.3
Mauritania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Morocco	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mozambique	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
Niger	0.0	0.0	31.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.8	0.0	47.3
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Oman	0.0	0.0	450.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	450.0
Pakistan	35.0	0.0	0.0	0.0	0.0	55.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.0
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
Senegal	129.5	0.0	110.0	150.1	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	409.6
Sierra Leone	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	10.0
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	1.3
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Suriname	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	0.0	0.0	30.8	0.0	0.0	37.0
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	17.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.5
Togo	46.0	0.0	156.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.6	0.0	0.0	218.6
Tunisia	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.7	0.0	0.0	17.3	295.0
Turkey	0.0	570.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	600.0
Turkmenistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
U.A.E.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Uganda	71.0	0.0	210.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	281.0
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	57.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	57.5
Yemen	18.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	39.5

الملحق رقم 04: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2016

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information & Communications	Transportation	Water, Sanitation & Urban Services	Others*	Total
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	74.0	0.0	0.0	74.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.2	0.0	0.0	35.2
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	130.0	0.0	0.0	0.0	0.3	130.3
Bangladesh	33.2	0.0	220.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	253.3
Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.3	0.0	0.0	77.3
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	28.6	0.0	37.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	65.6
Cameroon	123.6	0.0	0.0	28.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	151.9
Chad	0.0	29.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	49.0
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.9	90.1	0.0	183.9
Djibouti	0.0	0.0	0.0	60.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.0
Egypt	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gambia	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
Guinea	0.0	0.0	0.0	57.4	0.0	0.0	216.5	0.0	0.0	273.9
Guinea-Bissau	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	329.8	176.5	330.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	836.3
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	103.6	0.0	103.7
Iraq	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8
Jordan	0.0	0.0	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
Kazakhstan	249.9	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	273.0	0.0	0.0	523.0
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kyrgyz Republic	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
Lebanon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	102.0	0.0	0.0	102.0
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	92.4	0.0	45.3	0.0	152.7
Mauritania	0.0	0.0	0.0	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4
Morocco	93.8	0.0	101.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	198.4
Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Niger	0.0	39.5	83.8	0.0	0.0	0.0	30.2	0.0	0.0	153.5
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	1.6
Oman	348.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	350.0	0.0	698.7
Pakistan	0.0	0.6	75.0	100.1	0.5	0.0	0.0	0.3	0.0	176.5
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.3
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	0.0	105.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	105.2
Senegal	81.9	19.9	0.0	32.0	0.0	0.0	335.9	0.0	60.3	529.9
Sierra Leone	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Suriname	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	20.0
Togo	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	95.3	0.0	0.0	95.3
Tunisia	27.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0	33.3
Turkey	0.0	0.0	0.0	142.3	0.0	0.0	568.9	0.0	0.0	711.2
Turkmenistan	0.0	0.0	700.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	700.0
U.A.E.	0.0	0.0	170.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	170.0
Uganda	0.0	45.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	45.0
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Yemen	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الملحق رقم05: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2017

Country	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development		Other	Total[1]
	Energy & Information & communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health		
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	70.0	0.0	0.0	0.2	100.3	0.0	0.0	14.1	0.0	184.6
Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	104.8	0.0	0.0	0.0	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	137.4
Cameroon	0.0	0.0	0.0	0.0	53.7	0.0	0.0	0.0	40.0	0.1	93.8
Chad	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	0.0	276.4	0.0	0.0	0.0	29.7	0.0	0.0	306.1
Djibouti	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Egypt	0.0	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	25.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	25.3
Guinea	0.0	0.0	0.0	0.0	69.3	0.0	15.6	0.0	0.0	0.0	84.9
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	250.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	250.2
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.4
Iraq	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Jordan	0.0	28.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	79.0	0.0	107.0
Kazakhstan	0.0	0.0	328.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	328.5
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3
Kyrgyz Republic	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5
Lebanon	0.0	0.0	86.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	24.1	0.0	110.1
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	169.0	0.0	0.0	0.0	32.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	201.7
Mauritania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	0.1	2.7
Morocco	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Niger	30.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	41.2	0.1	71.4
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	90.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.1
Oman	0.0	0.0	0.0	135.1	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	110.4	245.8
Pakistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Senegal	0.0	0.0	0.0	146.1	30.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	176.9
Sierra Leone	0.0	0.0	110.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	110.1
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Suriname	0.0	0.0	0.0	38.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	38.8
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	17.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.5
Togo	0.0	0.0	0.0	0.0	19.1	0.0	0.0	9.9	0.0	0.0	29.0
Tunisia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.9	0.0	0.0	0.0	93.9
Turkey	200.0	85.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	285.7
Turkmenistan	623.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	623.0
U.A.E.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Uganda	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.0	0.0	0.0	39.9	0.0	82.9
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	113.0	0.0	0.0	0.0	0.0	113.0
Yemen	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الملحق رقم 06: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2018

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلادش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بروناي	117.5	0.0	0.0	117.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاتحاد القمري	43.4	0.0	43.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	120.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غينيا	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	15.0
غينيابيساو	69.2	0.0	54.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.2	15.2
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5	0.0	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	15.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	15.3
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	99.0	0.0	0.0	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	79.8	79.8
سيراليون	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	20.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	40.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23.0	17.5	0.0	0.0
توغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	318.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	34.5	283.5	0.0	0.0
تركيا	71.4	0.0	0.0	71.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.2	0.0
أوزبكستان	93.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	145.3	140.0	333.5	150.5	0.0	0.0	208.2	97.4	0.0	1,075.0

الملحق رقم 07: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2019

البلد	الإذاعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18.5	0.0	0.0	18.5
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.7
بنين	0.0	0.0	0.0	68.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	68.5
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	47.5	0.0	0.0	47.5
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	26.0	0.0	38.8	0.0	0.0	0.0	64.8
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
غينيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	46.5	0.0	0.0	46.5
غينيابيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	14.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.6
إندونيسيا	66.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغيزستان	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	87.5	0.0	87.5
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	37.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.3
المغرب	0.0	0.0	42.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	42.7
موزمبيق	0.0	0.0	99.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	99.7
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	65.7	0.0	2.4	68.1
نيجيريا	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	80.0	0.0	0.0	180.0
عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	100.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	8.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.5
السنغال	31.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	31.0
سيراليون	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	41.3	2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.5
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
طوغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	110.0	0.0	0.0	110.0
أوزبكستان	0.0	0.0	94.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	94.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	164.3	10.0	274.2	482.1	0.0	38.8	420.7	135.0	102.4	1.627.5

الملحق رقم 08: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة2020

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بنغلاديش	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20,0
بنين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	0,0	0,0	18,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	18,2
الكاميرون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تشاد	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	148,3	0,0	0,0	148,3
الاتحاد القمري	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
كوت ديفوار	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
جيبوتي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مصر	0,0	0,0	220,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	220,0
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غامبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غينيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غينيابيساو	0,0	0,0	12,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	12,0
غيانا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
اندونيسيا	0,0	0,0	261,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	261,7
ايران	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
العراق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الأردن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	10,0	10,0
قازاقستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
جمهورية قرقيزستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	20,0
لبنان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المالديف	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	0,0	0,6	0,0	0,0	20,6
مالي	0,0	0,0	19,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	19,5
موريتانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	12,0	12,0
المغرب	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
موزمبيق	0,0	0,0	28,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	28,0
النيجر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
نيجيريا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
عُمان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
باكستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
فلسطين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المملكة العربية السعودية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
السنغال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	17,8	0,0	1,6	19,5
سيراليون	0,0	0,0	10,0	0,0	0,0	0,0	10,0	40,0	0,0	60,0
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
السودان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
سورينام	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
سوريا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
طاجكستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
توغو	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تونس	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تركيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	100,7	100,7
تركمانستان	0,0	0,0	60,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	60,0
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أوغندا	0,0	35,0	0,0	0,0	0,0	0,0	210,0	0,0	0,0	245,0
أوزبكستان	200,0	0,0	80,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	280,0
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	212,0	35,0	280,0	469,3	0,0	0,0	406,7	40,0	112,4	1.555,5

الملحق رقم 09 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة2021

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	56.8	0.0	0.0	56.8
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0	0.0	80.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4	0.0	36.4
بنين	0.0	0.0	0.0	32.5	0.0	0.0	0.0	58.6	0.0	91.1
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.1
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	29.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	29.3
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	5.0	132.3	0.0	30.5	0.0	0.0	0.0	29.9	0.0	197.7
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.0	0.0	0.0	21.0
غينيا	0.0	15.0	10.0	0.0	0.0	0.0	104.7	18.5	0.0	148.2
غينيا بيساو	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.0	0.0	0.0	150.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	22.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	39.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.0	8.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغيزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	20.0
مالي	17.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.8
موريتانيا	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.8	0.0	0.0	44.8
المغرب	0.0	0.0	15.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.5
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23.7	0.0	0.0	23.7
نيجيريا	150.5	0.0	29.8	0.0	0.0	0.0	86.6	0.0	0.0	266.9
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	130.0	70.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.5	16.5
السنغال	16.9	0.0	16.6	0.0	0.0	0.0	125.4	30.8	4.5	194.2
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.0	41.0	0.0	0.0	46.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.0
توغو	0.0	15.0	20.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.1
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.0	0.0	0.0	90.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0
أوزبكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	30.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	292.2	237.3	227.0	172.3	0.0	5.0	724.9	274.2	59.0	1,992.0

الملحق رقم 10 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر لسنة 2022

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[3]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلادش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	8.8	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3
الكاميرون	90.1	34.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	124.8
تشاد	0.0	0.0	0.0	18.9	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	28.9
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
كوت ديفوار	39.6	0.0	0.0	85.0	0.0	0.0	177.2	0.0	0.0	301.8
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	6.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0
غينيا	1.0	27.0	116.3	0.0	0.0	0.0	83.9	0.0	0.0	228.2
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.8	0.0	0.0	15.8
غانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	200.0
إندونيسيا	100.0	0.0	205.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	305.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
كازاخستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغيزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	50.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	8.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.8
مالي	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8
موريتانيا	0.0	0.0	10.4	0.0	0.0	0.0	0.0	40.0	0.0	50.4
المغرب	20.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.4
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	50.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	59.2	0.0	30.1	0.0	0.0	0.0	270.0	0.0	0.0	359.4
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	9.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.5
توغو	0.0	0.0	27.8	0.0	0.0	0.0	0.0	16.0	0.0	43.8
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.9	5.9
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	295.0	0.0	0.0	395.0
أوزبكستان	260.0	30.0	104.0	0.0	0.0	0.0	106.7	0.0	0.0	500.7
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	807.7	107.7	370.3	462.3	0.0	0.0	1,198.6	56.0	15.9	3,018.4

١

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر، خاصة مع توجه غالبية دول العالم نحو التحول إلى هذا النوع من الاقتصاد تدريجيا لما له من أثر بالغ على تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية مع المحافظة على البيئة ودعم المساواة الاجتماعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة موضوعها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، الذي تناول البنك الإسلامي للتنمية ومساهمته في تمويل الاقتصاد الأخضر للدول الأعضاء فيه خلال الفترة (2013-2022).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تتوفر على جملة من الصيغ التمويلية التي تتناسب وتتماشى مع احتياجات الاقتصاد الأخضر وهي بذلك تقوم بدور حيوي في تمويل المشاريع الخضراء من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تراعي المبادئ البيئية والمستدامة، وفي هذا الإطار يعمل البنك الإسلامي للتنمية على توجيه جهوده في دعم تحول البلدان الأعضاء فيه إلى الاقتصاد الأخضر عبر المبادرات والسياسات التي ينفذها إلا أنه اعتمد في ذلك على بعض الصيغ التمويلية فقط وهي الصيغ الأقل مخاطرة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، الاقتصاد الأخضر، البنك الإسلامي للتنمية.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of Islamic banks in financing the green economy, especially as the majority of the world's countries are gradually shifting to this type of economy due to its significant impact on improving the efficiency of economic resources while preserving the environment and supporting social equality.

To achieve the objectives of the study and address its topic, the descriptive and analytical approach was adopted in the theoretical aspect of the study, and a case study approach in the applied aspect, which dealt with the Islamic Development Bank and its contribution to financing the green economy for its member countries during the period (2013-2022).

This study concluded with several findings, the most important of which is that Islamic banks have a number of financing formulas that are suitable and in line with the needs of the green economy and thus play a vital role in financing green projects by directing investments towards activities that take into account environmental and sustainable principles. In this context, the Islamic Development Bank is working to direct its efforts in supporting the transformation of its member countries to a green economy through the initiatives and policies it implements, but it relies on only some financing formulas, which are less risky.

Keywords: Islamic banks, Islamic financing formulas, Green economy, Islamic Development Bank.